التقرير السنوي
2012

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع السكان الريفيين الفقراء لتمكينهم من زراعة وبيع المزيد من الأغذية بهدف زيادة دخولهم وتحديد وجهة حياتهم. منذ عام 1978، استثمر الصندوق حوالي 14.9 مليار دولار أمريكي في منح وقروض بفوائد متدنية لمشروعات في البلدان النامية مكّنت أكثر من 410 مليون نسمة من التخلص من قبضة الفقر، وساعدت على خلق مجتمعات ريفية تنبض بالحياة. والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة. وهو شراكة فريدة من نوعها بين 172 دولة عضوا من منظمة البلدان المصدرة للنفط، وغيرها من البلدان النامية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

* كما هي بتاريخ الطبع: يونيو/حزيران 2013

الصندوق في لمحة سريعة 1978-2012[أ،ب]

الجدول 1

		2008	2009	2010	2011	2012	2012-1978
الأنشطة التشغيلية[ج،د]							
الموافقات على القروض ومِنح إطار القدرة على تحمُّل الديون							
عدد البرامج والمشروعات		29	31	33	34	33	924
المبلغ	بملايين الدولارات الأمريكية	552.2	644.1	794.2	947.2	968.0	13 811.7
المِنح المعتمدة							
العدد		70	99	88	83	88	2486
المبلغ	بملايين الدولارات الأمريكية	40.7	47	51.2	50.4	69.1	869
حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة							
العدد						1	1
المبلغ	بملايين الدولارات الأمريكية					4.9	4.9
مجموع العمليات المموّلة من قروض ومِنح الصندوق	بملايين الدولارات الأمريكية	**592.9**	**691.1**	**845.4**	**997.6**	**1 042.0**	**14 685.6**
التمويل المشتَرك	بملايين الدولارات الأمريكية	**305.0**	**308.1**	**677.2**	**412.2**	**458.5**	**9 627.6**
مصادر متعددة الأطراف		197.5	278.7	543.4	163.2	136.9	7 170.1
مصادر ثنائية		13.3	24.6	74.5	159.4	183.0	1 664.8
منظمات غير حكومية		3.5	0.7	10.4	-	3.5	44.9
مصادر أخرى[هـ]		90.7	4.0	48.9	89.6	135.0	747.8
مساهمات محلية	بملايين الدولارات الأمريكية	**282.7**	**362.3**	**934.0**	**834.3**	**600.1**	**12 269.6**
مجموع تكلفة البرامج والمشروعات[و]	بملايين الدولارات الأمريكية	**1 149.3**	**1 321.1**	**2 411.4**	**2 198.3**	**2 046.8**	**35 812.4**
البرامج والمشروعات							
عدد البرامج والمشروعات السارية الجاري تنفيذها		204	217	231	238	255	
عدد البرامج والمشروعات المنجزة		24	24	21	26	22	643
عدد البرامج والمشروعات الجاري تجهيزها		69	65	74	64	79	
عدد البرامج والمشروعات المعتمدة التي تعود إلى مبادرة من الصندوق		26	25	28	32	32	762
عدد الحكومات المتلقية (الحافظة الحالية)		88	91	96	97	99	
المبالغ المصروفة من القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	**433.8**	**428.5**	**457.6**	**549.7**	**534.5**	**8 751.4**
المبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون	بملايين الدولارات الأمريكية	**6.5**	**13.8**	**39.4**	**76.3**	**118.4**	**256.4**
مدفوعات سداد القروض[ز]	بملايين الدولارات الأمريكية	**186.4**	**201.0**	**274.1**	**287.5**	**268.9**	**3 078.7**
الأعضاء والإدارة							
الدول الأعضاء – في نهاية الفترة		165	165	165	167	169	
الموظفون الفنيون – في نهاية الفترة[ج،ط]		233	235	260	298	312	

المصادر: نظام إدارة المشروعات والحافظة؛ والقوائم المالية للصندوق للفترة 1978–2012؛ والنظام المحاسبي للصندوق.

[أ] تعيَّن قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمُّل الديون المقدَّمة إلى البرامج والمشروعات الاستثمارية بوحدات حقوق السحب الخاصة. وتيسيراً على القُرّاء، تُعرض الجداول والأشكال البيانية والأرقام بما يعادلها بالدولار الأمريكي وفقاً لتقارير رئيس الصندوق الخاصة بكل برنامج أو بكل مشروع معتمد من قبل المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] تشمل أرقام الفترة 1986-1995 البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحُّر.

[ج] تُستبعَد منها البرامج والمشروعات الملغاة بالكامل، ولا تشمل اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

[د] برنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المعتمد في 2011 لسيراليون يخضع لإشراف الصندوق ويموّل بالكامل من مِنحة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وبدخل البرنامج ضمن عدد البرامج والمشروعات غير أنه لا يتلقى تمويلا من الصندوق..

[هـ] تشمل التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مماثلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص، والتمويل غير المؤكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[و] تشمل مِنح إطار القدرة على تحمُّل الديون، ومنح المكونات، وتُستبعَد منها المِنح غير المرتبطة بمشروعات استثمارية.

[ز] ترتبط مدفوعات سداد القروض بأصل الدين وتشمل المبالغ المسددة بالنيابة عن البلدان المشمولة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

[ح] الوظائف المعتمدة (باستثناء منصبي رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق).

[ط] تشمل الموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية.

الشكل البياني 1
حافظة البرامج والمشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق، 2009-2012
المبالغ بمليارات الدولارات الأمريكية

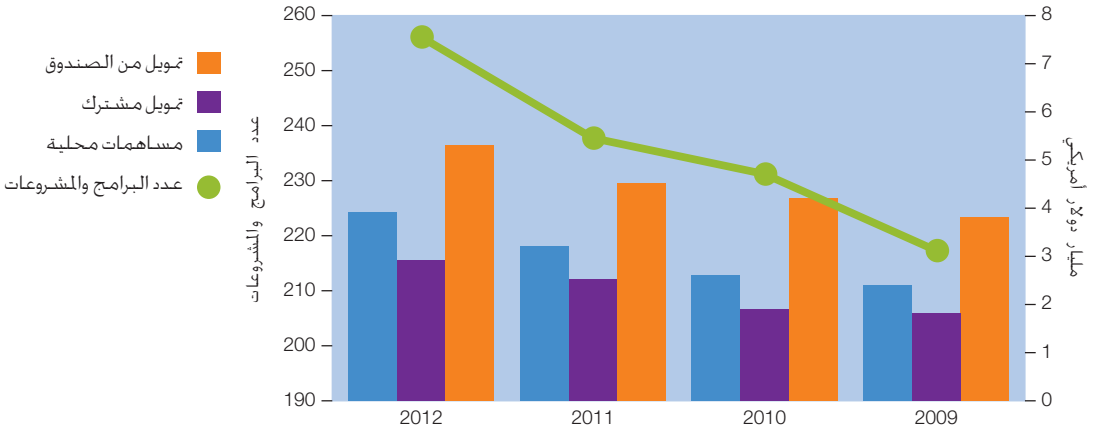

الشكل البياني 2
عمليات قروض ومنح الصندوق، 2008-2012
المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

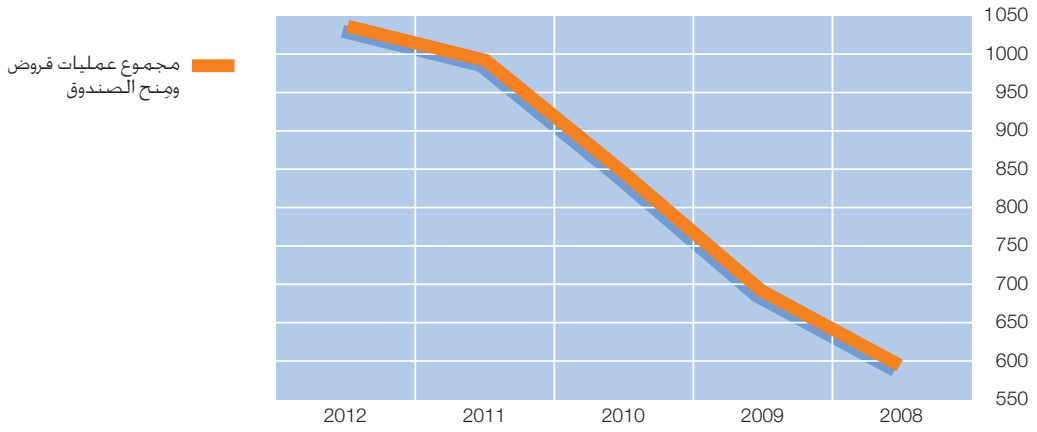

الشكل البياني 3
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق ومدفوعات السداد، 2008-2012
المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

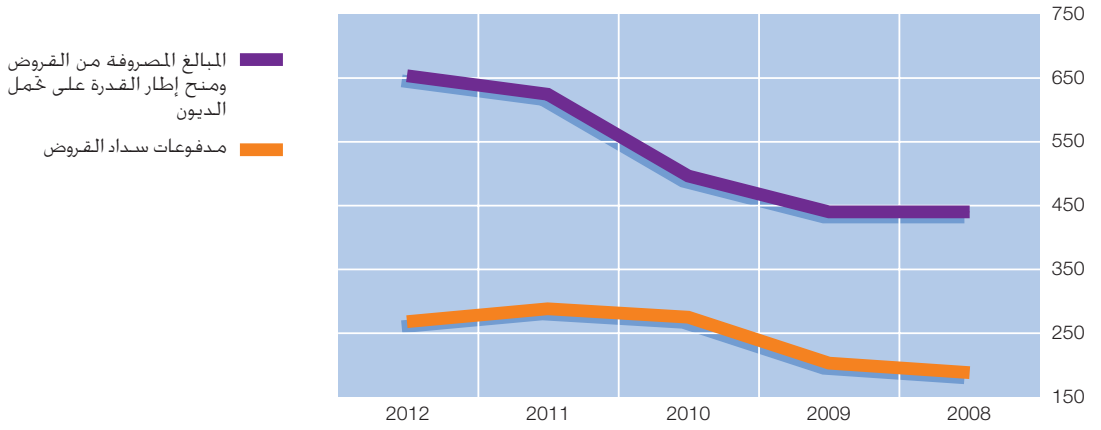

جدول المحتويات

تصدير من رئيس الصندوق 2

الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015 6

برنامج العمل لعام 2012 9

المبادرات والبرامج الجديدة 34

قياس وتحسين النتائج 41

بيانات التمويل وتعبئة الموارد 48

جوائز الموظفين 58

القرص المدمج للتقرير السنوي لعام 2012

تصدير من رئيس الصندوق

قُبيل أن أخط بقلمي هذه المقدمة بوقت قصير، اختارتني دولنا الأعضاء مُجدداً في 13 فبراير/شباط 2013 لمنصب رئيس الصندوق لمدة أربع سنوات أخرى. وإن من دواعي الشرف والامتنان أن أنال هذا التصويت بالثقة. وإنني أتطلع إلى العمل مع دولنا الأعضاء ومع موظفينا وشركائنا كي نعزز ما حققناه من إنجازات وما بدأناه من تحولات خلال السنوات الأربع الفائتة حتى بات للصندوق ورسالته مكان على الخارطة. ونحن اليوم معروفون بأننا وكالة التنمية التي ترفع لواء الدفاع عن الحلول المستدامة والمبتكرة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء في القرن الحادي والعشرين في كافة أنحاء العالم النامي.

ويمكنكم في هذا التقرير أن تتعرفوا على نتائجنا وأولوياتنا وتحدياتنا في عام 2012، تلك السنة الأخيرة في فترة التجديد الثامن لمواردنا. ويمكنكم أيضاً أن تتعرفوا على قصص النساء والرجال الملهمين الذين لم يفوتوا الفرص التي أتاحتها لهم تدخلات الصندوق ليمسكوا بزمامها في كل إقليم من الأقاليم التي نعمل فيها.

ارتفاع مستوى التمويل المشترك دليل على ثقة شركائنا

يبين هذا التقرير كعادته دوماً الحقائق والأرقام وراء حافظتنا، ويحلل الاتجاهات والتغييرات. ومن المؤشرات الهامة ما أحرزناه من تقدم في توسيع حافظتنا الجارية باطراد حجماً وقيمةً (الشكل البياني 1). وازداد مجموع استثماراتنا في البرامج الجارية، بما في ذلك أموال الصندوق والتمويل المشترك الخارجي والمحلي، من 7.9 مليار دولار أمريكي إلى 11.9 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تربو على 50 في المائة في الفترة من 2009 حتى 2012.

وهذا النمو القوي الذي لمسناه في التمويل المشترك دليل يؤكد ثقة شركائنا في أن عمل الصندوق يحقق أثراً حقيقياً على حياة نساء ورجال الريف الفقراء. وقد طرأت أيضا زيادة كبيرة على التمويل المشترك المحلي، أي ذلك الدعم الموجه من داخل البلدان نفسها إلى المشروعات التي نمولها، وسجل ارتفاعاً بلغ 3.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2012 مقابل 2.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2009.

ولعل ذلك دليل لا يقبل الشك على أن رسالتنا، التي تؤكد ما للاستثمار في التنمية الزراعية من أهمية حاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، باتت محط اهتمام صانع القرار الأول، وهي الحكومات التي تمتلك وتحرك البرامج والمشروعات التي ندعمها.

ويلقي تقرير هذا العام أيضاً أضواء كاشفة على اتجاهاتنا ومبادراتنا الجديدة التي تشمل على سبيل المثال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يهدف إلى تحسين قدرة زهاء 8 ملايين من صغار المزارعين للتكيُّف مع تغيُّر المناخ. واعتُمد أول برنامج ممول من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في عام 2012 في موزامبيق (انظر الصفحة 38).

وتماشياً مع التزامنا بالشفافية، يهدف التقرير أيضاً إلى تزويد قرائنا وشركائنا بما يبحثون عنه من معلومات عن نُظم الصندوق وعملياته. من ذلك مثلاً أنكم ستجدون تفاصيل عن وظيفة التقييم المستقل، والتدابير التي نتخذها لمكافحة الفساد، ومشاركتنا في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واستخدامنا نظام تخصيص الموارد على

أساس الأداء لتخصيص الأموال للبرامج القطرية. ويعطي التقرير أيضاً صورة عامة عن جهودنا على صعيد تعبئة الموارد وأهم أرقام فترة التجديد الثامن للموارد وفترة التجديد التاسع للموارد ومعلومات عن التمويل المشترك والأموال المتممة (انظر الصفحة 49).

إرساء أُسس التغيير المستدام

يُبهرني عندما استعرض السنوات التي توليت فيها منصبي ما تمكَّن الصندوق من تحقيقه معكم أنتم أيها الشركاء. لقد شهدت السنوات الثلاث لفترة التجديد الثامن (2010 حتى 2012) نمواً وإصلاحاً وتغييراً على كافة جبهات الصندوق. وعلاوة على توسيع الحافظة وطفرة التمويل المشترك التي ذكرتها آنفاً، بدأنا تطبيق نموذج عمل جديد وأرسينا حضورنا في البلدان التي يعمل فيها الصندوق، إذ أنشأنا 38 مكتباً قطرياً في نهاية عام 2012 مقابل 25 مكتباً عاملاً في عام 2009 (انظر الخريطة في الصفحة 7). وازدادت نسبة الموظفين على الأرض من مجرد 1.4 في المائة في عام 2009 إلى 15 في المائة في عام 2012. واستطعنا بفضل ذلك أن نعزز أيضاً إشرافنا المباشر. ونتولى حالياً الإشراف مباشرة على ما يتجاوز 90 في المائة من المشروعات التي ندعمها.

وأنشأنا مكتباً للشؤون الأخلاقية في عام 2011 لتعزيز ودعم أرفع المعايير في المنظمة، ومدونة قواعد السلوك وقيمنا الأساسية. وهذا المكتب مستقل ولديه السلطة التي تكفل التعامل مع قراراته وتوصياته بجدية على كافة المستويات. وقام مكتب الشؤون الأخلاقية في عام 2012 بتنفيذ وتوسيع متطلبات الإبلاغ المالي لكل المديرين وغيرهم من الموظفين المختارين على أساس واجباتهم ومسؤولياتهم، حيث يشترط عليهم استيفاء بيان إفصاح مالي سري سنوياً. وجرى تنظيم نحو 20 دورة تدريبية خلال السنة لتعميق وعي الموظفين بالمسائل الأخلاقية في مكان العمل، بما في ذلك مكافحة التحرش، ومدونة قواعد السلوك.

وفي إطار مساعينا لزيادة كفاءة الصندوق وفعاليته ورشاقته، قمنا أيضاً بإعادة هيكلة المنظمة. ولدينا الآن دائرة مخصصة للعمليات المالية يقودها كبير الموظفين الماليين من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردنا. ولدينا دائرة جديدة للاستراتيجية وإدارة المعرفة نستهدي بها في مشاركتنا في الحوار العالمي وصياغة السياسات على الصعيد القطري. وأنشأنا مكتباً للشراكات وتعبئة الموارد وأسندنا إليه مهمة تحديد مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الريفية وتعزيز تعاوننا الاستراتيجي مع الشركاء وأصحاب المصلحة على كافة المستويات.

وأجرينا مراجعة للوظائف وعملية للتخطيط الاستراتيجي لقوة العمل حتى نتمكَّن من مواءمة مواردنا البشرية مع أهدافنا الاستراتيجية واحتياجاتنا. وقمنا في عام 2012 بإدخال مشروع إطار المكافآت والتقدير لتحسين قدرتنا على اجتذاب الموظفين الموهوبين ذوي الهمة العالية والاحتفاظ بهم. وتستطيعون في هذا التقرير التعرف على الموظفين الذين فازوا بجوائز عام 2012، وهم الموظفون الذين نقر بمساهمتهم المتميزة وتفانيهم (انظر الصفحة 58).

نحن ندعم الشباب

لا سبيل إلى تحقيق تغيير مستدام دون مشاركة كاملة من أجيال المستقبل. وبينما تشكل بطالة الشباب أحد أكثر تحديات اليوم إلحاحاً في كافة أرجاء المعمورة، شحذنا أيضاً تركيز اهتمامنا على احتياجات الشباب من الجنسين. ويمثل العمل اللائق للشباب في المناطق الريفية أولوية لنا في كثير من البرامج التي ندعمها.

ويمكنكم التعرف في هذا التقرير على عملنا في أفريقيا مع صندوق فيلبس ستوكس (Phelps Stokes) من أجل إنشاء الشبكة العالمية لابتكارات الشباب، وهي منبر إلكتروني يطل منه شباب من أصحاب المشروعات الفردية. وانضم إلى هذه الشبكة 5 000 عضو حتى نهاية عام 2012، وهي آخذة في الاتساع بوتيرة سريعة (انظر الصفحة 11).

وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الذي يبلغ فيه مستوى بطالة الشباب أعلى معدل لها في العالم، وافقنا مؤخراً على برنامج في مصر والمغرب وتونس واليمن للعمل مع مؤسستين اجتماعيتين لتهيئة فرص عمل وتقديم تدريب على مهارات الأعمال التجارية (انظر الصفحة 39). ويمكنكم قراءة قصتنا من الميدان في نيكاراغوا حول كيفية نجاح برنامج في هذا الإقليم الجاف في تقديم التدريب والدعم وبث الأمل في نفوس الشباب الذين لولا ذلك لانجرفوا إلى عالم الجريمة (انظر الصفحة 26).

وفي إطار جهودنا لإشاعة حلول لبطالة الشباب، أصدرنا دراسة مشتركة مع منظمة العمل الدولية استعرضنا فيها أثر خمسة مشروعات ممولة من الصندوق في مصر ومدغشقر ونيبال ونيكاراغوا والسنغال. وشملت التوصيات الرئيسية تعميق الوعي بالصحة والأمان والحماية الاجتماعية، وتوفير معدات فعالة من حيث التكلفة لحماية العمال الشباب من التعرض للأذى، ومساعدة المشروعات في القطاع غير الرسمي على تقنين أوضاعها، وتشجيع الشباب على جني ثمار رابطات العمال وأرباب الأعمال.

وقمنا أيضاً داخل الصندوق بتعزيز برنامج التدريب الداخلي الذي مكننا من تعيين شباب الموظفين الفنيين الموهوبين من جميع أنحاء العالم.

آفاق المستقبل

بينما استطعنا في فترة التجديد الثامن لمواردنا أن نصل بالخدمات والدعم إلى زهاء 40 مليون نسمة فإننا نتطلع في فترة التجديد التاسع (2013 حتى 2015) إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. وقد التزمنا بتمكين 80 مليون امرأة ورجل من الإفلات من براثن الفقر. ويعني توسيع نطاقنا إلى أقصى حد ممكن ومضاعفة آثارنا من أجل تحقيق هذه الغاية التوسع مع شركائنا على كافة الأصعدة، محلياً ووطنياً وإقليمياً ودولياً.

لقد كانت قوة الشراكة محور تركيزنا في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق التي عُقدت في فبراير/شباط 2013 وشهدت يومين من النقاش المكثَّف الذي انصب على تكوين التحالفات مع السكان الريفيين الفقراء والحكومات والمانحين والقطاع الخاص من أجل تحريك عجلة التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وأود أن اختتم كلمتي بما قاله أحد من برزوا في هذا التقرير، أجيل تيا، تلك المزارعة من غينيا التي تذكرنا بقوة الشراكة.

"عندما نعمل سوياً فإن الأمور تتحقق بسرعة أكبر. ويمكننا أن نحقق إنجازات أكبر كثيراً".

إنني أتطلع إلى العمل معكم جميعا، أيتها الدول الأعضاء، وأيها المشاركون في المشروعات والموظفون والشركاء في التنمية، من أجل استكمال مسيرتنا.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق

مزارعو الكاكاو ينقلون بذور الكاكاو العضوية إلى محطة جمع الكاكاو في مونتي فورتي ←

سان تومي وبرينسيبي: برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية

©IFAD/Susan Beccio

& PRINCIPE
COA BEANS
ORGANIC BY ECOCERT SA
HERCULANO
FEBPINTA

الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015

يمكن للزراعة أن تساعد الكثيرين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومربي الماشية بقوة على الإفلات من براثن الفقر اليوم وغداً. ونحن نسترشد بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015 في جهودنا الرامية إلى تحقيق ذلك المستقبل.

وقد أعد الصندوق إطاره الاستراتيجي الرابع استجابة لسياق عالمي يتسم بتحديات مستمرة وتغييرات كبيرة. وتشمل هذه التحديات الفقر الريفي المتفشي على نطاق واسع، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي والجوع في بعض الأقاليم. وتشمل التغييرات ازدياد تنوع موارد الرزق الريفية؛ وتسارع تدهور الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ؛ وتنامي الأهمية الاقتصادية للزراعة وازدياد الطلب على الأغذية والوقود الحيوي والسلع والخدمات الزراعية الأخرى؛ وارتفاع أسعار الأغذية وازدياد تقلباتها؛ واتساع الاستثمارات الخاصة في الزراعة.

وبينما نسير على الدرب نحو عام 2015، نواصل الاستفادة مما تعلمناه عن زراعة الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي في أكثر من 30 سنة. وعلى مستوى البرامج والمشروعات، يشمل ذلك زيادة الجهود من أجل ما يلي:

- تعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في زراعة الحيازات الصغيرة
- الترويج لترتيبات تعاقدية لصالح الجميع من أجل مساعدة صغار المنتجين الزراعيين على الاستفادة من الفرص دون التعرض لمخاطر كبيرة في سلاسل القيمة الزراعية
- دعم تطوير تكنولوجيات التكثيف المستدام لزراعة الحيازات الصغيرة
- زيادة قدرة المؤسسات المالية على توفير مجموعة أوسع من الخدمات الشاملة للسكان الريفيين الفقراء
- تشجيع بناء قدرات النساء والرجال الريفيين، بمن فيهم الشباب
- الاستفادة من فرص استخدام مصادر الطاقة المتجددة وترويج التكنولوجيات المنخفضة التكلفة باستخدام الموارد المحلية لتوفير الطاقة.

وفيما يتعلق بالعمل في المجالات المواضيعية، سيواصل الصندوق تركيزه على ما يلي:

- الموارد الطبيعية – الأراضي والمياه والطاقة والتنوع البيولوجي
- التكيُّف مع تغيُّر المناخ
- التكنولوجيات الزراعية المحسَّنة وخدمات الإنتاج الفعالة
- مجموعة واسعة من الخدمات المالية الشاملة
- دمج السكان الريفيين الفقراء في سلاسل القيمة
- إقامة المشروعات الريفية وتهيئة فرص العمل غير الزراعي
- تنمية المهارات التقنية والمهنية
- دعم منظمات المنتجين الريفيين.

ويتناول كل مجال من هذه المجالات موضوع المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي باعتبارهما موضوعين شاملين لعدة قطاعات، فضلاً عن الاستراتيجيات الأسرية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

ونواصل في إطار جهودنا لتحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي سعينا نحو تحسين الجودة والكفاءة، وتعزيز قدرتنا على العمل بفعالية مع القطاع الخاص، وتعزيز جهودنا على صعيد استقطاب التأييد، وإعلاء صوت النساء والرجال الريفيين الفقراء في القرارات التي تمس حياتهم.

انظر الإطار الاستراتيجي للفترة 2011–2015: http://www.ifad.org/sf/strategic_e.pdf.

عدد البرامج والمشروعات الجارية حسب الإقليم والبلد في نهاية عام 2012

255 برنامجاً ومشروعاً
97 بلداً وغزة والضفة الغربية

آسيا والمحيط الهادي

59 مشروعاً
19 بلداً

1 أفغانستان
7 بنغلاديش
1 بوتان
3 كمبوديا
5 الصين
8 الهند
4 إندونيسيا
4 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
2 ملديف
1 منغوليا
5 نيبال
2 باكستان
1 بابوا غينيا الجديدة
3 الفلبين
1 جزر سليمان
5 سري لانكا
1 تيمور – ليشتي
1 تونغا
4 فيت نام

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

46 مشروعاً
18 بلداً وغزة والضفة الغربية

2 ألبانيا
2 أرمينيا
2 أذربيجان
1 البوسنة والهرسك
1 جيبوتي
4 مصر
1 غزة والضفة الغربية
1 جورجيا
1 الأردن
1 قيرغيزستان
1 لبنان
4 المغرب
3 جمهورية مولدوفا
6 السودان
3 الجمهورية العربية السورية
2 طاجيكستان
2 تونس
3 تركيا
6 اليمن

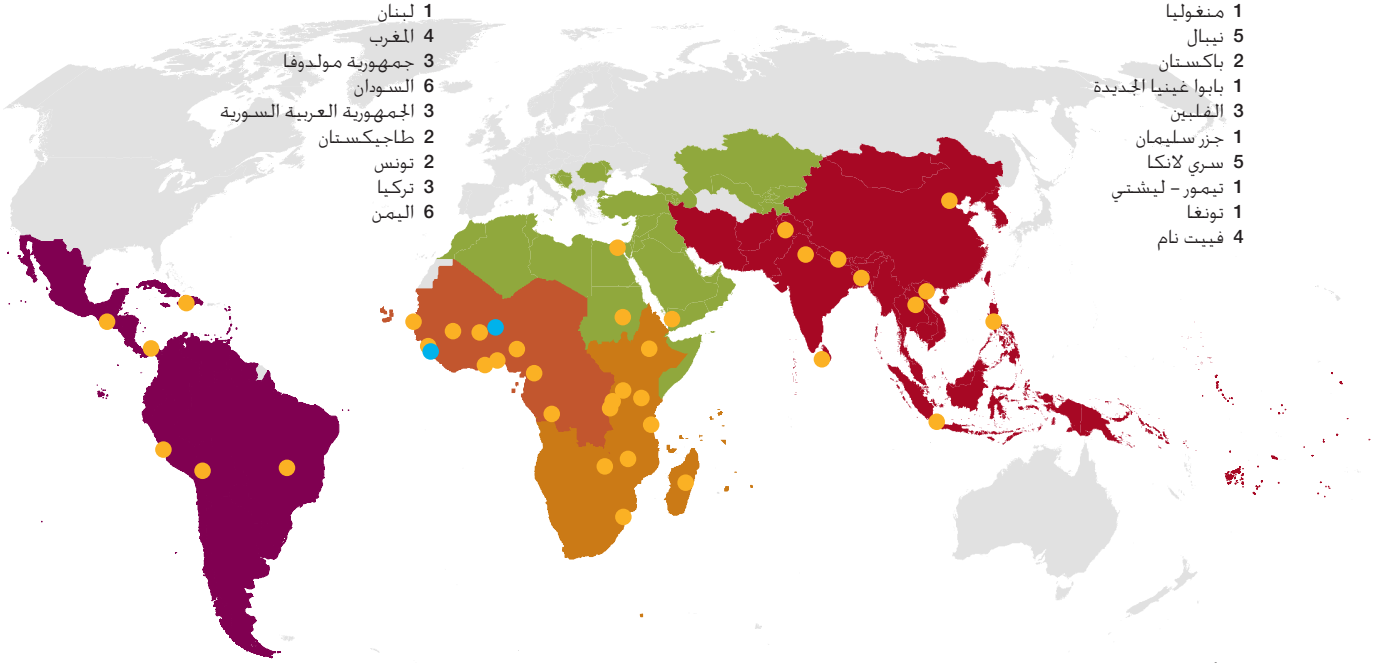

أفريقيا الشرقية والجنوبية

56 مشروعاً
18 بلداً

1 أنغولا
1 بوتسوانا
4 بوروندي
1 جزر القمر
3 إريتريا
5 إثيوبيا
5 كينيا
2 ليسوتو
4 مدغشقر
3 ملاوي
1 موريشيوس
5 موزامبيق
4 رواندا
1 جنوب السودان
2 سوازيلند
5 أوغندا
5 جمهورية تنزانيا المتحدة
4 زامبيا

أفريقيا الغربية والوسطى

55 مشروعاً
23 بلداً

1 بنن
4 بوركينا فاسو
2 الكاميرون
1 الرأس الأخضر
1 جمهورية أفريقيا الوسطى
2 تشاد
2 الكونغو
2 كوت ديفوار
2 جمهورية الكونغو الديمقراطية
1 غابون
4 غامبيا
4 غانا
3 غينيا
1 غينيا بيساو
2 ليبريا
5 مالي
3 موريتانيا
4 النيجر
3 نيجيريا
1 سان تومي وبرينسيبي
3 السنغال
3 سيراليون
1 توغو

أمريكا اللاتينية والكاريبي

39 مشروعاً
19 بلداً

3 الأرجنتين
1 بليز
2 دولة بوليفيا المتعددة القوميات
1 البرازيل
2 كولومبيا
2 الجمهورية الدومينيكية
3 إكوادور
3 السلفادور
1 غرينادا
2 غواتيمالا
1 غيانا
3 هايتي
3 هندوراس
3 المكسيك
3 نيكاراغوا
1 بنما
1 باراغواي
2 بيرو
2 جمهورية فنزويلا البوليفارية

المكاتب القطرية للصندوق
2012
المخطط لها للفترة 2013-2014

برنامج العمل لعام 2012

يمثل عام 2012 السنة الثالثة والأخيرة في فترة التجديد الثامن للموارد، وقد سعينا خلال تلك السنة إلى توسيع نطاقنا، وتعزيز أثرنا، وتعظيم كفاءتنا.

ويزداد باطراد حجم وقيمة حافظتنا الجارية في الوقت الذي تبدأ فيه برامج ومشروعات جديدة ويجري التوسع في التدخلات الناجحة، ويزداد التمويل المشترك من شركائنا (الشكل البياني 1).

وقمنا حتى نهاية عام 2012 بتمويل 255 برنامجاً ومشروعاً جارياً باستثمارات من الصندوق بلغت قيمتها 5.3 مليار دولار أمريكي (الجدول 4) في 97 بلداً وفي قطاع غزة والضفة الغربية. (انظر الخريطة في الصفحة 7 للوقوف على المناطق التي نعمل فيها).

وبلغ التمويل المشترك الخارجي والأموال المقدَّمة من مصادر محلية لحافظتنا الجارية 6.6 مليار دولار أمريكي، ليصل بذلك مجموع قيمة البرامج والمشروعات الجارية في عام 2012 إلى 11.9 مليار دولار أمريكي. ويزيد ذلك بنسبة 50 في المائة على مجموع قيمة الحافظة الجارية في نهاية عام 2009، أي قبل فترة وجيزة من بداية فترة التجديد الثامن للموارد. وكنا نموِّل آنذاك 217 تدخلاً جارياً بمبلغ 3.8 مليار دولار أمريكي من الصندوق، و4.1 مليار دولار أمريكي من جهات مشاركة في التمويل بما مجموع قيمته 7.9 مليار دولار أمريكي.

وشهد التمويل المشترك الثنائي المقدَّم إلى البرامج الجديدة المعتمدة نمواً ملحوظاً بشكل خاص، إذ ازداد من 13.3 مليون دولار أمريكي للبرامج المعتمدة في عام 2008 إلى 183 مليون دولار أمريكي في عام 2012 (الجدول 1).

وارتفع أيضاً مستوى الصرف خلال عام 2012 بالتوازي مع الحافظة الآخذة في الاتساع (انظر الجداول 9، و10، و11). ووصل مجموع المبالغ المصروفة من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2012 إلى 652.9 مليون دولار أمريكي.

ويقترح الصندوق في عام 2013 الالتزام بنحو 1.066 مليار دولار أمريكي من القروض والمِنح من مواردنا.

أفريقيا الغربية والوسطى

24 بلداً: بنن، وبوركينا فاسو، والكاميرون، والرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وتوغو.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 55 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 23 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2012
- 966.7 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 7 برامج ومشروعات جديدة في بنن وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا والنيجر ونيجيريا بما مجموع قيمته 250.8 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- الموافقة على 5 مِنح إقليمية بما مجموعه 4.8 مليون دولار أمريكي
- 19 مِنحة إقليمية جارية بما مجموعه 14.9 مليون دولار أمريكي
- تمويل أحد المشروعات الجارية في الكاميرون وبرنامجين جاريين في سيراليون بما قيمته 18.1 مليون دولار أمريكي من الأموال المتممة
- الموافقة على تمويل قدره 21.1 مليون يورو (28.3 مليون دولار أمريكي تقريباً) للرأس الأخضر والنيجر من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي
- برنامجان جديدان للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لغانا والنيجر

→ منال سعيد عبد الغفار تجمع القمح لوضعه في ماكينة درس القمح
مصر: مشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية
©IFAD/Marco Salustro

نظرة عامة

تشير الإحصاءات العالمية والإقليمية إلى أن إقليم أفريقيا الغربية والوسطى سيظل الأسرع في أفريقيا من حيث النمو الاقتصادي والديموغرافي في العقد المقبل. وبالرغم من الارتفاع النسبي في معدل النمو السكاني السنوي (2.5 في المائة) فإن النمو الاقتصادي قد أسفر عموماً عن تراجع معدلات الفقر وتحسن مؤشرات التنمية البشرية.

ويبلغ مجموع سكان الإقليم 488.2 مليون نسمة تقريباً يعيش منهم 54.6 في المائة في المناطق الريفية. ويعيش في المتوسط نحو 43.3 في المائة من السكان في حالة من الفقر المدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.[1] وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان بين 4.8 في المائة في غابون و83.7 في المائة في ليبريا.

وقطعت كل من الكاميرون وغانا وموريتانيا والسنغال على وجه الخصوص أشواطاً على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

على أن الكثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لن تتمكّن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 ما لم تعمل على زيادة وتيرة التحسينات. ولا تزال المخاطر الرئيسية أمام مواصلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتغيُّر المناخ، وتفرض هذه المخاطر تحديات متزايدة أمام قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود. وتتركز أعلى تجمعات الدول الهشة في أفريقيا الغربية والوسطى مقارنة بالأقاليم الأخرى التي يعمل فيها الصندوق. وفي عام 2011 صنف البنك الدولي 12 من بلدان الإقليم البالغ عددها 24 بلداً ضمن الدول الهشة.

وبالرغم من ارتفاع معدلات التحول الحضري في أفريقيا جنوب الصحراء فإن الزراعة تمثل في المتوسط نحو 30 في المائة من النشاط الاقتصادي في الإقليم، ويعمل في هذا القطاع 60 في المائة من السكان النشطين اقتصادياً. على أن مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي الإقليمي تقل عموماً عن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي الشامل، وتنخفض إنتاجية العمالة الزراعية عن الإنتاجية في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية الناشئين في الإقليم.

وتشير الدراسات الأخيرة إلى أن التكنولوجيات القائمة على امتداد السنوات الخمس المقبلة يمكن أن تحقق زيادات كبيرة في غلات بعض المحاصيل الأساسية والتسويقية والإنتاج الحيواني في الإقليم. ويمكن لغلات الكسافا والأرز أن تزداد بنسبة تتراوح في المتوسط بين 30 و50 في المائة. ويمكن زيادة غلات الذرة البيضاء والذرة الرفيعة والدُخن بنسبة تتراوح بين 80 و120 في المائة. ويمكن لتطوير نُظم الإنتاج المحصولي والحيواني المتكاملة أن توسِّع الإنتاج الحيواني بنسبة تتراوح بين 50 و100 في المائة. ويمكن عن طريق سد الفجوات في الغلات والإنتاج أن يزيد النمو الشامل في قطاع الزراعة بنسبة تبلغ في المتوسط 60 في المائة وتشكل قوة دافعة وراء النمو الاقتصادي الريفي وتعزيز سُبل كسب العيش.

الشكل البياني 4أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 505.9 مليون دولار أمريكي

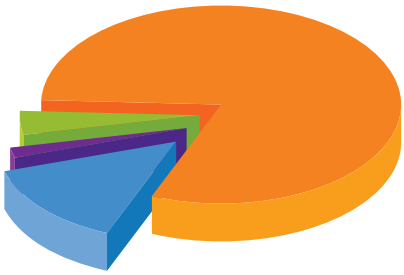

مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
350.9 مليون دولار أمريكي – 14%
قروض بشروط تيسيرية للغاية
2 028.6 مليون دولار أمريكي – 81%
قروض بشروط متوسطة
105.2 مليون دولار أمريكي – 4%
قروض بشروط عادية
21.3 مليون دولار أمريكي – 1%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 4ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 303.2 مليون دولار أمريكي

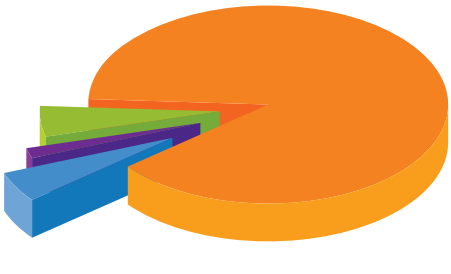

مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
71.1 مليون دولار أمريكي – 5%
قروض بشروط تيسيرية للغاية
1 156.9 مليون دولار أمريكي – 89%
قروض بشروط متوسطة
60.3 مليون دولار أمريكي – 5%
قروض بشروط عادية
14.9 مليون دولار أمريكي – 1%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي ويُستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[1] البيانات الأوَّلية مستمدة من تقرير التنمية البشرية 2012 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع بلدان الإقليم. ولا تتاح بيانات عن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في بعض بلدان الإقليم. وتُستبعد غينيا الاستوائية من النسبة المئوية لخط الفقر. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسِّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2012

يركز برنامج عملنا في أفريقيا الغربية والوسطى على ما يلي:

- الإنتاج الزراعي والأسواق
- التمويل الريفي
- إدارة الموارد الطبيعية.

ونسعى باستمرار إلى ضمان مشاركة الفئات الضعيفة، مثل النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، في المشروعات التي ندعمها.

الإنتاج الزراعي والأسواق

من الأساسي تعزيز صلات المنتجين الريفيين الفقراء بالأسواق من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق نمو اقتصادي في المناطق الريفية، والحد من الجوع والفقر. وينصب التركيز في نحو 40 في المائة من مشروعات الصندوق الجارية في أفريقيا الغربية والوسطى على الإنتاج الزراعي والأسواق. وساعدت المشروعات التي يدعمها الصندوق في هذا المجال خلال السنة الأخيرة في تكثيف جهود الوصول إلى المشترين في القطاع الخاص الذين يشهد تاريخهم بمسؤوليتهم الاجتماعية والبيئية.

وفي سان تومي وبرينسيبي، على سبيل المثال، انتقل برنامج لدعم زراعة الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك بسرعة نحو إنشاء سلاسل قيمة مستقرة لإنتاج الكاكاو العضوي، والكاكاو التقليدي، والبن، والفلفل. واستفادت هذه السلاسل كثيراً من علاقات الشراكة القوية التي تكوَّنت بمرور الوقت مع القطاع الخاص.

وفي عام 2012، أصبحت أول تعاونية من تعاونيات التصدير المحلية الأربع التي أنشئت من خلال هذا البرنامج مستقلة عن دعم المشروع. وتضم التعاونية 34 رابطة رئيسية تمثل 49 مجتمعاً محلياً وقرابة 800 1 من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتصدِّر التعاونية حالياً نحو 500 طن من بذور الكاكاو العضوي سنوياً إلى السوق الفرنسية من خلال إحدى المؤسسات الفرنسية الخاصة. وتموِّل التعاونية كل تكاليفها القصيرة والطويلة الأجل، بما فيها تكاليف المساعدة التقنية المقدمة إلى أعضائها، وتكاليف التشغيل والاستثمار. وسوف يواصل الصندوق في عام 2013 تقديم الحد الأدنى من التمويل اللازم للدعم المالي المطلوب لتنشيط وحدات الإنتاج والاستمرار بالتالي في دعم التعاونية حتى تحقق اكتفاءها الذاتي التشغيلي.

وفي السنغال، يعمل مشروع ممَّول من الصندوق لدعم سلاسل القيمة على الترويج لترتيبات الزراعة التعاقدية التي تهدف إلى دمج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. وهذه الترتيبات لا تضمن فقط للمزارعين تصريف منتجاتهم، بل تضمن لهم أيضاً التفاوض على أسعار لا تقل، بل ربما تزيد، عن متوسط أسعار السوق. ويتفق البائعون والمشترون على السعر قبل حلول موسم الزراعة استناداً إلى جودة المحصول وتكاليف الإنتاج وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

من ذلك مثلاً أن 11 منظمة من منظمات المزارعين وقعت في يوليو/تموز 2012 عقداً مع الشركة الأفريقية للمكونات الطبيعية، وهي إحدى شركات القطاع الخاص، لتوريد 617 طناً من السمسم بسعر 350 من فرانكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلو غرام، ويزيد هذا السعر عن متوسط السعر السائد في السنغال. وتقدِّر الشركة احتياجاتها بـ 000 5 طن في السنة، ويلتزم المزارعون التزاماً قوياً بزيادة إنتاجهم في الموسم المقبل للاستفادة من فرص السوق.

وفي عام 2012، دعمت إحدى مبادرات ابتكارات الشباب الممَّولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق فيلبس ستوكس إنشاء شبكة تضم 000 5 من أصحاب المشروعات الفردية الشباب في جميع أنحاء الإقليم. وقام أعضاء الشبكة العالمية لابتكارات الشباب بتكوين صلات مباشرة مع الكثير من المشروعات الممَّولة من الصندوق. ويشترك الأعضاء في تصميم مشروعات جديدة في غامبيا ومالي ونيجيريا، وشاركوا في بعثة إشراف في السنغال. وسوف يساعد الدعم الذي نقدمه من الآن فصاعداً الشبكة على الاستفادة من علاقات التآزر التي تقام من خلال تقاسم النُهج الابتكارية وأفضل الممارسات بين جماعات الأقران في أفريقيا والعالم.

التمويل الريفي

يمكن للسكان الفقراء، بفضل حصولهم على الخدمات المالية في المناطق الريفية، إدارة تدفقاتهم النقدية الأسرية وبدء أنشطة زراعية جديدة وإنشاء أعمال تجارية صغيرة. ومن بين 55 مشروعاً جارياً بدعم من الصندوق في أفريقيا الغربية والوسطى، يشمل 23 مشروعاً أنشطة متصلة بالتمويل الريفي. وأرسى الكثير من هذه المشروعات أسس المؤسسات المالية الريفية في بلدان تشمل غامبيا وغانا والنيجر ونيجيريا وسيراليون، وزادت هذه المؤسسات من المدخرات وعدد المستفيدين من القروض.

وجدير بالذكر على وجه الخصوص أحد مشروعات التمويل الريفي التي ندعمها في سيراليون. ومنذ بداية تنفيذ هذا المشروع في منتصف عام 2008، أنشئت 36 رابطة لتقديم الخدمات المالية، كما أنشئ 13 مصرفاً مجتمعياً في المناطق الريفية بما يزيد في مجموعه الكلي عن 000 50 من حملة الأسهم. وأصدرت الرابطات والمصارف قروضاً لنحو 000 15 مقترض نشط.

ويسعى المشروع أيضاً إلى تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في التخطيط والتنفيذ المجتمعي والاستفادة منهما، وتنمية القدرة المؤسسية لدعمها في مساعيها. وتتفق هذه الأهداف مع مبدأ الملكية المجتمعية للرابطات والمصارف المجتمعية. وبينما تزداد ربحية المؤسسات فإنها تغدو أكثر قدرة على تحمل مستوى معيَّن من التكلفة بمفردها وتحقيق الاكتفاء الذاتي التشغيلي.

وترمي المرحلة الثانية من المشروع التي ستعرض على المجلس التنفيذي للصندوق في أبريل/نيسان 2013 إلى تعزيز إنجازات المرحلة الأولى. وسوف يقدِّم المشروع أيضاً في مرحلته الثانية برنامجاً رائداً لتقديم التمويل الزراعي إلى الخدمات الجديدة، من قبيل القروض الطويلة والمتوسطة الأجل لاستئجار المعدات ومرافق التخزين من أجل المساعدة على تعزيز التنمية الريفية المستمرة في سيراليون.

وفي عام 2012، أطلق الصندوق ومرفق إدارة مخاطر الطقس التابع لبرنامج الأغذية العالمي مشروعاً بحثياً مبتكراً لاختبار جدوى التأمين القائم على المؤشرات لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين الفقراء باستخدام تكنولوجيا الاستشعار من بُعد. ويحتاج التأمين القائم على المؤشرات بيانات تاريخية جيدة عن الغلات وحالة الطقس، وقدرات في مجال الرصد الآني، وهو ما يمثل أحد العقبات الرئيسية أمام التوسع في هذا النوع من التأمين. ويبحث هذا المشروع إمكانية الاستعانة بالصور الساتلية في الكشف بدقة عن الحالات التي تتعرض فيها المحاصيل للإجهاد في الحيازات الصغيرة. وسوف يجري أول اختبار حقلي في عام 2013 ويمكن للاستنتاجات التي ستسفر عنها هذه الاختبارات أن تفتح آفاقاً جديدة أمام هذه الصناعة بأسرها.

وكان عام 2011 في السنغال عاماً سيئاً بالنسبة للمزارعين حيث انتهى الموسم المطير قبل أوانه بشهرين تقريباً. فالمزارعون الذين اضطروا إلى زراعة محصولهم متأخراً بسبب تأخر البذور والمدخلات خسروا كل شيء تقريباً. وازداد انعدام الأمن الغذائي وعانت الأسر الزراعية نكبات اقتصادية. وسوف يستفيد المزارعون السنغاليون من التأمين على المحاصيل باستخدام مؤشر الطقس الذي سيحميهم من صدمات الاستهلاك وضياع الاستثمارات والإيرادات.

إدارة الموارد الطبيعية

يفرض تغيُّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية تحديات خطيرة أمام أصحاب الحيازات الصغيرة في جميع أنحاء أفريقيا الغربية والوسطى. وتسببت موجات الجفاف المستمرة في أضرار كبيرة بالمجتمعات المحلية في منطقة ساحل الصحراء الكبرى على وجه الخصوص وقوَّضت قدرة تلك المجتمعات على الصمود.

ويركز برنامجان يدعمهما الصندوق في بوركينا فاسو على إدارة خصوبة التربة في المناطق التي تعاني الجفاف المتزايد والأمطار المتقطعة. ونجح البرنامجان في الحد من تآكل التربة ووقف تدهور الأراضي. وتجددت خصوبة الأراضي الزراعية بفضل التحسينات في تربة أراضي مناطق الشعوب الأصلية وتقنيات صون المياه، وازدادت بالتالي غلات الدُخن والذرة الرفيعة بنحو 50 في المائة. وساعد ذلك أيضاً الأسر الزراعية على التركيز على السلع الجديدة المدرة للدخل، مثل الإنتاج الحيواني وزراعة اللوبياء، والمنتجات الحرجية غير الخشبية.

وساهم البرنامجان أيضاً بدور كبير في المناطق الزراعية التي ظلت مهجورة لفترة طويلة حيث كان يعتقد أن الأراضي في تلك المناطق غير قابلة للاستصلاح. وجدَّدت تقنيات صون التربة والمياه الغطاء النباتي في تلك المناطق وبالتالي إمكانية زراعة الأراضي هناك. ومنذ بداية التنفيذ، تم في إطار هذين البرنامجين تجديد أكثر من 900 1 هكتار من الأراضي المنخفضة التي أعيد استخدامها في زراعة الأرز، وتم إجمالاً إصلاح أكثر من 000 60 هكتار لاستخدامها في الإنتاج الزراعي. وعلاوة على ذلك، يُطبِّق حالياً زهاء 000 36 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة تقنيات محسَّنة في الزراعة وصون التربة والمياه.

وتهدف استثمارات الصندوق الجديدة في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية من بوركينا فاسو التي عُرضت على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2012، إلى توسيع نطاق تلك الممارسات الناجحة لتشمل منطقة أوسع من البلد. وسوف يساعد المشروع أيضاً على تعزيز حالة حيازة الأراضي بين صغار المزارعين.

وفي موريتانيا، ندعم برنامجاً للتنمية المستدامة موجَّهاً إلى 12 واحة معرَّضة لخطر التصحر ونضوب المياه والأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي. وفي عام 2012، طوِّرت في إطار هذا البرنامج ثلاثة وديان، وتم استصلاح 130 هكتاراً من الكثبان الرملية، والترويج للعشرات من الأنشطة البيئية الصغيرة المدرة للدخل، بما فيها متاجر بيع غاز البوتان كبديل للفحم وحطب الوقود، والجماعات النسائية المنتجة للكسكس باستخدام المواقد المحسَّنة. وتموَّل البرامج المدعومة من الصندوق في بوركينا فاسو وموريتانيا تمويلاً مشتركاً من خلال موارد مرفق البيئة العالمية.

قصة من الميدان
تجربة الدعم المباشر للمزارعين في غينيا

تتمتع غينيا بإمكانات زراعية هائلة بفضل تربتها الخصبة وأمطارها الوفيرة ومياهها المتاحة للزراعة في موسم الجفاف. وتشمل المنتجات التي يمكن لغينيا إنتاجها بوفرة الذرة ونخيل الزيت والبصل والبطاطس والأرز والمطاط. ولكن المزارعين يفتقرون إلى الائتمانات التي تمكنهم من شراء البذور الجيدة والأسمدة والمدخلات الأخرى، كما أن البنية التحتية الأساسية المحدودة تزيد من تكاليف وصعوبات التخزين والنقل والتجهيز.

وشجعت قوة منظمات المزارعين وتنظيمها الجيد في غينيا الصندوق على اتخاذ خطوة حاسمة نحو تخصيص أموال إنمائية مباشرة للمزارعين. ويوفر البرنامج الوطني لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية التمويل وبناء القدرات والدعم التقني ومنطلقاً للشراكة من أجل السماح للمزارعين بتحديد الطريقة التي يمكنهم بها إنفاق أموال التنمية وبناء مجموعة مختارة من سلاسل القيمة.

وبات هذا الابتكار ممكناً بفضل الدور القوي والدينامي الاستثنائي للاتحاد الوطني لمنظمات المزارعين في غينيا. ويعمل البرنامج في المنطقتين الوسطى والعليا ومنطقة الغابات في غينيا، وسوف يتسع البرنامج ليشمل المنطقة الدنيا في عام 2013 وسيعود بالتالي بفوائد مباشرة على 000 66 أسرة.

ويضم هذا البرنامج جميع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة من منتجين ومقدمي خدمات تقنية وتجار، بل وحتى المطاعم، لفهم متطلبات زيادة الإنتاجية والوصول إلى أسواق مربحة. ويقول مختار ديالو، المنسق الإقليمي لمنطقة غينيا الوسطى، "نعمل معاً من أجل تسهيل عمل الآلية برمتها بدءاً من المزارعين ووصولاً إلى السوق".

ومكّنت أموال البرنامج الاتحاد العام من إطلاق حملة واسعة النطاق لزيادة الغلات. ووزّع البرنامج في السنة الأولى وحدها 20 طناً من الأسمدة الكيميائية، و20 طناً من البذور المحسَّنة، و100 لتر من منتجات الصحة النباتية للمزارعين، وساهم ذلك كله بدور مهم في زيادة الإنتاجية.

وتم أيضاً في إطار البرنامج إدخال ري الأراضي المنخفضة الرخيص التكلفة للتوسع في الزراعة خلال الموسم الجاف. وعلاوة على ذلك، ينشئ البرنامج مشاتل لتوفير مواد الزراعة العالية الغلة والمتميزة والمشهود بجودتها على نطاق واسع.

وبالرغم من أن البرنامج لا يزال في مراحله الأوّلية فقد اكتسب زخماً جديداً. ومن شأن مساعدة المزارعين على مساعدة أنفسهم في الخروج من الفقر أن يعود بفوائد على غينيا ككل ويعزز النمو الاقتصادي ويزيد الصادرات ويقلل الواردات الزراعية.

وتقول أجيل تيا، وهي مزارعة من منطقة الغابات في غينيا: "كان كل منا من قبل يعمل منفرداً، وأما الآن فنحن نعمل معاً ويساعد كل منا الآخر. وعندما نعمل سوياً فإن الأمور تتحقق بسرعة أكبر. ويمكننا أن نحقق إنجازات أكبر كثيراً".

نساء يقمن بدرس الأرز يدوياً بعد تجفيفه وسفعه وإزالة قشوره بالآلات
غينيا: البرنامج الوطني لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية
©IFAD/Sarah Morgan

أفريقيا الشرقية والجنوبية

22 بلداً: أنغولا، وبوتسوانا، وبوروندي وجزر القمر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ورواندا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وسوازيلند، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي.

نظرة عامة

تبدو الآفاق الاقتصادية لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية إيجابية بدرجة تسترعي الانتباه، حيث يوجد في هذا الإقليم أربعة من أسرع اقتصادات الإقليم العشرة نمواً، وهي إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. والمؤشرات الأخرى مشجعة هي الأخرى، ذلك أن معدلات وفيات الرُضع آخذة في الهبوط الحاد، والطبقة المتوسطة آخذة في النمو، والاستثمار المباشر الأجنبي قوي، وارتفاع أسعار السلع الرئيسية، مثل البن والشاي والقطن، يزيد من إيرادات التصدير. كما أن توقعات الأمن الغذائي في الإقليم إيجابية أيضاً بشكل عام باستثناء بعض أنحاء إثيوبيا، والمناطق الشمالية من كينيا، وملاوي، وموزامبيق.

ولكن الإيجابي ليس سوى صفحة واحدة من كتاب. ونتيجة لاستمرار انعدام المساواة فإن العدد المطلق للفقراء في الإقليم آخذ في الازدياد. ويزداد تعرض البلاد لموجات الجفاف والفيضانات التي يتجرع ويلاتها من يعانون الفقر الشديد. ويكاد الإقليم يعتمد تماماً على الزراعة البعلية، ويعاني عجزاً كبيراً في البنية الأساسية الريفية. ونتيجة لذلك فإن غلات معظم محاصيل الحبوب لا تمثل سوى ثلث ما يمكن إنتاجه، وتتدهور خصوبة التربة بوتيرة سريعة.

ويبلغ مجموع عدد السكان 322.2 مليون نسمة تقريباً، منهم 73.9 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش في المتوسط نحو 47.5 في المائة من السكان في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.[2] وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر في هذه البلدان بين 0.3 في المائة في جزر سيشيل و81.3 في المائة في بوروندي.

وقطعت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء خطوات متواضعة على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولن تكفي تلك الخطوات لبلوغ الأهداف الإنمائية بحلول عام 2015 ما لم تتسارع وتيرة التقدم بدرجة ملموسة. والهدفان اللذان سيتحققان على الأرجح هما تحقيق تكافؤ الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتشير التوقعات الاقتصادية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا الشرقية سيبلغ 6.2 في المائة في عام 2012 بينما تشير التنبؤات إلى أن هذه النسبة سترتفع لتصل إلى 6.5 في المائة في عام 2013. وأما في أفريقيا الجنوبية فإن التوقعات أكثر تواضعاً حيث بلغت النسبة 3.9 في المائة في عام 2012 و4.8 في المائة في عام 2013، معبِّرة بذلك عن ارتفاع أكبر في خط الأساس الاقتصادي. على أن الخبراء لا يزالون يتخوفون من ارتفاع معدل البطالة في جنوب أفريقيا إلى 25 في المائة. وبالنظر إلى أن اقتصاد جنوب أفريقيا يُعد الأكبر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فإن سلامة اقتصاد هذا البلد تنطوي على أثر مهم على جيرانه.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 56 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 18 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2012
- 368.7 1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية للإقليم
- 4 برامج ومشروعات جديدة في إريتريا وكينيا ومدغشقر وموزامبيق بما مجموعه 108.0 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق، منها 4.9 مليون دولار أمريكي من مجموع هذا المبلغ في شكل منحة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لمشروع في موزامبيق
- تقديم تمويل متمم بما قيمته 22.9 مليون دولار أمريكي إلى مشروعين جاريين في مدغشقر ومشروع واحد في بوروندي
- الموافقة على تمويل قدره 40.4 مليون يورو (52.1 مليون دولار أمريكي تقريباً) من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي لكينيا ومدغشقر وموزامبيق

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2012

ركز عملنا في أفريقيا الشرقية والجنوبية على المجالات التالية:

- تحسين إيرادات وأصول الأسر المستفيدة
- الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي
- الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي
- المؤسسات والسياسيات
- الأسواق.

إيرادات وأصول الأسر المستفيدة

يمثل الإنتاج الحيواني مورداً رئيسياً ومصدراً لدخل الكثير من الأسر الريفية الفقيرة التي يعمل معها الصندوق. ولذلك فإن زيادة عدد ونوعية الحيوانات التي يمتلكها أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة تمثل أحد السُبل الفعالة لتحسين موارد رزقهم.

[2] البيانات الأوّلية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2012 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان كل بلدان الإقليم. ولا تتاح بيانات عن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في بعض بلدان الإقليم. وتستبعد البلدان التالية من النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر: بوتسوانا، وإريتريا، وموريشيوس، وناميبيا، وزمبابوي. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

وفي بوروندي، حقق مشروع لإعادة تأهيل قطاع الإنتاج الحيواني فوائد لأكثر من 000 142 أسرة. وحصل أكثر من 000 12 أسرة على رؤوس من الخنازير والماعز من خلال نظام سلسلة التضامن الذي يقوم فيه المزارعون الذين يحصلون على رؤوس من الحيوانات بتمرير نسلها إلى غيرهم من المزارعين. وتمكّنت 500 2 أسرة من زيادة عدد رؤوس سلالات الأبقار المحسَّنة وراثياً. وأشار أكثر من 000 16 أسرة إلى زيادة في إنتاج الحليب بنسبة بلغت 135 في المائة، وحققت بذلك 000 600 لتر من الحليب سنوياً وخفَّضت التكاليف من 2 إلى 0.12 دولار أمريكي للتر.

وفي كينيا، تم في إطار مشروع مبادرة تعميم الابتكار "جعل الغاز الحيوي قابلاً للنقل"، الممول من وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) تركيب تسعة نُظم للغاز الحيوي المرن المنخفضة التكلفة في مزارع إنتاج الألبان. وتزوِّد هذه الأجهزة المصممة والمصنعة محلياً المزارعين بمصدر نظيف لوقود الطهي وبديل لحطب الوقود والفحم. وأنشأ المشروع أربعة نُظم أخرى للغاز الحيوي المرن التي تعمل بنفايات المطابخ والمخلفات البشرية في مدرسة بإحدى دور الأيتام في نايفاشا من أجل توفير الكهرباء للإنارة والاتصال بالإنترنت.

ويشمل المشروع مكوناً قوياً لإدارة المعرفة والاتصال. ونظم المشروع حملة للتوعية الإعلامية بين الشباب الكيني (من خلال الرسوم المتحركة، والإذاعة وقنوات للوسائط الاجتماعية) لتسليط الضوء على فوائد وإمكانات نُظم الغاز الحيوي والقضاء على الوصمات الاجتماعية والتحيُّزات المرتبطة باستخدامها. ويسَّر ذلك تقاسم المعرفة والتعاون بين المهندسين الكينيين والمعهد الهندي للتكنولوجيا في بلدان الجنوب، وأتاح ذلك منطلقاً لتوسيع نطاق هذا النظام على الصعيد الدولي.

ويمكن للخدمات المالية، مثل الادخار والائتمان ونظم التأمين الصغرى، أن تمكِّن السكان الريفيين من بناء أعمال تجارية صغيرة وتحسين قدراتهم على الصمود. وتمكن أكثر من 1.6 مليون شخص، تمثل النساء 49 في المائة منهم، في جميع أنحاء أوغندا من الحصول على تلك الخدمات بفضل برنامج ممول من الصندوق لدعم استراتيجية الحكومة بشأن إنشاء تعاونيات الادخار والائتمان في كل المقاطعات الفرعية. وساعد البرنامج على زيادة عدد التعاونيات من أقل من 350 في عام 2004 إلى أكثر من 700 في عام 2011.

وأجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييماً للبرنامج القطري في عام 2012. وحدَّد التقييم بعض التحديات الجارية التي تمس التعاونيات. وأشار التقييم إلى أن التعاونيات تعتمد اعتماداً كبيراً على الإعانات الحكومية، وأنها تخدم في بعض الأحيان مصالح سياسية بدلاً من العمل لصالح الأسر الفقيرة، وأنها تخضع لسيطرة النخبة. واستجابة لذلك، حرص البرنامج على تحقيق الاستدامة المالية لأكثر من 250 تعاونية قياساً بمدى الاكتفاء الذاتي التشغيلي والمالي والعائد على الأصول والحافظة المعرَّضة للمخاطر.

الشكل البياني 5أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 725.7 مليون دولار أمريكي

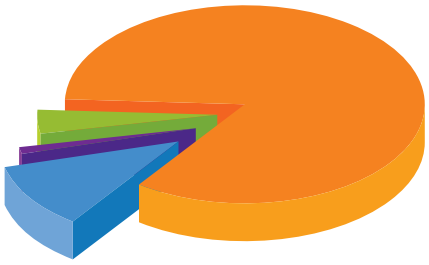

- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  306.8 مليون دولار أمريكي – 11%
- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 299.1 مليون دولار أمريكي – 84%
- قروض بشروط متوسطة
  109.0 مليون دولار أمريكي – 4%
- قروض بشروط عادية
  10.7 مليون دولار أمريكي – 0.4%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 5ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 647.4 مليون دولار أمريكي

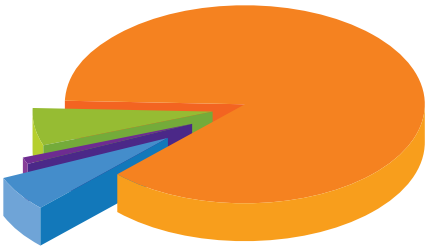

- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  95.6 مليون دولار أمريكي – 6%
- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  1 453.4 مليون دولار أمريكي – 88%
- قروض بشروط متوسطة
  95.0 مليون دولار أمريكي – 6%
- قروض بشروط عادية
  3.4 مليون دولار أمريكي – 0.2%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي ويُستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

رأس المال البشري والاجتماعي

يمكن لفرص التعليم والتدريب أن تصنع الفرق بين حياة الحرمان وحياة العمل اللائق للشباب في المناطق الريفية من البلدان النامية. وفي رواندا، بفضل مرحلتين من مشروع لدعم المشاريع الريفية، أتم أكثر من 10 000 شاب، تمثل المرأة 56 في المائة منهم، تدريباً لمدة تراوحت بين 6 و12 شهراً. وتم تقديم تدريب على أكثر من 30 حرفة شملت الحياكة والغزل والبناء والنجارة والميكانيكا.

وكشفت دراسة استقصائية عن أن أكثر من 80 في المائة من الخريجين حصلوا على عمل دائم سواءً في أنشطة تجارية خاصة بهم أو لدى الغير. وقررت نسبة بلغت 2 في المائة مواصلة التعليم، ونزحت نسبة بلغت 9 في المائة، بينما اقتصرت نسبة العاطلين على 8 في المائة. وقدَّمت المرحلة الثانية من المشروع أيضاً للأعضاء في نحو 850 تعاونية تمريناً وتدريباً ومساعدة في إعداد خطط تنمية الأعمال.

وموَّل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في الصندوق مبادرة من إحدى المنظمات غير الحكومية لاستخدام شرائط الفيديو في تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في معالجة قضايا من قبيل تغيُّر المناخ. وتُعمِّق هذه الأفلام، التي تتناول المزارعين في منطقة شينشا في إثيوبيا، الوعي بأن التغييرات المحلية في أنماط الأمطار ومواسم زراعة المحاصيل وخصوبة التربة تشكل جزءاً من ظاهرة عالمية. وتساعد أفلام الفيديو أيضاً المجتمعات المحلية على إيجاد حلول من قبيل إعادة التشجير من أجل استعادة خصوبة التربة. وحالما تنمو هذه الأشجار فإنها ستساهم في عزل الكربون الذي يمكن أيضاً أن يوفر مصدراً لدخل المزارعين في شينشا.

الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي

تساهم زيادة الإنتاج الزراعي بدور أساسي في الحد من الفقر الريفي وتعزيز الأمن الغذائي.

وتتصدر مدغشقر جهود الأخذ بنظام تكثيف الأرز، وهي مجموعة مبتكرة من أفضل ممارسات زراعة الأرز التي تهدف إلى زيادة الغلات بأراض وبذور ومياه أقل. وتزداد أيضاً معدلات الأخذ بهذه الممارسات في بوروندي ورواندا، خاصة في المناطق التي تقع فيها ضغوط كبيرة على الأراضي.

ويجري نشر التقنيات الجديدة من خلال مدارس المزارعين الحقلية وتبادل الزيارات بين المزارعين. وفي بوروندي، قام 18 000 مزارع بتطبيق ممارسة تكثيف زراعة الأرز منذ عام 2009 حتى عام 2011. وفي مدغشقر، قام نفس العدد بالأخذ بتلك الممارسات في سنة واحدة (2011) وأدّى ذلك إلى مضاعفة إنتاج الأرز في منطقة المشروع لتصل إلى أكثر من أربعة أطنان للهكتار. وساهم ذلك إجمالاً في زيادة إنتاج الأرز بنحو 38 000 طن والحد من الاعتماد على الواردات. وأشار المزارعون الذين يعملون في المشروع الذي يدعمه الصندوق في منطقتي مينابي وميلاكي في مدغشقر إلى أن متوسط الغلات بلغ 5 أطنان للهكتار بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة.

وفي عام 2012، بادرنا بمشروع رائد لتوعية أصحاب الحيازات الصغيرة في ملاوي ورواندا بخسائر الأغذية بعد الحصاد وبعد عمليات التسويق والخسائر المتصلة بعمليات التجهيز. ويتم في إطار هذا المشروع تقديم بيانات إيضاحية عملية على بعض التكنولوجيات البسيطة التي يمكن أن تحد من الخسائر. وزوَّد المشروع مجموعة مختارة من المزارعين والتعاونيات في رواندا بالتدريب والمواد، من قبيل الأغطية البلاستيكية والأكياس العازلة للمساعدة في تجفيف وتخزين البقول والذرة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا الغاز الحيوي المرن (التي جُربت في البداية في كينيا) من خلال التعاون مع مشروعين من مشروعات مبادرة تعميم الابتكار في كينيا ورواندا، تدعم حالياً مجموعة مختارة من المزارعين في منطقة كيريهي للتصدي لخسائر ما بعد الحصاد التي تشكل مسألة رئيسية مثيرة للقلق بسبب تحديات التجفيف الكافي قبل التخزين. وبينما يعتمد معظم المزارعين على الشمس لتجفيف محاصيلهم فإن نُظم التجفيف الصغيرة التي تعمل بمصادر الطاقة الحرارية، مثل الغاز الحيوي، تسمح للمزارعين بتجفيف المحاصيل في أثناء مواسم الحصاد حتى لو كانت الأجواء ممطرة. ونفَّذ المشروع الرائد أيضاً نُظم التخزين البارد التي تعمل بالغاز الحيوي، خاصة في تخزين الحليب والمحاصيل العالية القيمة، مثل الفواكه والخضروات. وفي ملاوي، تعلم المزارعون التكنولوجيات الحقلية وتكنولوجيات التخزين التي تقلل وترصد مستوى الفطريات السامة في الفول السوداني.

ويعمل برنامج للإنذار المبكر والتصدي للمخاطر الرعوية في إثيوبيا على حشد المجتمعات المحلية لمواجهة تحديات تغيُّر المناخ وأثره على الأمن الغذائي. ويساعد البرنامج حكومة إثيوبيا على التصدي بسرعة لحالات الطوارئ، مثل موجات الجفاف غير الموسمية. وتقوم المجتمعات المحلية المشاركة بجمع المعلومات عن قطعان الحيوانات، والأمن الغذائي، وتوفر المياه، وتحلل هذه المعلومات بعد ذلك في المديرية الاتحادية للإنذار والاستجابة المبكرين التي يمكنها إعلان حالات الكوارث وتنبيه الجهات المانحة الدولية. وفي عام 2010، ساعد هذا البرنامج على التصدي بسرعة للنقص الفجائي في المياه في إحدى المناطق الرعوية. ويموِّل البرنامج أيضاً إنشاء متاجر لبيع أعلاف الحيوانات في حالات الطوارئ، والتخزين البارد للأدوية، ومرافق جمع المياه. ويساعد البرنامج على تحسين موارد رزق ما يقرب من 600 000 من الأسر الرعوية والأسر التي تجمع بين الرعي والزراعة وتمثل نحو 25 في المائة من الرعاة في إثيوبيا على امتداد 55 مقاطعة.

قصة من الميدان
المساعدة القانونية تعين النساء في بوروندي على استعادة حقوقهن

تقول مورا نتوكامازينا: "لولا هؤلاء الناس الذين يعرفون القانون لما كنت في بيتي ولكنت الآن في عداد الموتى".

ونتوكامازينا واحدة من أكثر من 000 1 امرأة في بوروندي استفدن من برنامج التمكين القانوني للمرأة، وهو مبادرة اتخذها الصندوق بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

وقدَّم هذا البرنامج على امتداد سنتين منذ عام 2010 حتى عام 2012 تدريباً قانونياً إلى مديري ومنسقي مراكز التنمية الأسرية في مقاطعتي كيانزا وجيتيغا. ويتقاسم المنسقون ما يكتسبونه من معرفة جديدة مع القيادات النسائية اللاتي بدورهن يقمن بنشر الوعي بحقوق المرأة بين السكان. ونتيجة لذلك بات من الأسهل بذل الجهود للدفاع بفعالية أكبر عن النساء الضعيفات والفتيات والأيتام.

وتقول فابيولا جيروكويغومبا، منسقة مركز تنمية الأسرة في مقاطعة كيانزا: "طرأ تحسن ملحوظ على تعاوننا مع ضباط الشرطة القضائية، وكان هؤلاء الضباط قبل ذلك يسيئون معاملة الضحايا. ولم تكن لديهم أي رغبة لسماع شكايتهم. وأما الآن فإن الضحايا يلقون معاملة طيبة".

وقام مركز التنمية الأسرية في كيانزا بالتدخل نيابة عن مورا نتوكامازينا بعد أن تعرضت لضرب مبرح في نزاع على قطعة أرض. وبعد أن توفيت أختها، حاول أقاربها، بمن فيهم ابن عمها الذي يعمل قاضياً، إجبارها على ترك منزل الأسرة.

وتتذكر نتوكامازينا تلك الأحداث قائلة: "كنت وحيدة تماماً في المنزل. وكان ابن عمي يأتي إلى المنزل وبصحبته آخرون للاعتداء عليّ بعنف. وقال لي إنه لن يحاكم لأنه قاضٍ".

وتقول ديزيريه بزيمانا، مسؤولة المعونة القانونية في مقاطعة كيانزا: "وجدنا مورا في حالة يرثى لها وقد أصيبت بكسور في معظم جسدها". وتمكّنت نتوكامازينا، بمساعدة من المركز، من استعادة ممتلكاتها. وتستطيع الآن بعد أن عادت إليها مزرعتها أن تطعم كل أسرتها مرة أخرى وترسل أطفالها إلى المدرسة.

وتقول بزيمانا: "لقد تعزز القانون لأن المرأة بدأت تتحرر من إسار العرف. ويدرك الأزواج والأقارب أن المرأة تتمتع الآن بالحماية والدعم".

وتضيف كونستانس ناغيزاهايو، رئيسة رابطة القيادات النسائية في بوغيندانا: "لقد أصبحت المرأة اليوم أكثر وعياً بحقوقها. لا أعرف ماذا أقول، ولكنه عمل رائع!".

أحد المساعدين القانونيين يقوم بتوعية النساء بحقوقهن وغيرها من القضايا القانونية في قرية بينغا
بوروندي: مقاطعة بوجومبورا الريفية
©IFAD/Sarah Morgan

المؤسسات والسياسات

كثيراً ما تتسبب "قواعد اللعبة" على مستوى المؤسسات والسياسات في حرمان، بل وإقصاء، الجماعات المهمَّشة. ويسعى الصندوق وشركاؤه باستمرار إلى إتاحة فرص متكافئة أمام الفئات الضعيفة.

وفي ليسوتو، نجح برنامج مموَّل من الصندوق للوساطة المالية الريفية في دعم حوار السياسات الذي أفضى إلى قرار الحكومة بمنح مصرف البريد في ليسوتو رخصة مصرفية كاملة، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية لقاعدة أوسع من المتعاملين. ومموَّل البرنامج أيضاً دراسة دولية لإنشاء نظام وطني جديد للضمانات الائتمانية ليحل محل صندوق صغير متعثر. وعزَّز البرنامج أيضاً من السياسات واللوائح الوطنية المتعلقة بالتعاونيات المالية، ودرَّب موظفي المصرف المركزي على تنظيم التمويل الصغري والإشراف عليه.

الأسواق

مرافق التخزين، والطرق الصالحة لكل ظروف الطقس، ونُظم النقل السليمة ونُظم معلومات الأسواق تؤدي جميعاً دورها في تمكين المزارعين الفقراء من جني أرباح من بيع فوائض إنتاجهم. ويؤدي الافتقار إلى البنية الأساسية الريفية إلى عرقلة التنمية في كل أنحاء الإقليم ويقيِّد بدرجة كبيرة قدرة المجتمعات المحلية الريفية على دخول الأسواق العاملة.

وفي أوغندا، كشفت النتائج التي تحققت في عام 2012 عن أن البرامج التي يدعمها الصندوق تمكَّنت من إصلاح أو إنشاء أكثر من 500 3 كيلومتر من الطرق الفرعية المجتمعية وما يزيد على 500 كيلومتر من الطرق الريفية التي تربط المناطق النائية بنظام الطرق السريعة الرئيسية. وتشير التقديرات إلى أن ذلك قد عاد بفوائد على مليون نسمة.

وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أُنشئ نظام إيصالات المستودعات في الشمال والجنوب وجرى توسيعه بعد ذلك. ويمكن هذا النظام أصحاب الحيازات الصغيرة من تخزين محاصيلهم بوسائل مأمونة في موسم الحصاد وبيعها عندما تكون الأسعار لصالحهم، مما يتيح لهم قوة تفاوضية أكبر مع التجار. ويستطيع المزارعون أيضاً الاستفادة من قيمة منتجاتهم للحصول على الائتمانات التي يعيدون استثمارها في مزارعهم.

وشهدت مقاطعة سنغيدا إصلاح 19 مستودعاً، وتم جمع ما يقرب من 000 2 طن من بذور عباد الشمس من نحو 500 2 مزارع. وارتفعت أسعار بذور عباد الشمس عند باب المزرعة في إحدى القرى بنسبة 240 في المائة بفضل تحسين مرافق التخزين. ويهدف برنامج لتعزيز بنية الأسواق بدأ تنفيذه في عام 2011 إلى إصلاح أو إنشاء 32 مستودعاً آخر.

آسيا والمحيط الهادي

31 بلداً: أفغانستان، وبنغلاديش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وجزر كوك، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفيجي، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكيريباس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وملديف، وجزر مارشال، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، ونيوي، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وجمهورية كوريا، وساموا، وجزر سليمان، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور-ليشتي، وتونغا، وفييت نام.

نظرة عامة

يضم إقليم آسيا والمحيط الهادي قرابة 30 في المائة من كتلة اليابسة في العالم ويقطنه أكثر من 60 في المائة من سكان العالم. ويبلغ مجموع عدد سكان الإقليم 754.8 3 مليون نسمة تقريباً، منهم زهاء 59.9 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. وبالرغم من وتيرة النمو الاقتصادي غير المسبوقة التي شهدها الإقليم في السنوات الأخيرة والاتجاه العام نحو الحصول على مركز البلدان المتوسطة الدخل، لا يزال انعدام المساواة الصارخ مستشرياً في الإقليم.

ويعيش في المتوسط 24 في المائة من السكان في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.[4,3] وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان بين 1.5 في المائة في جمهورية إيران الإسلامية وملديف و55 في المائة في نيبال.

ولا يزال الفقراء في جميع أنحاء الإقليم يعانون ويلات انعدام الأمن الغذائي. ولم تستقر أسعار الأغذية، وتُنفق أفقَر الأسر ما يصل إلى 70 في المائة من دخلها على الغذاء. وبلغت معدلات نقص التغذية مستويات مرتفعة، حيث وصلت في جنوب آسيا إلى 17.6 في المائة في الفترة 2010–2012، وفي شرق آسيا 11.5 في المائة، وفي جنوب شرق آسيا 10.9 في المائة. ويرتبط الحصول على الأراضي وتملُّكها ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي، وتشير الأسر الفقيرة التي لا تمتلك أي أراض إلى أنها تعاني نقصاً في الأغذية لمدة تتراوح بين أربعة وخمسة أشهر سنوياً.

[3] البيانات الأوّلية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2012 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان كل بلدان الإقليم. ولا تتاح بيانات عن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في كل بلدان الإقليم. ويُستبعَد من نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر البلدان التالية: أفغانستان، وفيجي، وكيريباس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وجزر مارشال، وميانمار، ونيوي، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسِّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

[4] يبلغ مجموع سكان الإقليم بعد استبعاد الصين من أرقام آسيا والمحيط الهادي 407.2 2 مليون نسمة، منهم 64.2 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش ما يقرب من 24.5 في المائة من سكان البلدان التي تتاح بيانات عنها في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً. ويبلغ مجموع عدد السكان في إقليم آسيا والمحيط الهادي بعد استبعاد كل من الصين والهند 165.8 1 مليون نسمة، منهم 58.4 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش ما يقرب من 23.4 في المائة من سكان البلدان التي تتاح بيانات عنها في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً.

ويمضي الإقليم إجمالاً بخطى قوية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن الكثير من البلدان لا تزال متخلّفة في هذا الصدد. ويسير ثمانية عشر بلداً، منها الصين والهند، في المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف الحدّ من الفقر، وإن كانت هناك بلدان أخرى، مثل بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا، متخلّفة عن المسار. وقُطِعت أشواط في المسار الصحيح نحو بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث تمكّن حتى الآن 25 بلداً من بلوغ تلك الأهداف. وأما الأرقام المتعلقة بالجوع وسوء التغذية فليست مشجّعة بنفس القدر، حيث 48 في المائة من الأطفال يعانون نقص التغذية في أفغانستان وبنغلاديش ونيبال.

وما لا يدعو إلى الدهشة أن تلك البلدان لا تُحرز تقدُّماً كافياً في الحدّ من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. وفي الإقليم الفرعي المحيط الهادي، يؤدّي الافتقار إلى البيانات عن أغلبية مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية إلى صعوبة تقييم التقدُّم المحرز.

وبالنظر إلى أن أكثر من 70 في المائة من سكان الإقليم يعتمدون على الزراعة وموارد الرزق القائمة على الموارد الطبيعية فإن الإقليم مُعَرَّض بقوة لآثار تغيُّر المناخ. ومن بين الظواهر المدمِّرة المؤثّرة على الإقليم تأخّر هطول الأمطار في موسم الزراعة، وارتفاع درجات الحرارة، وغرق المناطق الساحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وتسرُّب الملوحة إلى التربة، وازدياد حدة الكوارث الطبيعية. ويتعرّض السكان الريفيون الفقراء والنساء والأطفال لمخاطر شديدة.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2012

ركّزت المشروعات التي قمنا بدعمها في عام 2012 على ما يلي:

- المشاركة في السياسات والانخراط في الشراكات
- الاستهداف، والتركيز على الفقر، والجوانب الخاصة بالتمايز بين الجنسين
- الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية
- الأصول والإيرادات الأسرية
- التمكين ورأس المال البشري والاجتماعي
- الابتكار والمعرفة والتعلم
- التصدّي لتغيُّر المناخ.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 59 برنامجاً ومشروعاً جاريا في 19 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2012
- 1 592.8 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية للإقليم
- 10 برامج ومشروعات جديدة في أفغانستان، وكمبوديا، والصين (مشروعان جديدان)، والهند، وإندونيسيا، وملديف، ونيبال، والفلبين، وتونغا، بما مجموعه 328.4 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- تقديم تمويل مُتمّم بما قيمته 16.7 مليون دولار أمريكي إلى مشروعين جاريين في نيبال ومشروع واحد في الفلبين
- الموافقة على تمويل قدره 6.28 مليون يورو (7.8 مليون دولار أمريكي تقريباً) إلى إندونيسيا من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي
- برنامجان جديدان للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لكل من بنغلاديش وفييت نام

الشكل البياني 6أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 4 455.2 مليون دولار أمريكي

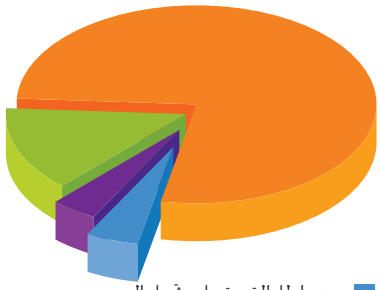

مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
202.6 مليون دولار أمريكي – 5%
قروض بشروط تيسيرية للغاية
3 478.8 مليون دولار أمريكي – 78%
قروض بشروط متوسطة
609.9 مليون دولار أمريكي – 14%
قروض بشروط عادية
163.9 مليون دولار أمريكي – 4%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 6ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 974.4 مليون دولار أمريكي

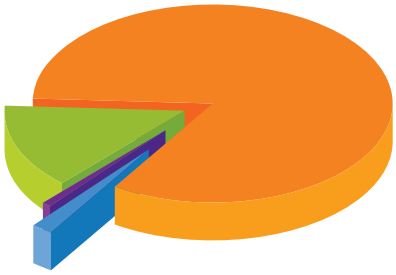

مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
54.1 مليون دولار أمريكي – 2%
قروض بشروط تيسيرية للغاية
2 502.0 مليون دولار أمريكي – 84%
قروض بشروط متوسطة
410.3 مليون دولار أمريكي – 14%
قروض بشروط عادية
8.0 ملايين دولار أمريكي – 0.3%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

المشاركة في السياسات والانخراط في الشراكات

في الوقت الذي يزداد فيه عدد بلدان الإقليم التي تحصل على مركز البلدان المتوسطة الدخل والتحوُّل إلى بلدان مقترضة من الصندوق بشروط إقراضية عادية، نقوم ببناء حوار السياسات والقدرة التحليلية من أجل ضمان تقديم المساعدة المطلوبة. ونحدِّد المجالات الحاسمة للانخراط في السياسات على الصعيد القطري استناداً إلى بيانات نوعية وكمّية يجري تحديثها باستمرار. وكشَفت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في دراستها الاستقصائية السنوية التي تناولت المتعاملين مع الصندوق في ثمانية بلدان في الإقليم عن مستوى رضاء بلغ في المتوسط 97 في المائة تقريباً فيما يتعلق بمواءمة المشروعات التي يدعمها الصندوق مع الأولويات الوطنية.

وفي عام 2012، ساعد برنامج ممّول من الصندوق في مرحلة ما بعد تسونامي في جزر ملديف وزارة مصايد الأسماك والزراعة على الانتهاء من وضع خطة رئيسية جديدة لمصايد الأسماك، ومشروع قانون لإدارة مصايد الأسماك والموارد البحرية. وساعد البرنامج أيضاً وزارة مصايد الأسماك والزراعة على وضع اللمسات الأخيرة على سياسة الحراجة ودمج أفضل الممارسات والشواغل التي تهم أصحاب المصلحة في عملها.

الاستهداف والتركيز على الفقر والجوانب الخاصة بالتمايز بين الجنسين

يضمن توجيه البرامج التي ندعمها توجيهاً فعّالاً وصولنا إلى الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة. ونحن نعتمد على الاستهداف الجغرافي والاجتماعي لأن فوائد مشروعاتنا، مثل زيادة فرص الحصول على المياه، تحقّق أثراً أكبر على فقراء المناطق الريفية مقارنة بالسكان غير الفقراء وغير الريفيين. ويشجِّع الكثير من المشروعات تحديداً على التمكين الاقتصادي للمرأة والمساعدة على تحسين مركزها وقدرتها على اتخاذ القرارات داخل البيت وخارجه.

وفي تيجاسويني في الهند، يقدِّم برنامج معني بتمكين المرأة الريفية إلى النساء الفقيرات في المجتمعات المحلية القبلية مجموعة أوسع من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويدعم البرنامج المنظمات النسائية على مستوى القواعد الشعبية وجماعات العون الذاتي في تنمية سُبل كسب العيش، والعمل الجماعي والتنمية المجتمعية. ويتيح البرنامج أيضاً إمكانية الحصول على الخدمات المالية، بما فيها التمويل الصغري والتأمين. وبفضل هذا البرنامج، تمكّنت 20 000 امرأة تقريباً من الحصول على تأمين على الحياة أو التأمين ضد الحوادث أو تأمين للأصول، وبالتالي زيادة قدرتهن على الصمود.

الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية

يمكن لتعزيز الإنتاجية الزراعية أن يحسِّن كثيراً من الأمن الغذائي ويرفع مستوى الدخل. وتبيِّن النتائج المسجلة في آسيا والمحيط الهادي في عام 2012 أن زهاء 100 000 مزارع يستخدمون التكنولوجيات التي أوصت بها البرامج التي يدعمها الصندوق، وأشار 91 000 شخص إلى زيادة الغلاّت.

وفي فييت نام، عزّزت المشروعات التي يدعمها الصندوق الأمن الغذائي بين الأسر الفقيرة في المناطق الجبلية. وساعد مشروع في مقاطعة ها جيانغ على زيادة إنتاجية الأرز من طنين إلى 5 أطنان للهكتار، بينما زادت إنتاجية الذرة من أكثر قليلاً من طن واحد إلى ما يزيد على 3 أطنان للهكتار. وانخفضت نسبة الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي من 49 في المائة في عام 2006 إلى 18 في المائة في عام 2011.

وفي تيمور-ليشتي حيث 70 في المائة من القوة العاملة تزاول الزراعة ويعمل معظمها في مزارع الكفاف، شجَّع مشروع لتخزين الذرة عمليات تصنيع براميل التخزين محلياً. وتسمح هذه البراميل بتخزين الذرة بأمان في المزارع والحدّ من المخلّفات وتعزيز الأمن الغذائي بين الأسر المنتجة للذرة. وتوفِّر أيضاً صناعة براميل التخزين فرص عمل أمام السكان الريفيين.

الأصول والإيرادات الأسرية

يعزِّز تمكين السكان الريفيين الفقراء من بناء أصولهم الأسرية والحصول على مصادر للدخل قدرتهم على الصمود ويرسي لهم الأساس لتحسين سُبل كسب عيشهم. وتزداد الحاجة الملحّة في المجتمعات المحلية الريفية المنكوبة بالكوارث الطبيعية بسبب ضياع الأصول الأسرية، بما فيها المنازل والأدوات ورؤوس الحيوانات. وفي سري لانكا، على سبيل المثال، تدعم الأنشطة الممولة من الصندوق عمليات التعمير في أعقاب موجات تسونامي، وتوفِّر أراضي الغابات وزراعة المطاط وتحسين شروط تأجير مزارع الشاي، وبالتالي تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة دخلهم.

وتساعد خدمات التمويل الصغري على حفز النمو الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية، وتهيئة سُبل عيش أقوى للأسر الريفية. والمستفيد الأكبر في الغالب هو المرأة. وفي بنغلاديش، مكّن مشروع للتمويل الصغري والدعم التقني يدعمه الصندوق وتمثّل المرأة فيه 95 في المائة من المستفيدين، أكثر من 200 000 امرأة من إنشاء أعمال تجارية للإنتاج الحيواني واكتساب مهارات الإدارة والقيادة، وزيادة أصولهن عن طريق استثمار مدخراتهن في المصارف ومؤسسات التمويل الصغري. وتمكّن المشاركون في أحد برامج تعزيز المشروعات الصغرية الريفية في الفلبين من زيادة أرباحهم بما متوسطة 62 في المائة وتوسيع حجم أصول أعمالهم التجارية بنسبة 55 في المائة.

التمكين ورأس المال البشري والاجتماعي

يمثّل تمكين الفقراء والأشخاص المهمَّشين والضعفاء وبناء قدراتهم عناصر هامة في كل مشروع من المشروعات التي ندعمها. ويعزز التعليم والتدريب والمشاركة في تخطيط المشروعات وتنفيذها مهارات السكان وثقتهم ويقوّي القدرة التفاوضية لتعاونيات المزارعين والرابطات القروية والجماعات الأخرى. ويحقّق التدريب على محو الأمية واكتساب المهارات بين النساء آثاراً هامة بشكل خاص.

وفي الهند، يشارك ما يقرب من 1.6 مليون امرأة في مشروعات يساندها الصندوق، وتم تدريب زهاء 900 000 امرأة. وينتمي الكثير من تلك النساء لجماعات العون الذاتي التي تشكّل منطلقاً للعمل معاً في معالجة القضايا الاجتماعية والثقافية والصحية. وساهمت المدخرات والقروض الداخلية والصلات المصرفية في الحدّ من اعتماد النساء على المقرضين المحليين وتمكّنت من مراكمة مدخرات بلغت 2.7 مليار روبية هندية (50 مليون دولار أمريكي تقريباً). ويوجد حالياً ما يقرب من 920 000 امرأة هندية تقترض بالفعل من خلال المشروعات التي يساندها الصندوق.

وفي فييت نام، يركّز برنامج في مقاطعة داك نونغ على تمكين الأقليات الإثنية، خاصة النساء، وذلك عن طريق تحسين سُبل كسب عيشهن وفرص وصولهن إلى الخدمات المالية الريفية. ويدعم البرنامج أيضاً تنمية العمل الجماعي عن طريق تشجيع إنشاء جماعات الالتزامات المشتركة ورابطات الادّخار والائتمان. ويوفّر البرنامج أنشطة تدريبية ومواد تعليمية لهذه الجماعات باللغات المحلية.

ورحّبت مؤسسات الادّخار والائتمان في كل أنحاء الإقليم في الفترة من يوليو/تموز 2011 حتى يونيو/حزيران 2012 بدخول 740 000 عضو جديد إليها، وازدادت الجماعات المجتمعية بنحو 85 000 عضو.

وانضم إلى رابطات إدارة الموارد الطبيعية 17 000 عضو، وانضم 27 000 شخص إلى جماعات البنية الأساسية، وشارك 34 000 شخص في منظمات التسويق.

الابتكار والمعرفة والتعلُّم

يمثّل الابتكار والتعلُّم مبدأين رئيسيين للانخراط داخل الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015. وكثيراً ما تفرز المشروعات التي ندعمها نهجاً جديدة وحلولاً مبتكرة للتغلّب على التحديات التي تواجه السكان الريفيين الفقراء. من ذلك مثلاً أن مشروع إعادة الإعمار الزراعي بعد الزلزال في الصين أدخَل الأغطية المصنوعة من الألياف الزجاجية لتحل محلّ الأغطية الخرسانية التقليدية لهاضمات الوقود الحيوي. وأثبتت الأغطية الجديدة فعاليتها الكبيرة، مما دفع حكومة الصين إلى استخدامها في مناطق أخرى.

ونستخدِم مجموعة متنوعة من تقنيات تعزيز تقاسم المعرفة، وتشمل تلك التقنيات تبادل اللقاءات المباشرة، والزيارات الموقعية، وتكوين الشراكات في مجال التنفيذ. ونستثمر أيضاً في أنشطة تمكّن شركاءنا من تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والابتكارات. ويشترك في المنصة الشبكية لإقليم آسيا، ايفادآسيا (IFADAsia)، أكثر من 1 800 شخص وتحتوي هذه المنصة على قرابة 150 موقعاً شبكياً. ويستطيع كل أعضاء الشبكة إنشاء المحتوى الخاص بهم والتناقش والتعاون. وبهذه الطريقة، توفّر منصة ايفادآسيا، نهجاً مبتكراً وفعّالاً لتقاسم المعرفة وللعمليات.

التصدّي لتغيُّر المناخ

تمثّل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عاملاً رئيسياً يساهم في الاحترار العالمي. ويتسبب تدهور الأراضي الجُفّية والحرائق في جنوب شرق آسيا في انبعاث ما يقدَّر بنحو 2 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، أي زهاء 6 في المائة من الانبعاثات العالمية مما يجعل هذه المنطقة أكبر مصدر إقليمي للانبعاثات الناجمة عن استخدام الأراضي. ولكن الأراضي الجُفّية التي تبلغ مساحتها 25 مليون هكتار في هذا الإقليم تساعد أيضاً على تنظيم المناخ والموارد المائية وصون التنوُّع البيولوجي.

وتهدف منحة إقليمية مقدّمة من الصندوق ومرفق البيئة العالمية إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تنفيذ استراتيجية إدارة أراضي الجُفّ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبادرت المواقع التجريبية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وفييت نام بأنشطة للإدارة المتكاملة وإعادة التأهيل. ووُضعَت في إطار هذا المشروع خطوط توجيهية بشأن أفضل ممارسات إدارة مزارع نخيل الزيت والغابات وتم إنشاء نظام آني للتنبؤ بحرائق أراضي الجُفّ والإنذار بها، وتعزيز تدابير منع نشوب الحرائق.

قصة من الميدان
تنشيط إنتاج الكاكاو في إندونيسيا

أدّت الأشجار القديمة وتدهور ظروف التربة وتفشّي الآفات والأمراض واقتران ذلك بالممارسات الزراعية البالية، إلى انخفاض مستمر في إنتاج الكاكاو على نطاق العالم. وتعمل مبادرة شركة مارس لإنتاج الكاكاو المستدام، بالشراكة مع الحكومة الإندونيسية والصندوق، على وقف هذا التدهور في سولاويزي في إطار برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية باعتباره منطلقاً نحو الوصول إلى المزارعين.

وفي عام 2011، أنشأت شركة مارس مركزاً لتنمية الكاكاو في سيدولي، وهي قرية تقع في سولاويزي الوسطى. وقام فريق من المدرِّبين بزراعة هكتار من النباتات المهجّنة الجديدة في المركز ولا يزال يقوم بتعليم تقنيات الزراعة المحسَّنة. ويُحسِّن الأسلوب المستخدَم، وهو التطعيم الجانبي، من النباتات القائمة في الوقت الذي ينتظر فيه المزارعون غرس أشجار جديدة. وأنشأ المركز شبكة محورية للوصول إلى مزارعي الكاكاو في كل أنحاء المقاطعة.

وحققت شركة مارس بالفعل نجاحاً في تطبيق نموذج المزارع الصغيرة في سولاويزي عن طريق استثمار الملايين من الدولارات سنوياً في البحوث والتعليم وإصدار شهادات إنتاج الكاكاو. وتمكّن بعض المزارعين من رفع مستوى أرباحهم السنوية من 700 دولار أمريكي إلى 3 500 دولار أمريكي.

وتقول ميمي أبو دوحي، وهي طالبة في المركز، وتزرع الكاكاو في سيدولي منذ أكثر من 15 عاماً: "تمكنت بمجرد استخدام التطعيم الجانبي في الأشجار القديمة من زيادة المحصول بنسبة 50 في المائة". وكان نجاح أبو دوحي مصدر إلهام لجيرانها، ولذلك فقد تقاسمت معهم المهارات التي اكتسبتها، وهم الآن يتعلمون أيضاً في نفس المركز.

وبانتظار المرحلة التالية من المشروع، تقول أبو دوحي: "أشعر بالسعادة لأنني تمكنت من بناء مشتل في المنزل ويمكنني أن أبدأ في زراعة الأشجار المهجّنة الجديدة!".

وكاد أحمد داريس أن يستسلم بعد 20 سنة من زراعة الكاكاو قبل أن ينضم إلى المشروع. أما الآن فإن مزرعته تجتذب المزارعين من كل أنحاء المنطقة لمشاهدة أشجاره التي أعاد إليها شبابها وباتت تؤتي ثماراً تفوق كل التوقُّعات. وسوف يقوم الصندوق قريباً بصرف قرض متجدّد لجماعة المزارعين وشجَّع ذلك داريس على البدء في الاقتراض. "نحن نستفيد الآن من شركة مارس، ولكنها إذا تركتنا الآن فسوف يكون بمقدورنا مواصلة العمل بما تعلمناه منها. لقد عادت علينا بفوائد كثيرة".

إحدى النساء العاملات في إنتاج الكاكاو تجفف المحصول في الشمس في سيدولي، في سولاويزي الوسطى
إندونيسيا: برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في مقاطعة سولاويزي الوسطى
©IFAD/Roger Arnold

أمريكا اللاتينية والكاريبي

33 بلداً: أنتيغوا وبربودا، والأرجنتين، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

نظرة عامة

بالرغم من أن معدلات انعدام المساواة في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ظلّت على مَرّ التاريخ أعلى المعدلات في العالم فإن هذا الإقليم هو أحد الأماكن الوحيدة التي تضيق فيها الفجوة حالياً. ويمضي الإقليم على طريق الحدّ من الفقر وبناء المرونة الاقتصادية انطلاقاً بدرجة كبيرة من استمرار استقرار الاقتصاد الكلي وارتفاع أسعار صادرات السلع والإنفاق العام على البرامج الاجتماعية.

على أن النمو الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم لا يزال يواجه تحديات بسبب العجز المالي والبطالة والعنف وتغيُّر المناخ والتدهور البيئي. وعلاوة على ذلك فإن اعتماد الإقليم بقوة على تصدير السلع مرهون بتقلبات الأسواق العالمية.

ويبلغ مجموع السكان 591.2 مليون نسمة تقريباً، منهم 20.2 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش في المتوسط نحو 10 في المائة من السكان في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.[5] وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان بين 0.2 في المائة في جامايكا و55 في المائة في هايتي.

وانضم إلى الطبقة المتوسطة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة أكثر من 50 مليون نسمة ليصبح حجم هذه الطبقة حالياً نفس حجم السكان الفقراء في الإقليم. ويرى المحلّلون أن التقدم الذي أحرزه الإقليم في الحد من الفقر مرده السياسات المناصرة للفقراء وبرامج التحويلات النقدية المشروطة التي تشكّل حجر الزاوية للكثير من برامج الحماية الاجتماعية.

على أن المتوسطات الإقليمية والوطنية تمثّل صورة مشوّهة لظروف معيشة السكان الريفيين بشكل عام، خاصة الفئات المهمّشة، من قبيل الشعوب الأصلية والسكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي. وفي عام 2010، ازداد معدل الفقر في المناطق الريفية من الإقليم مرتين على معدله في المناطق الحضرية و4 مرات على معدّله في حالة الفقر المدقع. ولا يزال التفاوت بين الجنسين مسألة رئيسية في المناطق الريفية.

وحقّق الإقليم أو من المتوقّع أن يحقّق الأهداف الإنمائية للألفية في ثمانية مجالات مستهدفة، ولا يوجد مجال إلا وأحرز فيه تقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية. على أنه إذا استمرت الاتجاهات السائدة على حالها دون تغيير فإن التقدُّم المحرز لن يكفي لبلوغ الأهداف في مجالات الفقر المدقع والعمالة والتعليم الابتدائي وعمل المرأة في الحكومة والصحة النفاسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وظروف المعيشة بين سكان الأحياء الفقيرة.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2012

يركّز عملنا في الإقليم على المجالات التالية:

- تنمية الأسواق والمشروعات الريفية
- تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية
- دعم الإدماج الاجتماعي
- تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب
- بناء الاستدامة البيئية.

الأسواق والمشروعات الريفية

يهيئ التحوُّل الحضري السريع في الإقليم الظروف أمام النمو الحاد في المراكز المتوسطة التي تربط المناطق الريفية بالمدن الكبرى، مما يحسِّن قدرة السكان الريفيين الفقراء على الوصول إلى الأسواق. وتزيد أيضاً هذه العملية من فرص العمل غير الزراعي الذي يشكّل مصدراً مهماً لدخل السكان الريفيين الفقراء. على أن

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 39 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 19 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2012
- 574.1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية للإقليم
- 8 برامج ومشروعات جديدة في البرازيل (مشروعان جديدان)، وكولومبيا، وهايتي، والمكسيك، وباراغواي، وبيرو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية بما مجموعه 149.6 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- الموافقة على تقديم تمويل بما قيمته 41.6 مليون يورو (57.9 مليون دولار أمريكي تقريباً) إلى البرازيل وكولومبيا والمكسيك وجمهورية فنزويلا البوليفارية من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي
- برنامجان جديدان للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لكل من هندوراس ونيكاراغوا

[5] البيانات الأوّلية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2012 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع بلدان الإقليم. ولا تتاح بيانات عن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في كل بلدان الإقليم. وتُستبعَد البلدان التالية من نسبة خط الفقر: أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، وكوبا، ودومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأوروغواي. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسِّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

الدراسات التي أجريت مؤخراً تبيّن أن 8 في المائة فقط من المزارعين الأسريين مندمجون تماماً في سلاسل القيمة وأن 25 في المائة فقط قادرون حالياً على المشاركة تماماً في القطاع الزراعي الحديث.

وكرّس الصندوق ربع المبادرات التي يدعمها في الإقليم لتنمية الأسواق والمشروعات الريفية. ونوسّع حالياً النجاحات التي تحققت في مشروعات الوصول إلى الأسواق في غواتيمالا من خلال منحة بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي لرابطة المصدّرين في غواتيمالا حيث يبيع حالياً أصحاب الحيازات الصغيرة حمضيات وخضروات ومنتجات أخرى بملايين الدولارات الأمريكية إلى الأسواق الدولية الكبرى. ويجري تقاسم هذه النُهُج الناجحة مع المزارعين ومنظمات المنتجين والحكومات والأعمال التجارية الخاصة في جميع أنحاء أمريكا الوسطى.

ويُقدَّم تمويل مشترك إلى المشروعات الريفية المملوكة للنساء والشباب وذلك من خلال البرنامج الإقليمي لدعم السكان الريفيين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية. ويجري أيضاً في إطار هذا البرنامج تشجيع التعلّم وتبادل المعرفة بين أصحاب هذه المشروعات. ويكشف البرنامج عن أدلّة تثبت تحسُّن مستوى الاعتداد بالذات بين النساء، وزيادة استقرار دخل أسرهن. ويتلقى البرنامج طلبات الحصول على مساعدة تقنية من الوكالات الإنمائية الأخرى.

ونركّز أيضاً على المشروعات الصغرى الزراعية وغير الزراعية من أجل تعزيز سُبل كسب العيش في المناطق الريفية. وفي دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات، يساعد مشروع مدعوم من الصندوق الأُسر الريفية على كسب المزيد من الأموال من قطعان اللاما والباكا. ويساعد المشروع أيضاً التعاونيات الحرفية على تحسين جودة الأحذية والشالات والسترات التي تقوم بصنعها لبيعها في الأسواق المحلية، وإدارة وتعزيز أعمالها التجارية بفعالية أكبر. وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج مبادرات السياحة الريفية لتمكين الأسر التي تعتمد تقليدياً على الزراعة من تنويع مصادر إيراداتها.

الاحتياجات البشرية الأساسية

بينما لا يستشري الجوع في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي فإن سوء التغذية وانخفاض مستوى الدخل لا يزالان يمثّلان أهم التحديات التي تواجه الأسر الريفية الفقيرة في كل أنحاء الإقليم، ويشكّلان بالتالي مجالات التركيز الحاسمة في عمل الصندوق. وكشفت النتائج التي أشارت إليها تقارير عام 2012 عن أن 78 في المائة من المشروعات التي ندعمها حققت زيادات ملموسة في الأصول المادية والمالية للفئات المستهدفة وساعدتها على تعزيز دخلها ومستوى تغذيتها.

وبدأت في عام 2012 المرحلة الثانية لمشروع مموّل من الصندوق لدعم الأسواق في سييرا سور، بيرو. وتشير التقارير الأوّلية إلى أن المرحلة الأولى حققت زيادات في الدخل السنوي بنسبة بلغت 150 في المائة تقريباً حيث انخفض سوء التغذية المُزمن بنسبة بلغت 40 في المائة بين المشاركين في المشروع. وساعد

الشكل البياني 7أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 951.1 مليون دولار أمريكي

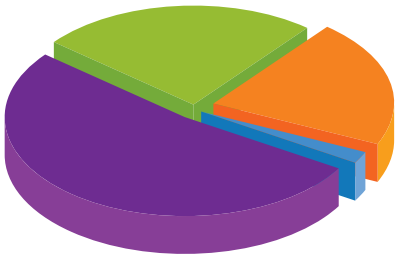

- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  30.0 مليون دولار أمريكي – 2%
- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  416.5 مليون دولار أمريكي – 21%
- قروض بشروط متوسطة
  488.0 مليون دولار أمريكي – 25%
- قروض بشروط عادية
  1 016.6 مليون دولار أمريكي – 52%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 7ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 330.3 مليون دولار أمريكي

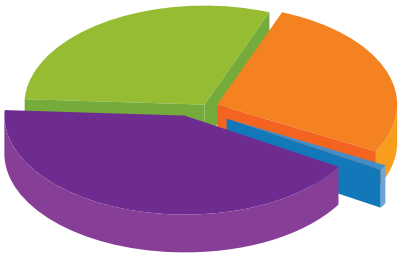

- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  11.0 مليون دولار أمريكي – 0.8%
- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  352.6 مليون دولار أمريكي – 27%
- قروض بشروط متوسطة
  401.9 مليون دولار أمريكي – 30%
- قروض بشروط عادية
  564.8 مليون دولار أمريكي – 42%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

المشروع أيضاً زهاء 9 000 امرأة على فتح حسابات ادّخار. ويبلغ حالياً إجمالي المدخرات أكثر من مليون دولار أمريكي.

وفي نيكاراغوا، يمكّن مشروع لربط صغار المنتجين بسلاسل القيمة الدينامية المشاركين من تنويع دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي. وتم في إطار المشروع تحويل أكثر من 3 ملايين دولار أمريكي إلى المشروعات الصغرى، ومنظمات المنتجين، والمشروعات الريفية الأخرى. ووجّه المشروع أيضاً أكثر من 2.7 مليون دولار أمريكي تحديداً لتعزيز سلاسل القيمة ودمج صغار المنتجين بتلك السلاسل. ووصل المشروع إلى أكثر من 50 000 شخص تمثّل النساء 52 في المائة منهم.

التعاون بين بلدان الجنوب

يتقاسم الصندوق ما يستخلصه من دروس في البرازيل وغواتيمالا وبيرو من خلال تبادل التكنولوجيا ومنابر حوار السياسات ومسارات التعلُّم داخل الإقليم وفي مختلف أنحاء جنوب الكرة الأرضية.

وندعم سوق الابتكارات الزراعية المشتركة بين أفريقيا والبرازيل، ونربط بين الخبراء والمؤسسات في البرازيل وأفريقيا، من قبيل مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية (امبرابا) ومنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا، من أجل إعداد مشروعات تعاونية وتشجيع التكنولوجيات المبتكرة وإقامة حوار حول السياسات المناصرة للفقراء بين البرازيل وأفريقيا والمناطق الأخرى من جنوب الكرة الأرضية.

واعتمدت سوق الابتكارات منذ عام 2010 تمويل 30 مشروعاً في 12 بلداً أفريقياً. واعتُمدت في إطار منحة منفصلة من الصندوق للسوق المشتركة بين أمريكا اللاتينية والبرازيل 5 مشروعات في بلدان أمريكا اللاتينية.

ويجمع نهج مسارات التعلُّم الذي يدعمه الصندوق وينفّذه البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية المزارعين من جميع أنحاء العالم. وتتيح مسارات التعلُّم التي بدأت في أمريكا اللاتينية في عام 1996 واتسعت مؤخراً لتشمل أفريقيا وآسيا، مجالاً للحوار وتبادل المعرفة وتلاقُح الخبرات بين المشروعات التي يدعمها الصندوق والجهات الفاعلة الأخرى العامة والخاصة. وتساعد مسارات التعلُّم على تحديد أفضل الممارسات وتوسيع نطاق إنجازات المشروعات التي نموّلها.

واستعانت المشروعات التي ندعمها بمسارات التعلُّم لتقاسم خبراتها في إنشاء حسابات ادّخار للنساء الريفيات الفقيرات لدى مشروع المدخرات الناشطات في كولومبيا الذي استفاد عملياً من المعرفة. وادّخرت أكثر 000 98 امرأة ما يربو على 17 مليون دولار أمريكي من خلال المبادرة الكولومبية التي تعمل بالتنسيق مع برنامج *الفرص الريفية* الذي يدعمه الصندوق.

الإدماج الاجتماعي

يسعى جيل جديد من المشروعات الممولة من الصندوق إلى تعزيز المؤسسات والحكومات المحلية وتزويد السكان الريفيين الفقراء بسندات ملكية الأراضي ووثائق الهوية والخدمات التعليمية والمالية من أجل بناء مجتمعات أشمل تمثّل العنصر الرئيسي للسلام في واحدة من أكثر مناطق العالم عنفاً. ونحن نسعى أيضاً إلى إذكاء الوعي بمساهمات المنتجين الفقراء في الاقتصادات الوطنية. وقطعت بلدان، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وإكوادور وبيرو، أشواطا بعيدة في إدماج الفئات المهمَّشة في المجتمع.

وتطبق مسارات التعلُّم التي يرعاها الصندوق في كل أنحاء الأنديز وعلى الصعيد العالمي أهم ابتكارات الإدماج الاجتماعي التي بدأت أصلاً في مشروعات مموّلة من الصندوق في بيرو. وتشمل هذه الابتكارات مسابقات عامة لتخصيص موارد المشروعات وإدارة الأصول الطبيعية وتقديم التدريب وتعزيز المواهب المحلية وتوزيع أموال المشروعات من خلال نظام لتخصيص الموارد المحلية.

وندعم أيضاً منابر حوار السياسات، مثل لجنة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، ومركز أمريكا اللاتينية للاقتصاد البشري، والمنابر التي تقتصر على بلدان محدّدة بتنفيذ من مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية. وتساعد هذه المنابر على الدفع بالزراعة الأسرية وقضايا الفقر الريفي إلى صدارة جداول الأعمال الوطنية.

ويُنسِّق برنامج المعرفة من أجل التغيير الذي ينفّذه مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية جماعات الحوار الريفية التي تحشد القيادات المحلية ورجال الأعمال والمفكّرين وممثلي المنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن السياسات التي تدعم السكان الريفيين الفقراء. ونجحت جماعة الحوار الريفية في كولومبيا في دعم صياغة قانون الأراضي الجديد. وقامت جماعة الحوار الريفية في المكسيك بصياغة مقترح لمكافحة الفقر الريفي بالاشتراك مع المرشّحين الرئاسيين.

قصة من الميدان
التركيز على الشباب: تشجيع المواهب الريفية الشابة في نيكاراغوا

إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي هو أكثر أقاليم العالم تحضُّراً، إذ يعيش 80 في المائة من سكانه في المُدن، وتشير التوقُّعات إلى أن هذا الرقم سيرتفع ليصل إلى نحو 89 في المائة بحلول عام 2050. وقد يبدو أن المُدن تتيح فرصاً أكبر من المناطق الريفية، حيث إمكانية الحصول على العمل والائتمانات والأصول والتعليم محدودة للغاية، وإن كان ذلك لا يشكّل سوى جانب واحد من الصورة. ويعيش شخص واحد تقريباً من بين كل أربعة من سكان مدن الإقليم في فقر على أقل من دولارين يومياً.

ويشكّل تمكين الشباب من الجنسين في المناطق الريفية من كسب عيشهم بطريقة لائقة والتخطيط للمستقبل دون ترك منازلهم وأسرهم جزءاً رئيسياً من عمل الصندوق في رعاية التنمية الزراعية والريفية وتعزيز الأمن الغذائي ومكافحة الفقر.

وتعمل زينيا سنتينو، البالغة من العمر 20 عاما، حالياً مهندسة ناجحة في مجال الصناعة الزراعية مع إحدى تعاونيات إنتاج الخمور بفضل برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا، وهو برنامج يرعمه الصندوق وتبلغ ميزانيته 25 مليون دولار أمريكي وأقفِل في عام 2011.

وتقول سنتينو: "تحسَّنت حياتنا كثيراً الآن. ولم نتخيل أبداً أننا سنمتلك مشروعاً تجارياً صغيراً أو أننا سنعمل في تعاونيات. إنه حقّاً إنجاز كبير."

وتعمل سنتينو في مصنع فينوس دون روفو لإنتاج الخمور، وهو أحد المصانع التي استفادت من الدعم التقني والتمويل المقدَّمَين من الصندوق. وازداد إنتاج الأعضاء العشرين في التعاونية وتحسّنت جودته، وارتفع مستوى دخل الأعضاء بفضل عصّارة الخمر الجديدة وجهاز تصنيع صمامات قنّينات الخمور، ومركز التجهيز، ومرفق التخزين.

وعلاوة على ذلك، أتاحت حلقات التدريب على إدارة الأعمال ومسك السجلات والمحاسبة لسنتينو وغيرها من شباب أصحاب المشروعات اكتساب مهارات العمل التجاري التي يحتاجون إليها لتحقيق الربح.

ودعم برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا إجمالاً أكثر من 400 خطة عمل صُمِّمت لتهيئة فرص عمل ريفية أتاح 20 في المائة منها فرص عمل جديدة خُصّصت تحديداً للشباب دون سن التاسعة والعشرين. وقدّم البرنامج دعماً تقنياً ومالياً لأكثر من 300 مشروع وعمل مع نحو 250 من أعمال الصناعة الزراعية.

وتقول مرسيدس كالدرون، رئيسة الإنتاج في تعاونية أرتفينا الحرفية التي يدعمها برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا: "لولا هذه المشروعات لاختار الكثير من الشباب طريق الجريمة. لكننا استطعنا بفضل هذا البرنامج أن نفلت من هذا المصير".

شباب يتعلّمون النحت على الخشب وصناعة الأثاث
نيكاراغوا: برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا
©IFAD/Greg Benchwick

الاستدامة البيئية

يسعى الصندوق إلى تعميم المبادرات البيئية ومبادرات التكيُّف مع تغيُّر المناخ في الإقليم. وتحققت زيادات كبيرة في التمويل المشترك المقدّم من مرفق البيئة العالمية خلال السنوات القليلة الأخيرة. ومن المتوقّع أن يصل هذا التمويل المشترك إلى 29 مليون دولار أمريكي بحلول يونيو/حزيران 2013.

وفي البرازيل، يجري في إطار أحد المشروعات الجارية الممولة من مرفق البيئة العالمية تعزيز إنتاج القطن العضوي واستخدام المواقد الموفِّرة للطاقة، وهاضمات الغاز الحيوي، والآلات التي تجرها الحيوانات. وأضافت أيضاً المشروعات في المكسيك وبنما وبيرو مكوِّنات جديدة من مرفق البيئة العالمية.

وتكشف الحافظة الإقليمية بوضوح عن نجاح ملحوظ في التكيُّف مع تغيُّر المناخ، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ورعاية البيئة. من ذلك مثلاً أن مشروعاً في بوليفيا ساعد على غرس أكثر من 8 ملايين شجرة وإنشاء 800 000 هكتار من المدرّجات الجديدة التي تحدّ من تآكل التربة وتقلّل إلى أدنى حدّ من آثار التصحُّر.

وفي المناطق شبه القاحلة من البرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية، موّل الصندوق مشروعات لتزويد المزارعين بتقنيات وتكنولوجيات جديدة لإدارة إمدادات المياه الشحيحة بفعالية، بما في ذلك نُظم ضخّ المياه، والسدود الصغيرة، ونظم جمع المياه على أسطح المنازل، وتقنيات الزراعة الموفِّرة للمياه. وتقلّل المشروعات أيضاً من استخدام مبيدات الآفات عن طريق تشجيع استخدام السماد العضوي والممارسات الأخرى المراعية للبيئة.

وندعم مشروعاً في بوليفيا لبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة ومساعدتها على مواجهة تحدّيات تغيُّر المناخ من خلال زيادة فعالية صون التنوّع البيولوجي الزراعي المحلي. ومن ذلك مثلاً أن المزارعين القائمين بالرعاية في كاتشيلايا يحافظون على أكثر من 100 صنف من البطاطس فضلاً عن العديد من أنواع الكوينوا والتاروي (الفاصولياء) والشوفان للعلف. ويمكن استخدام الأنواع المتعدّدة في مختلف الأغراض، وبعضها أكثر قدرة على مقاومة البرد وظروف الطقس المعاكسة.

وتستخدِم المشروعات التي يدعمها الصندوق في دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات وإكوادور وبيرو تخصيص الموارد عن طريق المسابقات. وهذا التركيز المدفوع بقوة الطلب على المنافسة يحوِّل المزارعين الأسريين إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين وصُنّاع القرار في إدارة مواردهم الطبيعية. ويكفل ذلك أيضاً استدامة المبادرات التي يدعمها في المدى البعيد.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا[6]

34 بلداً وغزة والضفة الغربية: ألبانيا، والجزائر، وأرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وقبرص، وجيبوتي، ومصر، وغزة والضفة الغربية، وجورجيا، والعراق، والأردن، وكازاخستان، والكويت، وقيرغيزستان، ولبنان، وليبيا، ومالطة، والمغرب، وعمان، وقطر، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، واليمن.

نظرة عامة

لا تزال الأزمة الاقتصادية العالمية والاضطرابات السياسية في المنطقة العربية تفرض تحدّيات على بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا. ويشمل هذا الإقليم المتنوّع اقتصادياً وسياسياً وبيئياً واجتماعياً نسبة كبيرة من بلدان الدخل المتوسط. وفيما عدا بعض الاستثناءات فإنه يمضي بخطى ثابتة إلى حد كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باستثناء بعض الحالات. على أن الكثير من بلدان الإقليم لا تزال تعاني مشاكل الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي وكذلك ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب الذين تتزايد أعدادهم بسرعة.

ويبلغ مجموع عدد سكان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا زهاء 359.4 مليون نسمة، يعيش منهم نحو 43.4 في المائة في المناطق الريفية. ويعيش في المتوسط 6.2 في المائة من السكان في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.[7] وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان بين 0.4 في المائة في الأردن و19 في المائة في جيبوتي.

وتفاوتت مستويات النهوض من أزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية. وتشير توقّعات المحلِّلين إلى أن الإقليم سيشهد في عام 2015 نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي الذي سيعاود ارتفاعه إلى مستويات ما قبل الأزمة بعد هبوطه من 5.1 في المائة في عام 2010 إلى 3.3 في المائة في عام 2011. ومن المتوقّع أن ينخفض معدل النمو في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى من 4.9 في المائة في عام 2011 إلى ما يزيد بقليل عن 4 في المائة في عام 2012 وعام 2013.

وتعاني بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تمر بتحوُّلات وإصلاحات صعوبات شديدة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ويمثّل الأمن الغذائي قوة محرّكة رئيسية وراء النزاع في البلدان العربية، ولا تزال المخاطر السياسية كبيرة في الإقليم بسبب تصاعد

[6] شعبة واحدة في الصندوق تغطّي إقليمين مختلفين، هما الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى.

[7] البيانات الأوّلية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2012 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان كل بلدان الإقليم. ولا تتاح بيانات عن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في بعض بلدان الإقليم. وتُستبعد البلدان التالية من النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر: الجزائر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، والإمارات العربية المتحدة. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسِّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

الأزمة في الجمهورية العربية السورية وتداعياتها المحتملة واقتران ذلك بالتوتّر في العراق والسودان واليمن. ويؤثّر ذلك على المشروعات التي يدعمها الصندوق في مصر والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن، وإن كانت المشروعات المموّلة من الصندوق لا تزال ماضية في طريقها باستثناء مشروعات الصندوق في الجمهورية العربية السورية.

وبينما تواصل بلدان أوروبا وآسيا الوسطى تحوّلها من اقتصادات مركزية إلى اقتصادات مدفوعة بقوى السوق وتسعى إلى تحقيق المزيد من الحكم الديمقراطي فإن أزمة منطقة اليورو، وهي سوق التصدير الرئيسية في الإقليم، قلّصت من آفاق تحقيق نمو سريع لا سيما في بلدان البلقان. وتدنّت مستويات التجارة والاستثمار والتمويل المصرفي، مما أدّى إلى زيادة الغموض في الأجل المتوسط. ويقل اعتماد بلدان رابطة الدول المستقلة على منطقة اليورو واستفاد بعضها حتى وقت قريب من قوة أسعار السلع. ولا يزال الطلب المحلي في الإقليم ضعيفاً نظراً لارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الحكومات التي تعاني عجزاً كبيراً في ميزانياتها على إجراء برامج لتحفيز الاقتصاد.

ويبلغ مجموع عدد سكان إقليم أوروبا الوسطى والشرقية 186.7 مليون نسمة تقريباً، منهم 42.8 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش في المتوسط زهاء 4.2 في المائة من السكان في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.[8] وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان بين 0.2 في المائة في كازاخستان و25.1 في المائة في طاجيكستان.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 46 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 18 بلداً وغزة والضفة الغربية في الإقليم في نهاية عام 2012
- 787.7 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية للإقليم
- 4 برامج ومشروعات جديدة في قيرغيزستان، وتونس، وتركيا، وأوزبكستان، بما مجموعه 70.1 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- 23 منحة إقليمية جارية بما مجموع قيمته 22.3 مليون دولار أمريكي
- 23 منحة قطرية جارية بما مجموع قيمته 18.1 مليون دولار أمريكي
- تقديم تمويل متمم بما قيمته 23.8 مليون دولار أمريكي لبرامج ومشروعات جارية في مصر وجورجيا ولبنان
- تقديم 3 ملايين دولار أمريكي من صندوق غزة والضفة الغربية إلى أحد البرامج الجارية في غزة والضفة الغربية
- الموافقة على تقديم تمويل بمبلغ 28.4 مليون يورو (36.9 مليون دولار أمريكي تقريباً) من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي إلى كل من لبنان وتونس وأوزبكستان
- برنامج واحد جديد للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لمصر

عملنا وما حققناه من نتائج في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عام 2012

يركّز عمل الصندوق في الإقليم على ما يلي:

- تحسين إدارة الأراضي والموارد المائية والحدّ من التعرُّض لتغيُّر المناخ
- ربط صغار منتجي المحاصيل غير التقليدية بالأسواق المحلية والدولية
- تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي
- توسيع فرص وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الخدمات المالية، مثل خدمات الائتمان والادّخار والتأمين
- معالجة البطالة بين الشباب في المناطق الريفية.

إدارة الأراضي والمياه

نظراً لاعتماد السكان الريفيين الفقراء في هذه المنطقة القاحلة اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية لكسب رزقهم، يمكن أن تنطوي المشاكل البيئية على آثار مدمّرة. وفي الصومال حيث 53 في المائة من السكان الريفيين يعيشون في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، تزداد حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي جرّاء فترات الجفاف الشديد.

واستحدَث مشروع مدعوم من الصندوق في منطقة صومالي لاند آلية مبتكرة لضمان توفير المياه وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الحصول عليها. وأنشأ المشروع تسعة سدود رملية للتخزين في اثنتين من المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مما أدّى بالتالي إلى زيادة توفّر المياه لأكثر من 3 600 أسرة لاستخدامها في الأغراض المنزلية وشرب الحيوانات. واليوم فإن النساء والأطفال يقضون وقتاً أقل في

[8] البيانات الأوّلية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2012 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع بلدان الإقليم، ولا تتاح بيانات عن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في بعض بلدان الإقليم. وتُستبعَد البلدان التالية من نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر: البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وقبرص، ومالطة، وأوزبكستان. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

جمع المياه ويسمح لهم ذلك باستثمار وقتهم في أمور مثمرة أخرى مثل التعليم والعمل المنزلي والأنشطة المدرّة للدخل.

وفي المغرب، تدهور أكثر من 12 في المائة من أراضي المراعي في عام 1995 وهو ما يمكن أن يقوّض موارد رزق الملايين من الأسر الرعوية. وساند الصندوق مشروعاً من مرحلتين في الفترة من عام 1990 حتى عام 2010 في الأنحاء الشرقية من المغرب. وتم في إطار هذا المشروع استحداث نهج للإدارة المجتمعية لأغراض المراعي في منطقة تغطي 3.8 مليون هكتار ويعيش فيها ما يقرب من 100 000 نسمة. وساعد هذا المشروع الذي اشترك في تمويله مرفق البيئة العالمية على إنشاء تعاونيات واتحادات الإدارة الرعوية التي باتت مسؤولة عن إدخال التكنولوجيات الجديدة وتحسين إدارة الموارد.

وأنشئت ستون تعاونية وثلاثة اتحادات تضم 9 000 أسرة في 11 منطقة ريفية. وازداد إنتاج الأعلاف من أقل من 150 إلى 800 كيلوغرام للهكتار في المناطق المستفيدة من التكنولوجيا الملائمة، وتحسّنت المؤشرات البيئية المتعلقة بحماية التربة والتنوّع النباتي والحيواني والوعي البيئي. وعلاوة على ذلك، انخفضت التحرّكات الموسمية للحيوانات بنسبة ملحوظة. وقدّمت المؤسسات التقنية الحكومية دعماً كبيراً لعملية تهدف إلى نقل المسؤولية عن تنمية أراضي المراعي إلى التعاونيات، وبالتالي تحسين ملكية التدخلات. ويُطَبَّق حالياً هذا النهج في كل جهود تنمية أراضي المراعي في المغرب وتتجه البلدان الأخرى في الإقليم تدريجياً نحو الأخذ بهذا النهج.

وفي يونيو/حزيران 2012، وافق مجلس صندوق التكيُّف على أول مبادرة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سيجري تمويلها من خلال صندوق التكيُّف الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وينصب التركيز على إدارة المياه وأراضي المراعي في مشروع مبتكر أطلق عليه اسم "الزراعة الذكية مناخياً: تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيُّف في لبنان". ويهدف هذا المشروع الذي يُنفَّذ في ثلاث مناطق من لبنان إلى تعزيز مجموعة من خيارات التكيُّف، مثل التأمين القائم على مؤشّر الطقس والوصول إلى تكنولوجيات التكيُّف.

الصلات بالأسواق

يعزز ربط المنتجين الريفيين الفقراء بالأسواق المحلية والدولية موارد رزقهم وقدرتهم على الصمود. وفي مصر، ندعم مشروعاً طويل الأجل لتحسين الدخل والأمن الغذائي بين الأسر التي تعيش في المناطق الجديدة في غرب النوبارية.

ومن بين الأنشطة الأخرى، ساعد المشروع على إنشاء رابطات للتسويق مكنت أصحاب الحيازات الصغيرة من اجتذاب المصدّرين والمجهّزين. وساعد هذا المشروع صغار المنتجين على تكوين صلات تجارية ناجحة مع ما

الشكل البياني 8أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 173.8 مليون دولار أمريكي

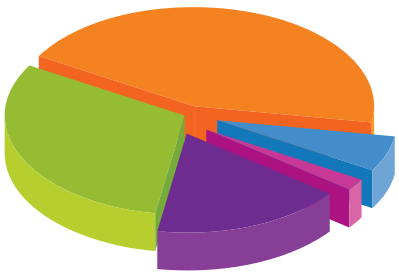

مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
122.5 مليون دولار أمريكي – 6%
قروض بشروط تيسيرية للغاية
948.3 مليون دولار أمريكي – 44%
قروض بشروط مشدَّدة
45.6 مليون دولار أمريكي – 2%
قروض بشروط متوسطة
678.5 مليون دولار أمريكي – 31%
قروض بشروط عادية
378.9 مليون دولار أمريكي – 17%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 8ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2012[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 433 مليون دولار أمريكي

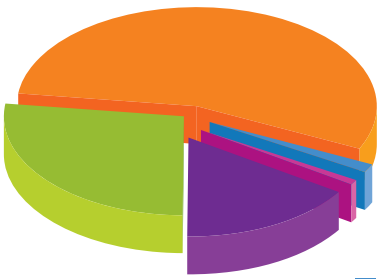

مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
21.3 مليون دولار أمريكي – 1%
قروض بشروط تيسيرية للغاية
798.5 مليون دولار أمريكي – 56%
قروض بشروط مشدَّدة
3.6 مليون دولار أمريكي – 0.3%
قروض بشروط متوسطة
383.3 مليون دولار أمريكي – 27%
قروض بشروط عادية
226.3 مليون دولار أمريكي – 16%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي.
ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

يقرب من 50 شركة خاصة تعمل في التجهيز والتجارة وتصدير المنتجات الزراعية عن طريق تشجيع ما يقرب من 36 000 أسرة منتجة على الانضمام إلى رابطات التسويق وتدريبها على متطلبات السوق. ويساعد هؤلاء المشترون، عن طريق الشراء من الرابطات، على تقليص دورة سلسلة الإمداد وزيادة هوامش الربح سواءً بالنسبة للمنتجين أو المشترين. وتكشف دراسة للأثر أجريت مؤخراً عن أن أسعار باب المزرعة ازدادت بنحو 33 في المائة ووصل متوسط الدخل الأسري السنوي إلى 8 300 دولار أمريكي، بزيادة تفوق الحد الأدنى للأجر السنوي، وهو 2 200 دولار أمريكي.

الإنتاجية الزراعية

يمكن لزيادة الإنتاجية الزراعية أن تحسِّن الأمن الغذائي والرفاه العام للسكان الريفيين. وخلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2012، ساهم مشروع للتنمية الريفية بدعم من الصندوق في المناطق الجبلية في محافظة الحوز في المغرب في إدخال تحسينات كبيرة على ظروف 112 000 شخص يعيشون في تلك المناطق. وتراجعت نسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية المزمن من 51 في المائة إلى 25 في المائة، ولم يتعرّض 93 في المائة من السكان المستهدَفين من المشروع لفترات جدب خلال السنة الأخيرة. وأدّت زيادة الإنتاجية أيضاً إلى تحسين مستوى معيشة الفئات المستهدَفة، وهو ما يتضح من ازدياد توصيلات المياه والكهرباء إلى المنازل واستخدام مواقد الغاز. وأنشئ ما يقرب من 300 رابطة وتعاونية، 75 في المائة منها لا يزال يعمل بعد إغلاق المشروع.

الخدمات المالية

يؤدّي ضيق أو انعدام فرص الحصول على الائتمانات والخدمات المالية الأخرى إلى صعوبة خروج السكان الريفيين الفقراء من حلقة الإنتاجية المنخفضة والدخل المتدنّي. وفي السودان ندعم مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر التي تعمل على إيجاد حلول مستدامة للتمويل الصغري في المناطق الريفية لصالح الفئات الأكثر حرماناً. وهذه المبادرة التي تزوِّد السكان، لا سيما النساء، بخدمات الائتمان والادّخار والتأمين الصغري التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تقدّم قروضاً أصغر كثيراً تصل في المتوسط إلى 130 دولاراً أمريكياً مقارَنة بقروض برامج التمويل الصغري الأخرى في السودان التي يبلغ متوسط حجم قروضها 650 دولاراً أمريكياً.

ووصلت المبادرة إلى 6 000 أسرة من خلال 350 جماعة نسائية، وتمكّنت من تعبئة مدّخرات بما قيمته 72 000 دولار أمريكي بين قاعدة من المتعاملين بلغ عددهم 4 500 مقترض وحافظة من القروض بما قيمته 700 000 دولار أمريكي. وتدعم قروض هذه المبادرة التي يبلغ معدل سدادها 100 في المائة تقريباً، الأنشطة الزراعية الصغيرة، وتسمين الحيوانات وتربيتها، ومجموعة من المشروعات الصغرى. ويجري توسيع ست وحدات جديدة في الفترة من 2012 حتى 2013 بهدف الوصول إلى 150 000 أسرة أخرى على امتداد خمس سنوات وتعبئة 10 ملايين دولار أمريكي من المدخرات.

بطالة الشباب

تبلغ معدلات بطالة الشباب في العالم أعلى مستوى لها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتشير التوقُّعات إلى أن هذه المعدلات ستظل أعلى بنسبة 25 في المائة خلال السنوات القليلة المقبلة، بل وقد ترتفع أكثر في أنحاء من الإقليم. وفي اليمن، تشير التقديرات إلى أن بطالة الشباب تبلغ حالياً مستويات مروِّعة تتراوح بين 60 و70 في المائة وتمثّل إحدى أكثر المشاكل إلحاحاً في البلد.

ويقدَّم مشروع لإدارة الموارد المجتمعية بدعم من الصندوق في محافظة الضالع، وهي إحدى أفقر محافظات اليمن وأكثرها انعزالاً، تدريباً مهنياً إلى الشباب منذ عام 2008. وحصل ما يتراوح بين 50 و80 في المائة من المشاركين على عمل في المجال المختار بعد الحصول على تدريب مكثَّف في أعمال الميكانيكا أو النجارة أو الكهرباء أو الأشغال المعدنية أو السباكة أو إصلاح الهواتف المتنقّلة. وازداد الطلب السنوي على هذا التدريب بمقدار خمس مرات من نحو 50 متدرّباً في عام 2008 إلى 260 متدرباً في عام 2012.

عملنا وما حققناه من نتائج في أوروبا وآسيا الوسطى في عام 2012

تشمل الأولويات التي يسترشد بها عمل الصندوق في الإقليم ما يلي:

تعزيز الخدمات المالية الريفية

- تحسين الصلات بين المزارعين والأسواق، لا سيما من خلال تنمية سلاسل القيمة
- تطوير الاقتصاد الريفي غير الزراعي عن طريق دعم المشروعات غير الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

الخدمات المالية

يمثّل الحصول على التمويل مسألة بالغة الأهمية لأصحاب المشروعات الفردية الريفيين والمزارعين من أجل تعزيز إقامة مشروعات مستدامة وزيادة الدخل الزراعي. وفي جمهورية مولدوفا التي تُعَدّ أفقر بلد في أوروبا ويعيش أكثر من 60 في المائة من سكانها في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم، يوجِّه الصندوق أولوية اهتمامه إلى بناء خدمات مالية ريفية شاملة ومستدامة.

قصة من الميدان
المرأة تساعد على إصلاح الأراضي وإنعاش الاقتصاد الريفي في السودان

تضافرت جهود ثماني نساء في منطقة البطانة في المنطقة الشرقية الوسطى من السودان لحماية وإصلاح أراضي الرعي في المجتمع المحلي. ولم يكن ذلك بالأمر الهيّن في مجتمع تسوده ثقافة جرت فيها التقاليد على أن يُمسك الرجل بزمام السيطرة على الموارد. ولكن هؤلاء النساء اللاتي كُنّ جميعاً مترمّلات أو مُطلّقات عقدن العزم على تحسين ظروف أسرهن. وعاد ذلك بفوائد على الإقليم كله.

والثروة الحيوانية هي الدعامة الاقتصادية الرئيسية في البطانة. وتضافرت في السنوات الأخيرة عوامل شملت عدم استقرار هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والرياح الشديدة في تآكل وتدهور أراضي الرعي. ومع ذلك فقد ظلّت قطعان الحيوانات تنمو، وقام الرعاة الرُحّل من جنوب السودان بجلب قطعانهم. ونظراً لتلك الضغوط، انهار الاقتصاد التقليدي القائم على الإنتاج الحيواني في البطانة.

وفي عام 2006، أنشأت الحكومة المحلية سياجاً يحيط بقطعة كبيرة من الأراضي بالقرب من بلدة الصُباغ لحمايتها من التآكل والرعي غير المرغوب فيه، وللسماح بزراعة المحاصيل. ومع ذلك لم تُستغَل الأرض حتى بدأ تنفيذ مشروع بدعم من الصندوق لإحياء تلك الأراضي في عام 2010. ويعمل مشروع التنمية الريفية المتكاملة في البطانة الذي نفّذته حكومة السودان بالاشتراك مع الصندوق، على تنظيم الوصول إلى أراضي الرعي، وتحسين سُبل كسب العيش بين الأسر الريفية الفقيرة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه موجات الجفاف المتكررة.

وحصلت ثماني نساء من الصُباغ على حق الزراعة داخل السياج. ومَنح المشروع لهؤلاء النساء مجموعة من رؤوس الماعز والبذور اللازمة للعلف، وأنشئت هياكل جمع المياه للمساعدة في ري الأراضي. وأتاح المشروع أيضاً التدريب على جمع البذور واستخلاصها وتخزينها، وتخطيط المشروعات الصغيرة وإدارتها.

ونظّمت النساء تحت قيادة زينب أبو سين التي تبلغ من العمر 51 عاماً أنفسهن في فرق تتناوب العمل في رعاية الأرض والعناية بالأطفال وكبار السنّ. وبعد موسم الحصاد، قامت النساء بتخزين العلف للاستفادة منه في أشهر الجفاف وبيع الفائض من الحيوانات والبذور والعَلف. وسدَّدت النساء رسوم المدارس واشترين هواتف متنقلة ولوازم أسرية بما حصلن عليه من أرباح. وتُزمِع زينب أبو سين فتح متجر.

وباتت نساء الصُباغ اليوم أقدر على رعاية أسرهن ويقمن أيضاً بدور أكبر في المجتمع المحلي. وتحذو النساء الأخريات حذوهن. وأصبحت الأراضي المسيَّجة مصدراً رئيسياً لبذور أراضي الرعي التي تنتشر وتتجدّد طبيعياً في البطانة.

زينب أبو سين (في الوسط) والنساء اللواتي تعمل معهن لإصلاح أراضي الرعي المجتمعية
السودان: مشروع التنمية الريفية المتكاملة في البطانة
©BIRDP/IFAD

ونحن نقدم القروض إلى الأعمال التجارية الريفية الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف التجارية، ونوفرها للمشروعات الصغيرة والصغرى من خلال رابطات الادخار والائتمان. وبالرغم من أن المصارف تُصدر عموماً قروضاً قصيرة الأجل فإن الصندوق يقدِّم تمويلاً لأجل طويل يصل إلى ثماني سنوات لتمكين المزارعين وأصحاب المشروعات الفردية من وضع خطط أطول أجلاً لبناء أعمالهم التجارية. وقدّم الصندوق أكثر من 2 000 قرض إلى أعمال تجارية ريفية منذ بداية عملنا في جمهورية مولدوفا في عام 1999، وساهم بذلك في تهيئة ما يقرب من 17 000 فرصة عمل جديدة. وبينما لا يزال النظام المصرفي آخذاً في التطوّر، تبزغ فرص لمواصلة توسيع نطاق الاستثمارات المتوسطة، ويسعى الصندوق إلى تعزيز الشراكات مع الجهات المانحة الرئيسية الأخرى من أجل تحقيق التآزر في القطاع المالي.

الصلات بالأسواق

يفتقر أصحاب الحيازات الصغيرة في الكثير من بلدان الإقليم الفرعي إلى المعرفة والأدوات والمؤسسات التي تمكّنهم من العمل بكفاءة وتحقّق لهم الازدهار في اقتصاد موجّه نحو السوق. وفي أرمينيا، ندعم صندوقاً مبتكراً يُطلق عليه اسم صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا، ويمكّن هذا الصندوق الاستثمارات الرأسمالية في الشركات من اتخاذ وضع استراتيجي في سلاسل القيمة الزراعية. والهدف من هذا الصندوق هو توسيع الأسواق وبناء موارد رزق زراعية مستدامة.

واستثمر صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا منذ إنشائه في عام 2009 أكثر من 4 ملايين دولار أمريكي في 10 شركات للإنتاج الزراعي. واتسعت الشركات المتعاملة مع هذا الصندوق اتساعاً سريعاً وحققت مستوى طيباً من الأداء. وازداد مجموع مبيعاتها بنسبة 62 في المائة، واتسعت مشاركتها في التصدير وسجَّلت أحجام صادراتها نمواً بلغ في مجموعه 177 في المائة. واتسعت فرص العمل في هذه الشركات بمعدل بلغ 42 في المائة وازداد الشراء من المزارعين بنسبة بلغت 211 في المائة.

الاقتصاد الريفي

يؤدّي نقص فرص العمل في البوسنة والهرسك التي يعتمد فيها ما يقرب من نصف السكان في المناطق الريفية على الزراعة لكسب رزقهم إلى عرقلة الإنعاش الاقتصادي. ويدعم الصندوق مشروعاً لتنمية سُبل كسب العيش الريفية من أجل إيجاد وظائف وزيادة إمكانية وصول المزارعين إلى الأسواق. ونعمل أيضاً لتحسين الجودة والإنتاجية ولزيادة أسعار باب المزرعة التي يحصل عليها أصحاب الحيازات الصغيرة ولتشجيع النمو في الأعمال التجارية الريفية.

ويركِّز المشروع على دعم الأعمال التجارية الريفية والاستثمارات، والبنية الأساسية اللازمة للأسواق الريفية. ويعمل المشروع في بلديات يبلغ مجموع عددها 29 بلدية، منها 15 بلدية في البوسنة والهرسك، و14 في جمهورية صربسكا، ومن المتوقّع أن يستفيد نحو 29 000 أسرة ريفية مباشرة من المشروع. وسيشارك فيه رابطات المُنتجين النشطين تجارياً والتعاونيات الزراعية التي تصل إلى أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف يصل المشروع أيضاً إلى النساء والعاطلين من الشباب المهتمين بالعمل غير الزراعي بأجر والعمل الحر. ويشجِّع المشروع مشاركة المرأة في رابطات المُنتجين ويسعى إلى تمكين المرأة الريفية عن طريق تعزيز قدرتها التقنية التي تمكّنها من الاشتراك في إقامة مشروعات ريفية وتزويدها بفرص أفضل للتدريب، والأسواق، وحلول التخزين والتغليف، فضلاً عن الشبكات الحرفية.

مختلف ألوان الفواكه والخضروات للبيع في سوق لوانغ برابانغ
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية: مشروع تنمية سُبل العيش المستدامة في المنطقة الشمالية من خلال تنمية الثروة الحيوانية
©IFAD/GMB Akash

المبادرات والبرامج الجديدة

المبادرات الجديدة

العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذوي

أدّى ارتفاع وتقلّب أسعار الأغذية العالمية والأزمة التي شهدتها منطقة الساحل في عام 2012 إلى استمرار تركز اهتمام المجتمع الدولي على الأمن الغذائي والتغذوي. وأعرب الصندوق ووكالات الأغذية الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها عن ترحيبها باستمرار جهود المجتمع الدولي، والالتزام المتزايد بالتنمية الزراعية في بعض الحالات. وشارك الصندوق ووكالات روما في عدد من الأنشطة ذات الصلة. ويعبِّر كثير من تلك الأنشطة عن ازدياد الوعي بالحاجة إلى تكوين شراكات أعمق وأوسع (ومبتكرة في الكثير من الأحيان) لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي واستشراء الفقر. وكانت تلك وجهة نظر ظلت تكتسب التأييد خلال السنة .

وفي مايو/أيار 2012، أعلن عدد من رؤساء الدول الأفارقة ومجموعة الثمانية وقادة بعض المؤسسات عن التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وهو جهد مبتكر لمضافرة جهود الحكومات الأفريقية وبلدان مجموعة الثمانية ومستثمري المؤسسات الخاصة لتوسيع الزراعة في أفريقيا من أجل الحدّ من الفقر والجوع. ويركِّز التحالف على تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس، وتشجيع الاستثمار الزراعي الخاص الشامل في الحيازات الصغيرة، وتعزيز الإصلاحات التمكينية على صعيد السياسات، ومواءمة الموارد العامة والخاصة مع خطط برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ووُجِّهت الدعوة إلى رئيس الصندوق للمشاركة في مجلس القيادة المسؤول عن تقديم المشورة.

وشدّد الصندوق في هذه المبادرة وفي غيرها من المبادرات على أهمية إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة وممثليهم، لا سيما النساء والشباب، باعتبارهم شركاء في تقرير وتنفيذ الاستثمارات المطلوبة للنمو المدفوع بالزراعة. وأكّدنا كذلك أهمية إنشاء أسواق وطنية وإقليمية مزدهرة، واستثمارات زراعية مسؤولة ومستدامة.

العمل مع الوكالات التي توجد مقارها في روما

يتخذ تعاوننا مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، وهي المنظمة الدولية للتنوُّع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، صوراً عديدة. ويستمر على الساحة الدولية تعاوننا الوثيق في فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي ومجموعة العشرين. ويشمل عملنا إعداد تقرير لعرضه على رئاسة المكسيك لمجموعة العشرين فيما يتعلق بنمو الإنتاجية الزراعية. وواصلنا تحت مظلة مجموعة العشرين تعاوننا في سياق نظام معلومات الأسواق الزراعية، وهو مبادرة تهدف إلى تعزيز شفافية المعلومات المتعلقة بأربعة محاصيل رئيسية (القمح والذرة والأرز وفول الصويا) في الأسواق العالمية. ويشترك الصندوق في عضوية أمانة نظام معلومات الأسواق الزراعية الذي يقدِّم الخبرة التقنية إلى المبادرة (مثل جمع البيانات، وتحليل وتفسير الاتجاهات)، فضلاً عن لجنته التوجيهية.

وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو +20) عمل الصندوق مع وكالات روما الأخرى في جهود مشتركة لإعداد مسوّدة الوثيقة الختامية. واشترك أيضاً في تقديم ملامح موجزة وعروض عن مسائل الحدّ من الفقر الريفي والأمن الغذائي والتغذية وزراعة الحيازات الصغيرة والإنتاج الزراعي المستدام. وشملت وثيقة المؤتمر التي صدرت بعنوان "المستقبل الذي نريده"، معظم الرسائل الرئيسية. وشاركت وكالات روما في أثناء المؤتمر نفسه في استضافة حدثين، هما حلقة تقنية استغرقت يوماً كاملاً ولقاءً رفيع المستوى أطلق فيه الأمين العام للأمم المتحدة رسمياً مبادرة "تحدّي القضاء على الجوع".

وتزامنت هذه الجهود مع مشاركة الصندوق في مناقشة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وشارك بدور نشط في فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة تحت رئاسة إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وساهم في إعداد تقرير يونيو/حزيران 2012 الذي عُرض على الأمين العام بعنوان "تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع". وعملنا في النصف الثاني من السنة مع وكالات روما الأخرى لتخطيط وإدارة مشاورة مواضيعية حول الجوع

والأمن الغذائي والتغذية ستصب نتائجها في عمل فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة.

وتعاون الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي مع منظمة الأغذية والزراعة في إصدار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012 الذي عرضته كل منظمة من هذه المنظمات الثلاث في اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي الذي عُقد في أكتوبر/تشرين الأول. وعرض التقرير تقديرات جديدة تبيِّن أن الزيادة في الجوع في الفترة من عام 2007 حتى عام 2010 كانت أقل حدّة مما كان يُعتَقَد من قبل، وإن كانت تشير أيضاً إلى أن التقدُّم العالمي المحرز في الحد من الجوع قد تباطأ ولم يطرأ عليه أي تغيير منذ الفترة 2007–2008. وأشار التقرير إلى أن تحقيق الهدف الإنمائي المتمثل في الحدّ من نسبة الجوعى في العالم النامي بمقدار النصف بحلول عام 2015 لا يزال ممكناً. على أن ذلك يقتضي تعزيز جهود التصدّي للتحديات الجديدة، بما فيها الصدمات المناخية وارتفاع أسعار الأغذية والنزاعات الممتدة والحالات الهشّة. وساهم الصندوق أيضاً في إعداد إصدار عام 2012 من تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأغذية والزراعة الذي يتناول موضوع تشجيع توسيع وزيادة فعالية الاستثمار في الزراعة.

وواصلت لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال السنة إقامة منتدى عالمي للنقاش بهدف تحقيق تقارب في السياسات حول المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وأحرزت تقدُّماً طيباً في التعامل مع العديد من القضايا الهامة والخلافية في بعض الأحيان. وعلاوة على تقديم الخبرة التقنية والدعم المالي، تعمل وكالات روما الثلاث معاً كأمانة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

ووُضِعَت الخطوط التوجيهية الطوعية للتسيير المسؤول لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني لتوجيه مقرري السياسات والمؤسسات في معالجة قضايا التسيير المتصلة بحيازة الأراضي والموارد الطبيعية. واعتُمدت هذه الخطوط التوجيهية في جلسة خاصة للجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012. وشهدت الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2012 مشاركة غير مسبوقة من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وشمل المشاركون 112 حكومة، وأكثر من 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني، و44 كياناً ومؤسسة من القطاع الخاص، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات التقنية والمراقبين. وأقرت هذه الدورة أيضاً بدء عملية إعداد مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول بهدف ضمان مساهمة الاستثمار على الوجه الأمثل في الأمن الغذائي والإعمال التدريجي للحق في الغذاء. وهذه العملية التي تمسك الأمانة بزمام قيادتها ستستفيد من عدد من المصادر القائمة التي تشمل مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تحترم الحقوق وسُبل كسب العيش والموارد التي اشترك من قبل في صياغتها كل من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية. وتقوم الوكالات الأربع بدفع تلك المبادئ قُدماً من خلال مشاورات موازية حول التحسين والاختبار الميداني. ولاقت المبادئ اعترافاً صريحاً ودعماً في سياق مجموعة العشرين، فضلاً عن مبادرة التحالف الجديد لمجموعة الثمانية.

استراتيجية جديدة للشراكة

اعترافاً بالأهمية المتزايدة للشراكات ودورها المحوري في فعالية المعونة، قام الصندوق بصياغة استراتيجية جديدة للشراكات في عام 2012. والتزمنا خلال فترة التجديد التاسع للموارد (2013–2015) بتحقيق تغطية أوسع وأثر أكبر من حيث الحدّ من الفقر. ويجب على الصندوق، تحقيقاً لهذه الغاية باستخدام الموارد المحدودة، أن يعمل في شراكة مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى التي يمكنها مساعدتنا في توسيع نطاق الحلول الناجحة المبتكرة للحد من الفقر الريفي. ويجب أن يتم هذا التوسيع من خلال زيادة مستويات الاستثمار وتهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات الريفية على كافة المستويات من أجل دعم الاستثمار والنمو لصالح الفقراء.

وتهدف استراتيجية الشراكات الجديدة في الصندوق في نهاية المطاف إلى مساعدة أعداد أكبر من سكان الريف على الخروج من دائرة الفقر من خلال الاستخدام الانتقائي والإدارة الفعّالة للشراكات. وتهدف الاستراتيجية إلى تمكين الصندوق من الآتي: (1) استخدام أولوياتنا الاستراتيجية المؤسسية كأساس لتقرير متطلباتنا من الشراكة، والانتقائية في تحديدنا للشركاء؛ (2) إرساء وإدارة ورصد شراكاتنا بصورة أكثر فعالية وكفاءة؛ (3) أن نكون شريكاً يختاره الآخرون؛ (4) من خلال شراكاتنا نساعد أصحاب المصلحة الآخرين في التنمية الريفية على أن يصبحوا أكثر صلة وفعالية وكفاءة. وتقع على وحدة الشراكات وتعبئة الموارد التي أنشئت مؤخراً المسؤولية العامة عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات؛ وبدأت الوحدة في عام 2012 عملها وفقاً لخطة عمل وميزانية مفصّلتين.

تغيُّر المناخ

سيساعد برنامج الصندوق الجديد للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ما لا يقل عن 8 ملايين مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة على مواجهة تحدّيات تغيُّر المناخ.

ويقوم أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء وفي أنحاء من آسيا بزراعة بعض أكثر أراضي العالم هامشية وضعفاً، ويوفّرون نحو 80 في المائة من إنتاج الأغذية. ويعتمد هؤلاء المزارعون تقليدياً على المعرفة والخبرة الأهلية في التعامل مع أنماط الطقس المتقلّبة، وإن كانت وتيرة وشدة التغيُّر المناخي أكبر من قدرتهم على التكيُّف.

وسوف يساعد هذا البرنامج أصحاب الحيازات الصغيرة، عن طريق تمكينهم من استخدام الأدوات والمعارف الجديدة، على بناء قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات المناخية وتحسين الإنتاج الزراعي وتنويع خيارات كسب العيش.

وهذا البرنامج الذي انطلق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 بدعم من بلجيكا وكندا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة، سيساعد الصندوق على توسيع ودمج خيارات التكيُّف مع تغيُّر المناخ في استثماراته. ويهدف البرنامج إلى استخدام استراتيجيات جديدة في نحو 10 مشروعات إنمائية ريفية في عام 2013 وفي عدد أكبر من المشروعات خلال السنتين التاليتين.

وسوف يموِّل البرنامج مشروعات تحقّق فوائد متعددة في الأمن الغذائي والحدّ من الفقر وصون التنوُّع البيولوجي وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وسوف يمكِّن البرنامج الصندوق من توسيع استخدام النُهُج المجرَّبة والمجتَبَرة، من قبيل إدارة مخاطر الجفاف والفيضانات، ونظم الزراعة الرعوية، وأنواع المحاصيل القادرة على تحمّل الجفاف والملوحة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتجديد الغطاء النباتي، والحراجة الزراعية، وتحسين التخزين بعد الحصاد.

وسوف تشمل الأبعاد الجديدة في تصميم وتنفيذ المشروعات، على سبيل المثال، وضع نماذج مناخية للتخطيط الطويل الأجل، وتحليل الهشاشة والقدرة المناخية في المجتمع المحلي، وتمكين المؤسسات المحلية من المشاركة في السياسات المناخية الوطنية.

وصدرت في سبتمبر/أيلول 2012 الموافقة على أول مشروع بدعم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو مشروع تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء في ممرات مابوتو ولمبوبو في موزامبيق (انظر تفاصيل المشروع في الصفحة 38).

الأراضي والمياه

ازدادت حدّة المنافسة على الأراضي الزراعية في ظل النمو السكاني وتغيُّر المناخ وتدهور خصوبة التربة والحاجة إلى الأمن الغذائي وأمن الوقود في العالم. ووضع الصندوق احتياجات السكان الريفيين الفقراء في صدارة حوار السياسات الدائر حول حيازة الأراضي من خلال مختلف المنتديات.

وفي عام 2012، تعاون الصندوق في صياغة "الخطوط التوجيهية الطوعية للتسيير المسؤول لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" (انظر الصفحة 35). وأوفِدَت بعثات ميدانية معنية بقضايا الأراضي في العديد من البلدان لدعم تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج وكذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج والإشراف عليها.

وقام تعاون وثيق بين الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وهو تحالف عالمي يضم منظمات من المجتمع المدني ومنظمات حكومية دولية يستضيفه الصندوق في مقره، وبين أعضائه في 14 بلداً لصياغة استراتيجيات ترمي إلى الدفع بعمليات إصلاح الأراضي الوطنية نحو المزيد من الاهتمام بالوصول المنصف إلى حقوق الحيازة المضمونة. وأطلق الائتلاف أيضاً مرصَد الأرض، وهو مشروع رائد مبتكر لتيسير الحصول على بيانات الأراضي المكانية والبيانات المتعلقة بالتسيير في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدغشقر وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة. وواصل الائتلاف مشاركته في مصفوفة الأراضي، وهي أكبر قاعدة بيانات للعالم تتناول الاستثمارات الضخمة في الأراضي.

وقام الائتلاف أيضاً خلال السنة بتوحيد الموارد المتاحة من خلال شبكة دولية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين بحقوق الأراضي، وأنشأ صندوق طوارئ لدعم المدافعين عن الحق في الأراضي في وجه انتهاكات حقوق الإنسان.

وسجَّل الائتلاف أيضاً الدروس المستخلصة من خمسة مشروعات مجتمعية لتعزيز التمكين القانوني للنساء الريفيات. وعلاوة على تعزيز حقوق المرأة في الأراضي، حدَّدت المشروعات سُبُل توسيع نطاق الأنشطة، وذلك على سبيل المثال من خلال توفير الخدمات شبه القانونية.

ويعترف الصندوق بالحاجة إلى زيادة تعميم ضمانات الحصول على الأراضي بين السكان الذين نعمل معهم. على أنه لا بد من وضع تدابير لإنفاذ السياسات، لا سيما في حافظتي أمريكا اللاتينية وآسيا عن طريق تقديم الدعم إلى كل جوانب دورات المشروعات. وتم الانتهاء في عام 2012 من تحليل الدروس المستفادة والآثار التي

ينطوي عليها تعميم مسائل حيازة الأراضي في عمليات أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادي. واستُكمل ذلك ببعثات ميدانية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وعُولجت أيضاً مسائل التنفيذ المتعلقة بتنمية المياه. وكشف تحليل لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية عن أن الفجوة بدأت تضيق بين الأهداف الاستراتيجية للصندوق في هذا القطاع وبين الأنشطة المنفّذة بالفعل داخل العمليات في مجال المياه. على أن التحليلات الأخرى التي أجرتها شعبة مركز الاستثمار التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، أثبتت أن التحديات أمام التنفيذ لا تزال قائمة وأنها تتعلق بالتوقيت والنُهُج التشاركية ومدى ملاءمة التصميم التقني، والقدرات المؤسسية على المستويات المركزية والمحلية، وجودة الإنشاءات. وفي إطار معالجة هذه القضايا، جرى تنظيم العديد من بعثات التنفيذ ودعم الإشراف على أنشطة المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الغربية والوسطى. وأطلقت أيضاً جماعة من الممارسين المعنيين بالمياه والسكان الريفيين في عام 2012 للمساعدة على تعميم الدعم المطلوب للتنفيذ على المستوى المحلي.

ونجح تطبيق ابتكارات نُظم الري الصغيرة بين 30 000 من الأسر الريفية التي تعيش في فقر مدقع في غواتيمالا والهند ومدغشقر بفضل منحة موَّلة من الجمعية التعاونية الأوروبية لتجار التجزئة المستقلين (كوبرنيك)، وهي شريك من القطاع الخاص. وكشف تقييم مستقل خارجي عن أن المنحة حقّقت نتائج إيجابية، ولكن التقييم سلّط الضوء على الحاجة الحاسمة إلى شركاء إنمائيين وطنيين لتوسيع نطاق الأنشطة. وتعتمد استدامة هذه التكنولوجيا أساساً على استعداد القطاع العام لدعمها.

المساواة بين الجنسين

نحن نشجّع المساواة بين الجنسين في التنمية الريفية. وتثبت الأدلة أنه كلما ازدادت المساواة بين الجنسين ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وتحسّنت جودة الحياة للجميع.

وفي عام 2012، ازدادت نسبة النساء بين الأشخاص الذين تخدمهم المشروعات التي يدعمها الصندوق زيادة كبيرة سواءً من الناحية العددية (من 19 مليون إلى 28 مليون) وكنسبة مئوية من المجموع (من 45 في المائة إلى 48 في المائة). وباتت المرأة تمثل 75 في المائة من الأشخاص المدرَّبين على الأعمال التجارية والإدارة المجتمعية، وأصبحت تستأثر بنسبة 70 في المائة تقريباً بين مستعملي الخدمات المالية الريفية.

وتقوم المرأة بدور رئيسي في قطاع الزراعة، وتمثّل 43 في المائة من قوة العمل على نطاق العالم. وبالإضافة إلى أن المرأة تعمل ساعات أطول من الرجل فإنها تُعنى أيضاً بأطفالها وكبار السن والمرضى. وهي أقل حظّاً من الرجل في الحصول على أجر لائق مقابل ما تقدمه من عمل، وقد لا يحق لها، أو قد لا تُمنَح الحق الكامل في التدخُّل في الطريقة التي تنفق بها ما تتقاضاه من أجر.

وبالرغم من الدور المهم الذي تقوم به المرأة في إطعام الأسرة وتعزيز الدخل الأسري فإنها تواجه عقبات أكبر من الرجل في الوصول إلى الخدمات العامة والمالية والأسواق. وتحرَم المرأة أيضاً في العادة من التدخُّل ليس فقط في القرارات المتخذة على مستوى الأسرة، بل وكذلك على مستوى القرية والحكم المحلي.

ووافق المجلس التنفيذي في عام 2012 على سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تعزيز عملنا في هذا المجال الحيوي. وتهدف السياسة إلى تعزيز التمكين الاقتصادي الذي يمكّن النساء والرجال الريفيين من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المربحة والاستفادة منها؛ وتمكين النساء والرجال من المشاركة على قدم المساواة في المؤسسات الريفية والتأثير فيها؛ وزيادة الإنصاف في تقاسم الأعباء والفوائد بين الجنسين.

وانضم الصندوق أيضاً خلال السنة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في إطلاق برنامج مدته خمس سنوات بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. ويرمي هذا البرنامج الذي يركّز في البداية على إثيوبيا وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبريا ونيبال والنيجر ورواندا على تحقيق أربعة أهداف، هي: تحسين الأمن الغذائي والتغذوي؛ وزيادة الدخل؛ وتعزيز القيادة والمشاركة في المؤسسات الريفية؛ وتهيئة بيئة أكثر تجاوباً على صعيد السياسات الوطنية والدولية.

البرامج والمشروعات الجديدة

أفريقيا الغربية والوسطى

إقامة سلاسل القيمة في نيجيريا

سيستفيد ما يقرب من 15 000 أسرة من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة و600 منظمة من منظمات المزارعين في نيجيريا من برنامج جديد يدعمه الصندوق للمساعدة على تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع مستوى الدخل وتهيئة فرص العمل.

وسوف يركّز برنامج تنمية سلاسل القيمة على سلاسل قيمة الكسافا والأرز. وتهدف الاستراتيجية الشاملة التي تنطلق من الأولويات الحكومية إلى تعزيز العناصر الفاعلة على طول السلسلة

و"العناصر التمكينية". وتشمل العناصر الفاعلة المنتجين والمجهِّزين ومنظماتهم، وتشمل العناصر التمكينية المؤسسات العامة والخاصة، ومقدّمي الخدمات، ومقرري السياسات، والمنظِّمين. ويهدف البرنامج أيضاً إلى وضع خطط عمل لسلاسل قيمة سلع معيَّنة من أجل مساعدة الحكومة المحلية على التوسع في الأنشطة الهامة والمستدامة.

وعلاوة على العمل مع المزارعين ومنظماتهم، سيدعم البرنامج أكثر من 600 1 من المجهِّزين ونحو 800 تاجر. وسيجري في إطار هذا البرنامج إصلاح 200 كيلومتر من الطرق الريفية القائمة وإنشاء نفس المسافة من الطرق الجديدة إلى جانب 100 جسر جديد و200 قناة تصريف. وسيعاد أيضاً إصلاح 24 شبكة مياه وإنشاء 36 شبكة جديدة؛ وإصلاح 500 2 هكتار من مجموعة مختارة من نُظم الريّ؛ وحماية 000 30 هكتار من الفيضانات الموسمية.

أفريقيا الشرقية والجنوبية
الزراعة المرنة مناخياً في موزامبيق

سيعزِّز مشروع جديد بدعم من الصندوق في موزامبيق موارد كسب الآلاف من أصحاب الحيازات الصغيرة وسيبني قدرتهم على الصمود في وجه آثار تغيُّر المناخ. وسيجري في إطار مشروع تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء في ممرات مابوتو ولمبوبو بإدخال تقنيات الزراعة المحسَّنة ونُهج التسويق الجديدة من أجل تحقيق زيادة مستدامة في دخل المزارعين الذين يشتركون في سلاسل القيمة الرئيسية الثلاث، وهي الزراعة البستانية، والكسافا، والثروة الحيوانية.

ويموَّل المشروع جزئياً من منحة مقدمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي أطلقه الصندوق مؤخراً ويشترك في تمويله العديد من الجهات المانحة وكذلك من قرض مقدَّم من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي.

وسيجري في إطار هذا المشروع إعادة تأهيل الأراضي الزراعية التي يعمل فيها نحو 800 3 من مُنتجي الخضروات، وتمويل 200 صوبة صغيرة وإنشاء رابطات للمنتفعين بالمياه. وسوف ينشئ المشروع مخططات للزراعة التعاقدية سيستفيد منها 000 8 من مزارعي الكسافا، وسيدعم استخدام المواد القادرة على تحمُّل الجفاف على نطاق أوسع. وسيمكّن المشروع زهاء 600 5 من رعاة الماشية والماعز والأغنام من تكوين رابطات للمنتجين وتنظيم أسواق للماشية وبناء مذبح جديد.

وتشكل القدرة على الصمود في وجه التغيُّرات المناخية جزءاً لا يتجزأ من المشروع، وتحد من التعرُّض للآثار السلبية لتغيُّر المناخ في سلاسل القيمة الثلاث. ويهدف برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي انطلق في عام 2012 إلى توصيل التمويل المناخي والبيئي إلى أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال البرامج التي يدعمها الصندوق.

آسيا والمحيط الهادي
التوسُّع في الابتكار في تونغا

يوسِّع مشروع الابتكار الريفي في تونغا الابتكارات التي جُرِّبَت في فيجي وكيريباس وتونغا في إطار برنامج تعميم ابتكارات التنمية الريفية الذي أُقفِل في ديسمبر/كانون الأول 2011 والذي كان يموَّل بمنحة إقليمية من الصندوق بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي.

وسوف يعزِّز مشروع الابتكار الريفي في تونغا سُبُل كسب العيش في 60 مجتمعاً محلياً ريفياً ضعيفاً في كل أنحاء أرخبيل تونغا في جنوب المحيط الهادي. وسوف يصل المشروع إلى نحو 000 17 شخص من أفراد الأسر التي تعاني فقراً مدقعاً وتعيش في المناطق الحدّية وتفتقر إلى سُبُل الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتها المحلية. ويتفق هذا النهج مع عمل وكالات التنمية الدولية الأخرى ومع الأولويات الحكومية. على أن الصندوق يسعى في جهوده الرامية إلى الربط بين أنشطة التنمية المجتمعية وأنشطة تنمية الأعمال التجارية إلى تقديم مساهمة فريدة في الحدّ من الفقر في تونغا.

وسوف يساعد المشروع على إعداد خطط التنمية المجتمعية وسيوفِّر منحاً لبناء واستعادة البنية الأساسية الإنتاجية وصيانتها. وسيعمل في الوقت ذاته مع المصارف التجارية لتشجيع الاستثمار في الزراعة والأعمال التجارية الريفية. ويتوقّع المشروع زيادة دخل الأسر الريفية الضعيفة وتحسين سُبُل كسب العيش المستدامة باتباع نهج شامل يركِّز على التنمية المجتمعية وتنمية الأعمال التجارية. والعمل مع المصارف التجارية لتشجيع تنمية الأعمال التجارية يكرِّر ويستفيد من إنجازات الصندوق المماثلة في برنامج التنمية الريفية في جزر سليمان الذي اشترك في تمويله كل من الصندوق والبنك الدولي والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي.

وأثبتت هذه الاستراتيجية الثنائية نجاحها في الصندوق. وسوف يوسِّع المشروع إنجازات كل من برنامج جزر سليمان وبرنامج تونغا وسيستفيد منها.

أمريكا اللاتينية والكاريبي
إصلاح النسيج الاجتماعي والاقتصادي في كولومبيا

سيبني مشروع مموَّل من الصندوق القدرة على تنظيم المشروعات بين أكثر من 000 50 من السكان الريفيين الفقراء، خاصة الفئات المعرَّضة للمخاطر، وهي فئات تشمل النساء والشعوب الأصلية والسكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والشباب، والأسر التي شرّدتها النزاعات الداخلية.

وقطعت كولومبيا في السنوات الأخيرة شوطاً بعيداً على طريق السلام والاستقرار الاقتصادي. على أن الريف الكولومبي يعيش فيه ما يقرب من 7 ملايين شخص دون خط الفقر و2 مليون نسمة ممن يدخلون في عداد الفقراء المدقعين. ولا يستطيع 13 في المائة تقريباً من السكان تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، وأدّى النزاع الداخلي إلى تشريد نحو 3.6 مليون شخص.

وسوف يعمل مشروع بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية: الثقة والفرص، في 17 مديرية كولومبية تغطّي أكثر من 000 200 كيلومتر مربع. وسوف يركّز المشروع على بناء الأمن الغذائي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية والمجتمعية، وزيادة دخل صغار المنتجين. وسوف يساعد المشروع أيضاً على إعادة بناء النسيج الاجتماعي في كولومبيا التي عانت ويلات الحروب والعنف المترسِّخ لأكثر من 30 عاماً.

وسوف يجري في إطار هذا المشروع إدخال عدد من الابتكارات التي تشمل الصرافة المتنقّلة في المناطق الريفية النائية وصندوقاً خاصاً لدعم مشروعات الشباب. وسيجري أيضاً تجريب تكنولوجيات جديدة لجمع البيانات من أجل رصد ما تحرزه المشروعات من تقدُّم وأثر.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
المشروعات الاجتماعية تفتح باب العمل أمام شباب الريف

سيعالج برنامج يدعمه الصندوق الاحتياجات الخاصة لشباب الريف من الجنسين في مصر والمغرب وتونس واليمن.

ويعاني الشباب الذين تتزايد أعدادهم بسرعة في العالم العربي مستويات مرتفعة من البطالة ونقص فرص العمل، لا سيما في المناطق الريفية. وهاجر الكثير من الشباب إلى المُدن بحثاً عن العمل، ولكن قوة العمل هناك لم تستوعب سوى القليل منهم. وأدّت الهجرة من المناطق الريفية إلى المُدن إلى إشعال الاضطرابات ويمكن أن تبدد إمكانات هذا المورد الديموغرافي.

ويمكِّن برنامج توسيع نطاق تدخّلات الصندوق الرامية إلى خلق فرص عمل لشباب الريف مؤسستين اجتماعيتين، هما Making Cents International، ومؤسسة Silatech، من تشجيع فرص العمل وتنظيم المشروعات لصالح الشباب المنخفض الدخل في المناطق الريفية. وسوف يشمل أكثر من ثلث المشاركين في المشروع شابات وفتيات مراهقات ممن يواجِهن تحدّيات إضافية في الحصول على الخدمات المالية وغيرها من الخدمات.

وهذا البرنامج المموّل بمنحة إقليمية يكرّر ويوسِّع نطاق النُهُج المجرَّبة في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق التي يذخر فيها تاريخ القطاع الخاص بنجاحات في تهيئة وظائف لشباب الريف العاطلين عن العمل من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة.

انظر ملخّصات جميع البرامج والمشروعات المعتمدة في عام 2012 في هذا الموقع: http://www.ifad.org/pub/ar/2012/e/9.pdf

AGRISPI

قياس وتحسين النتائج

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

في سياق أزمة الأغذية العالمية غير المسبوقة في العصر الحديث، يفي الصندوق تماماً بتوقُّعات الدول الأعضاء بشأن تحقيق زيادة كبيرة في برنامج قروضنا ومنحنا وزيادة تعبئة التمويل المشترَك. وسُجِّلت تلك الزيادات في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2012، وهو تقرير متعمِّق يُعرَض على هيئاتنا الرئاسية ويتاح إلكترونياً على شبكة الإنترنت في هذا العنوان: https://webapps.ifad.org/members/eb/107/docs/EB-2012-107-R-8-Rev-1.pdf).

ويمضي الصندوق في الطريق الصحيح نحو تحقيق زيادة بنسبة 50 في المائة في التزاماتنا الجديدة فضلاً عن زيادة التمويل المشترَك بما يفوق تلك النسبة. وتتفق نسبة التمويل المشترك تقريباً مع مستوى الزيادة المطلوبة. وكان التوسُّع في التمويل المشترك المحلي قوياً بدرجة كبيرة حيث اقترَب من مستوى مساهمة الصندوق في تمويل المشروعات.

وحدَّد إطار قياس النتائج في الصندوق مجموعة شاملة من مؤشرات الفعالية. وأوشك الصندوق في منتصف عام 2012 على تحقيق المستوى الطموح المحدَّد لنهاية الفترة بشأن الوصول إلى 60 مليون شخص ليزداد بذلك النطاق الذي نغطيه بمقدار الضعف في أربع سنوات. وتكشف المشروعات التي أُنجزت وجرى استعراضها في عام 2012 عن تحسُّن في الأداء يفوق المستويات المستهدَفة من حيث الملاءمة (95 في المائة)، والفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية (91 في المائة)، والأثر على الفقر الريفي (95 في المائة)، والابتكار وتوسيع النطاق (91 في المائة)، والمساواة بين الجنسين (91 في المائة). وتحقّقت تحسينات أخرى في جودة المشروعات الممولة من الصندوق عند الإدراج، بما في ذلك تحسُّن الاستدامة. ويدل مستوى التمويل المشترك المحلي بوضوح على قوة الدعم المقدَّم من الحكومات.

وتكشف استقصاءات الشركاء عن ردود أفعال إيجابية بشأن تعاون الصندوق، وحققت شراكاتنا في المشروعات مستويات مرتفعة من الأداء. وسجلت معدلات صرف الأموال زيادة سريعة، وإن كان متوسط الوقت المطلوب لبدء المشروعات لا يزال طويلاً. ويكشف التحليل عن أن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى الوقت الطويل الذي تستغرقه الآليات البرلمانية للموافقة على القروض في عدد من البلدان.

وعزّز الصندوق دورنا المباشر في دعم تنفيذ المشروعات والإشراف عليها، وشدَّد ما يمارسه من رقابة وما لديه من معايير للأداء وما يقوم به من إبلاغ. وعلى هذه الخلفية فإن نسبة المشروعات التي أشارت التقارير إلى أنها معرَّضة لمخاطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية لا تزال تمثّل مشكلة. ونعكف حالياً على معالجة الطريقة التي يمكن بها للصندوق تعبئة دعم إضافي لتمكين الحكومات الشريكة من حلّ مشاكل التنفيذ في سياقات مؤسسية واجتماعية هشّة في كثير من الأحيان.

دعم جودة تصميم البرامج

يستخدم الصندوق نظاماً من خطوتين لاستعراض وتحسين تصميم البرامج والمشروعات، هما تعزيز الجودة وضمان الجودة. وفي عام 2012، أجريت عملية تعزيز الجودة في 26 برنامجاً ومشروعاً، منها 6 مشروعات لمرفق البيئة العالمية، وأجري 35 استعراضاً لضمان الجودة في 34 مشروعاً.

وجرى في عام 2012 استعراض عملية تعزيز الجودة نفسها، وقُمنا بإدخال ابتكارات هامة لتحسين فعالية تلك العملية. وتشكِّل هذه الجهود جزءاً من إعداد خطط متوسطة الأجل لشُعَب الصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد (انظر الصفحة 48). ويهدف الاستعراض إلى ضمان وصول المشروعات إلى الخطوة الأولى من عملية دعم الجودة في الوقت الذي لا تزال توجَد فيه موارد ويتاح فيه وقت لإدخال تغييرات كبيرة عند الاقتضاء.

وأدى تصنيف التقديرات باستخدام صيغة تقييم مرحلة النضوج في عملية تعزيز الجودة القديمة إلى خلق حوافز سلبية كانت تثبط مديري البرامج القطرية عن محاولة بلوغ مرحلة تعزيز الجودة في المشروعات في مراحل الإعداد المتقدّمة. وكان ذلك يعني أنها كانت تقترب في الغالب أكثر من اللازم من مرحلة ضمان الجودة ويتعذّر بالتالي إدخال تغييرات كبيرة باستخدام الموارد المتبقية بعد فوات الأوان. وترمي العملية الجديدة إلى تحقيق التوازن في توقيت

→ مارتا بات شيبيل تُغَلّف الفاصولياء الخضراء لتصديرها في مركز جمع الخضروات التابع للجمعية التعاونية الزراعية في شولا، أوسبانتان غواتيمالا: البرنامج الوطني للتنمية الريفية: الإقليم الغربي

©IFAD/Santiago Albert Pons

مختَلف أحداث تعزيز الجودة ومدخلاتها بأكثر الطرق كفاءة عن طريق تغيير الدعم في مراحل مبكّرة.

وفي إطار العملية المنقّحة التي تُستخدَم بدلاً من الاستعراض الذي يجري لمرة واحدة، بات تعزيز الجودة يمثّل عملية مستمرة طيلة مرحلة التصميم وفي أثناء دعم التنفيذ. ويقدِّم الموظفون التقنيون حالياً دعمهم لتصميم المشروعات مباشرة من خلال فِرق إدارة البرامج القطرية التي تبدأ في مرحلة صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أو مرحلة إعداد المذكرات المفاهيمية. ويُعقَد اجتماع استعراض تعزيز الجودة في معظم الأحيان من خلال عملية استعراض الأقران.

ومن بين البرامج والمشروعات الستة والعشرين التي جرى استعراضها في إطار تعزيز الجودة في عام 2012، اتُبعَت الإجراءات الجديدة في سبعة من تلك البرامج والمشروعات، وسيجري التحوُّل إلى النموذج الجديد تدريجياً في كل المشروعات المقبلة.

وقام الصندوق أيضاً خلال السنة بصياغة خطوط توجيهية للتحليل المالي والاقتصادي، وتسهم هذه الخطوط التوجيهية في تحسين جودة البرامج والمشروعات التي يصمِّمها الصندوق.

ووافق المجلس التنفيذي في عام 2012 على 60 في المائة من المشروعات التي استعرضتها عملية ضمان الجودة بعد إدخال تغييرات قليلة أو طفيفة عليها، بينما تطلَّب 37 في المائة من المشروعات تعديلات جوهرية في التصميم. وعلى غرار السنة السابقة، ركّز الخبراء القائمون بالاستعراض في عام 2012 في كثير من الأحيان على المسائل المتصلة بما يلي:

- تعزيز جوانب التصميم المتصلة بالتنفيذ، بما في ذلك ترشيد ولايات تنسيق المشروعات، وتحديد مقدّمي الخدمات الرئيسيين، وتبسيط التصميمات المفرطة في الطموح، وتوقُّع وتخفيف المخاطر المؤثّرة على نجاح المشروعات
- تحسين التحليل الاقتصادي والمالي في المشروعات التي يدعمها الصندوق
- تعزيز الأطر المنطقية ومؤشرات الأداء.

وشهد عام 2012 تحسينات ملحوظة في بعض مجالات تصميم المشروعات وفقاً لمؤشرات قياس الجودة عند الإدراج. ووفقاً لإطار قياس النتائج فإن ما لا يقل إجمالاً عن 90 في المائة من المشروعات التي جرى استعراضها قُيِّمَت بأنها مُرضية في كل فئات إطار قياس النتائج (الجدول 2) وتفي بالتالي بالالتزامات المؤسسية المتعلقة بجودة المشروعات عند الإدراج في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق. وفي عام 2012، قيَّم إطار قياس النتائج 83 في المائة من المشروعات بأنه سيحقّق على الأرجح أهدافه الإنمائية مقابل 88 في المائة في عام 2011، و86 في المائة في عام 2010، و79 في المائة في السنتين 2008 و2009.

مكافحة الفساد والمراجعة والإشراف

يلتزم الصندوق بمكافحة الممارسات غير القانونية، من قبيل الفساد والتدليس والتواطؤ، التي تحول دون وصول التمويل إلى السكان الريفيين الفقراء. وواصلنا طيلة عام 2012 بناء قدرة وظائفنا الرقابية وتكريس المزيد من الموظفين لإجراء عمليات المراجعة والتحقيق، وتحديد جوانب الضعف التي يمكن استغلالها، والتحقيق في المخالفات المزعومة.

وقام مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق في الوقت نفسه بزيادة التنسيق مع المكاتب النظيرة في وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وانتُدِب موظفون إلى برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنهما، وعُقدَت جلسات تدريبية مشتركة. وتقاسمت الوكالات أيضاً أدوات التحقيق وأجرت تحقيقات مشتركة في المخالفات المزعومة في المشروعات المموّلة تمويلاً مشتَركاً.

وقام مكتب المراجعة والإشراف بدعم أول تأكيد لإدارة الصندوق بشأن فعالية الرقابة على الإبلاغ المالي عن طريق اختبار وتقديم آراء مستقلة عن فعالية أداء الضوابط الداخلية الرئيسية.

الجدول 2
تصنيف الجودة عند الإدراج، 2012

مؤشرات إطار قياس النتائج	الوصف	تقديرات مُرضية إلى حد ما أو أفضل[1] (النسبة المئوية)
1	فعالية المجالات المواضيعية	97
2	الأثر المتوقع على تدابير الحد من الفقر	100
2-دال	المساواة بين الجنسين والسكان المستهدفون	94
3	الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق	94
4	استدامة الفوائد	94

[1] تصنيفات الجودة عند الإدراج تستند إلى مقياس من 1 إلى 6 درجات، حيث 1 تقدير غير مرضٍ للغاية، و6 تقدير مرضٍ للغاية. وتشير النسبة المئوية إلى عدد المشروعات التي تحصل على تقدير 4 وأفضل من بين مجموع عدد المشروعات.

ويستخدم الصندوق آلية تعتمد على السرّية والتكتّم في تقديم الشكاوى والادّعاءات. وخلال عام 2012 تلقّى الصندوق 33 ادّعاءً حتى 31 ديسمبر/كانون الأول مقابل 41 ادّعاءً في عام 2011. وشملت هذه البلاغات ادّعاءات بوقوع فساد خارجي وسوء سلوك داخلي. ونُشر التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد لعام 2011 في أبريل/نيسان 2012. http://www.ifad.org/governance/anticorruption/report/2012/e.pdf.

التقييم المستقل

نظرة عامة على التقرير السنوي العاشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2012 يجمع ويُلخّص تقييمات 24 مشروعاً أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق (http://www.ifad.org/evaluation/arri/2012/arri.pdf). ويستفيد التقرير أيضاً من استنتاجات وتوصيات تقييمين لبرنامجين قطريين (الأردن وأوغندا) واثنين من تقارير التقييم التجميعية المتعلقة بالتمايز الريفي والتمايز بين الجنسين، وأجريت كل هذه التقييمات في الفترة من 2011 حتى 2012.

ويمكن ملاحظة ثلاثة اتجاهات عامة في الأداء من بيانات تقييمات المشروعات في الفترة من 2002 حتى 2011. وعلى امتداد عشر سنوات، تحسَّنت التقديرات فيما يتعلق بمعيارين من معايير التقييم، هما الموارد الطبيعية والبيئة؛ وأداء الصندوق كشريك. ووُضعَت مجموعة ثانية من معايير التقييم المتعلقة بالاستدامة والابتكار وتوسيع النطاق؛ ورأس المال البشري والاجتماعي والتمكين؛ والمؤسسات والسياسات. وكشفت هذه المعايير عن تحسُّن ملحوظ منذ الفترة 2002–2004، تلتها مؤخراً حالة من التراجع عقب مرحلة الذروة في 2006–2008. وتكشف مجموعة أخيرة من معايير التقييم المتعلقة بالملاءمة والفعالية والكفاءة وأداء الحكومة كشريك، عن استقرار و/أو هبوط الأداء.

وكان مستوى الأداء السائد مرضيا إلى حد ما، ويمثّل ذلك أحد التحديات التي ستواجه الصندوق في المستقبل. ومن الأهداف الرئيسية زيادة نسبة المشروعات التي حققت أداءً مرضياً وخفض نسبة الأداء غير المرضي إلى حد ما أو الأداء غير المُرضي. ولن توسع على الأرجح سوى المشروعات التي تحقق أداءً مرضياً أو أفضل.

ويمثّل أداء الحكومة كشريك أحد أهم العوامل المحدِّدة لنجاح المشروعات، ولكن مستوى الأداء في هذا المجال ظلّ ثابتاً دون تغيير على امتداد العقد الفائت. ولا بد من شراكة قوية وفهم موحَّد والتزام مشتَرك مع الحكومات المضيفة في مرحلة التصميم. ومن المهم أيضاً إجراء تقييم واقعي لقدرة الحكومات، إذ لا بد أن يكون تصميم المشروعات ودعم تنفيذها متسقاً مع تلك القدرة. ولا يزال السياق القطري عاملاً مهماً في تحديد أداء المشروعات، ويحتاج الصندوق إلى نهج أكثر تميُّزاً إزاء التوفيق بين مجموعة من السياقات القطرية الشديدة التباين.

ويمثّل حوار السياسات موضوع التعلُّم في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لهذه السنة. ويزداد الاعتراف بحوار السياسات كعنصر رئيسي في نموذج عمل الصندوق. ويُعَدّ الحوار على المستوى العالمي والإقليمي مُرضياً بشكل عام. وتوجد على المستوى القطري أمثلة لدور الصندوق الإيجابي في حوار السياسات، وإن كانت كلها أمثلة عرضية. ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى عدم الوضوح الكافي في تحديد ما يعنيه، "حوار السياسات" بالنسبة للصندوق؛ وأهداف الصندوق الطموحة على صعيد السياسات؛ وتحديات تحقيق تغيير في السياسات لصالح الفقراء؛ وعدم كفاية القدرات والمهارات والموارد والحوافز والمساءلة.

وتوحي المقارنة المعيارية الخارجية أن أداء العمليات المموّلة من الصندوق منذ عام 2000 أفضل كثيراً من أداء مصرف التنمية الآسيوي في إقليم آسيا والمحيط الهادي، ويشبه عموماً أداء عمليات البنك الدولي في العالم. ويتضح من البيانات أن أداء العمليات التي يدعمها الصندوق في أفريقيا أفضل من أداء عمليات مصرف التنمية الأفريقي. وتكشف المقارنة المعيارية الداخلية عن أن تحسين النتائج في أفريقيا الغربية والوسطى في حاجة إلى اهتمام أكبر حيث يصل الأداء إلى أدنى مستوياته مقارنة بالأقاليم الأخرى.

وتقدِّم إدارة الصندوق سنوياً ردّاً خطّياً على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق (https://webapps.ifad.org/members/eb/107/docs/EB-2012-107-R-7-Add-1.pdf). ويُعرَض هذا الردّ على المجلس التنفيذي. وفي عام 2012، أشاد أعضاء المجلس بالوثيقة الجيدة التي أعدها مكتب التقييم المستقل وأثنوا على التعليقات الخطّية التي قدّمتها الإدارة. وأعربت الإدارة أيضاً على وجه الخصوص عن رضائها عن تقرير هذا العام.

وطرحت في ردود الإدارة على تقرير عام 2012 بعض القضايا المنهجية، إذ أشارت الإدارة إلى أن المشروعات التي تضمها عيّنة مشروعات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق في أي سنة معيّنة لا تعبر تعبيراً حقيقياً عن "مجموعة" مشروعات الصندوق. وتختلف كثيراً الخصائص الإحصائية لمشروعات العيّنة، وذلك مثلاً من حيث تواريخ الإدراج والإنجاز، ولا تعبِّر

بالتالي عن أي فئة محدّدة من فئات المشروعات. ومن شأن ذلك أن يجعل تحليل الاتجاهات محفوفاً بالمخاطر وغير موثوق بالرغم من أن إدراج تقارير إنجاز المشروعات يسمح بتوسيع حجم العيّنة التي تستند إليها استنتاجات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وبالتالي زيادة قوة هذه الاستنتاجات بصورة عامة. ويتفق مكتب التقييم المستقل ودائرة إدارة البرامج حالياً على أن المجموعة الأخيرة من تقارير إنجاز المشروعات التي استعرضتها الدائرة ستُدرج في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

ولاحظت الإدارة أيضاً أن تقارير إنجاز المشروعات التي تُستخدَم كأساس تنطلق منه الكثير من عمليات التقييم تصدرها الدول الأعضاء المقترضة ومتفاوتة في جودتها. ويولي الصندوق أولوية عليا لدعم الملكية القطرية في عملية التنمية وسيواصل بناء قدرة الحكومات في هذا المضمار.

وكررت الإدارة ما ذكرته في عام 2011 من أن جودة رصد وتقييم المشروعات لا تزال ضعيفة، وإن كانت آخذة في التحسُّن. ولا يزال هذا الضعف يؤثّر على جودة تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التقييم التي يجريها مكتب التقييم المستقل.

وفي إطار التوجُّه نحو تيسير تقاسم المعرفة، نشرت إدارة الصندوق نسخاً إلكترونية على شبكة الإنترنت شملت 150 موجزاً للمشروعات المنجزة وتقارير إنجازها وتصنيفات أدائها. وتماشياً مع سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق، أصبحت هذه التقارير متاحة الآن لعموم الجمهور ولم تعد مقصورة على موظفي الصندوق.

أنشطة التقييم الأخرى في عام 2012

بالإضافة إلى التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، أجرى مكتب التقييم المستقل تقييمين على مستوى المؤسسة، وأربع توليفات تقييمية، وسبعة تقييمات لبرامج قطرية، وتسعة تقييمات لأداء المشروعات، و21 عملية تحقّق من تقارير إنجاز المشروعات.

وسيتم الانتهاء في عام 2013 من إجراء تقييمين مؤسسيين، يتناول أحدهما كفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يموّلها، ويقيّم الآخر سياسة الإشراف ودعم التنفيذ. وعُرضت على لجنة التقييم في الصندوق الاستنتاجات المتعلقة بالفعالية ونُوقِشت في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وسوف يُعرض التقرير النهائي على اللجنة وعلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2013. وسوف تُعرض نتائج تقييم الإشراف ودعم التنفيذ على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2013.

وتمثّل التوليفة التقييمية مُنتَجاً جديداً ييسر التعلُّم واستخدام استنتاجات التقييم على نطاق أوسع عن طريق تحديد ورصد ما يتراكم من معارف بشأن المواضيع والاستنتاجات المشتركة في مجموعة من الحالات. ونشر المكتب أول تقرير تجميعي تناول تقييم الإشراف المباشر ودعم التنفيذ، وانتهى من تقريرين آخرين عن دور التعاونيات في التنمية الريفية وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. وأعد المكتب تقريراً تجميعياً عن التمايز بين الجنسين تلبية لطلب فريق التعاون في مجال التقييم التابع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

وبدأ في عام 2012 تقييم البرامج القطرية في كل من إكوادور وإندونيسيا ومدغشقر، وسيجري الانتهاء منها في عام 2013. وتم الانتهاء خلال السنة من تقييم أربعة برامج قطرية أخرى في الأردن ومالي ونيبال وأوغندا.

وفي الأردن، موّل الصندوق مبادرات هامة تتماشى مع الأولويات الوطنية، وتشمل تلك المبادرات صون التربة والمياه ودعم موارد الرزق الريفية غير الزراعية من خلال الائتمانات. على أن التقييم كشف عن أن البرامج التي يدعمها الصندوق لم تحقق الهدف الاستراتيجي الشامل المحدّد في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمتمثّل في الوصول إلى السكان الفقراء. ويتميز الأردن بطابعه الحضري، وهو بلد متوسط الدخل ولديه عدد صغير من السكان الريفيين الفقراء، وتقل فيه فرص النمو على النطاق الصغير في الزراعة البعلية. وبالنظر إلى السياق السائد في البلد والإنجازات السابقة المحدودة، لفت التقييم انتباه الصندوق والحكومة الأردنية إلى ضرورة اتخاذ قرارات هامة بشأن الشراكة.

وفي مالي، تحسَّن أداء البرنامج في أثناء فترة التقييم (2007–2011) حيث بات تصميم المشروعات أكثر توافقاً مع إطار اللامركزية وآليات التمويل، وعلاقات الشراكة الأوسع التي تشترك فيها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. على أن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابقة لم تحرص بالقدر الكافي على مراعاة التوزيع الجغرافي للفقر والكثافة السكانية ومخاطر النزاع في الأنحاء الشمالية من البلد، وأثّر ذلك بالتالي على كفاءة وفعالية العمليات. وازداد السياق القطري سوءاً منذ ذلك الحين بعد تدهور الحالة الأمنية في أعقاب الانقلاب الذي وقع في مارس/آذار 2012 والتدخل العسكري في يناير/كانون الثاني 2013.

وفي نيبال، صَنَّف تقييم البرنامج القطري تعاون الصندوق مع الحكومة خلال السنوات الأربع عشرة السابقة بأنها مرضية إلى حد ما. وأشار التقييم إلى الإنجازات الملحوظة في تعزيز الحراجة الإيجارية باعتبارها أداة مبتكرة وفعّالة في الحدّ من الفقر والحفاظ على البيئة. ولاحظ التقييم في الوقت ذاته جوانب الضعف خاصة في مجال التمويل الريفي، وشدّدوا أيضاً على أهمية تعزيز الأنشطة غير الإقراضية والشراكات.

وفي أوغندا، يتمتع الصندوق بشراكة قوية مع الحكومة، وتركّز هذه الشراكة على تحقيق اللامركزية في عمليات التنمية وزيادة الدخل بين الفقراء من نساء ورجال الريف. ومن الإنجازات الهامة ذلك التشجيع المبتكر للشراكات بين القطاعين العام والخاص في القطاع الفرعي لزيت النخيل. وسوف يتعين على الصندوق والحكومة من الآن فصاعداً معالجة القضايا المتصلة بتنمية سلاسل القيمة، وحوار السياسات، وتوسيع النطاق، وإدارة البرنامج القطري.

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

يوزِّع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء موارد قروض الصندوق ومنحه القطرية على البرامج القطرية، بما فيها منح إطار القدرة على تحمُّل الديون. وتُخصّص الموارد على أساس عدد السكان ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وأداء البلد المعني. ويُستخدَم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في العديد من مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

وقد أجرينا في الفصل الرابع من عام 2012 تحديثاً لبيانات الحافظة وأداء القطاع الريفي ودرجات البلدان لعام 2012. وتُعبِّر درجات البلدان النهائية لعام 2012 والموارد المخصصة لها في عام 2013 عن آخر البيانات التي قُمنا بتحديثها. واستضاف البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية الاجتماع التقني الثامن لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عُقد في واشنطن العاصمة في يونيو/حزيران 2012. وفي معرض تلخيص حالة التنفيذ، لاحظ المشاركون أن النظام الحالي يعمل عموماً بشكل جيّد.

وتدخل جميع القروض والمنح القطرية التي عُرضَت على المجلس التنفيذي للموافَقة عليها في عام 2012 ضمن حدود الموارد المخصصة للبلدان خلال دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة السنوات الثلاث (2010–2012).

إصلاح الموارد البشرية من أجل تمكين البشر وتحقيق النتائج

واصلنا طيلة عام 2012 المضي قُدماً في جدول أعمال التغيير والإصلاح في الصندوق حيث قُمنا بصياغة خطة استراتيجية لقوة العمل كجزء من الهدف الشامل لمواءمة الموارد مع الأهداف التشغيلية.

واستعرضنا وأعدنا إصدار النظام الإداري للموظفين وإجراءات تنفيذ الموارد البشرية من أجل زيادة وضوح العمليات والإجراءات الرئيسية أمام الإدارة والموظفين وتشجيع الشفافية. وفي إطار التنقيح العام للوائح وإجراءات الموارد البشرية في الصندوق، انتهينا أيضاً من إعداد كتيِّب لوائح غير الموظفين لإدراجه في الإطار الجديد لإدارة الموارد البشرية.

وينظِّم النظام الإداري الجديد وإجراءات التنفيذ هذا المجال الحاسم باتباع نهج عملي وصيغة سهلة الاستخدام.

واستجابة لاستعراض خارجي أُجري في عام 2010 لتعويضات واستحقاقات موظفي الصندوق، أجرى فريق من الخبراء الاستشاريين مراجعة للوظائف وفقاً للممارسات المعيارية المتبعة في تقييم الوظائف الفنية وباستخدام نظام تصنيف الوظائف المستخدم في لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأيّدت نتائج المراجعة تخطيطنا الاستراتيجي لقوة العمل وعمليات التخطيط المتوسطة الأجل في عام 2012. وشاركنا أيضاً في استقصاء مرتبات فئة الخدمات العامة الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية وشمَل وكالات روما الثلاث.

وأصدرنا خطوطاً توجيهية جديدة لإدارة الأداء، وأصبحت عملية الأداء الإلكتروني في عام 2012 أكثر كفاءة وأقل استهلاكاً لوقت جميع الموظفين مقارنة بما كان عليه الحال في عام 2011 بعد ترشيد إجراءات استعراض نهاية السنة.

وفي يوليو/تموز 2012، افتتحنا مشروعاً إطارياً للجوائز والتقدير من أجل تحسين قدرة الصندوق على اجتذاب الموظفين الموهوبين والإبقاء عليهم وحفزهم. وسوف يشمل الإطار المحسَّن في عام 2014 جوائز نقدية وغير نقدية وشكلاً ما من أشكال تحديد الأجر على أساس الأداء.

ونشجِّع منذ إطلاق برنامج التدريب المعزّز في ديسمبر/كانون الأول 2011 تعيين شباب الموظفين الفنيين الموهوبين من جميع أنحاء العالم من أجل تحسين التوزيع الجغرافي للموظفين في الصندوق.

وبدأ في 30 يناير/كانون الثاني 2012 استخدام تطبيق حاسوبي جديد يربط بين قاعدة بيانات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ونستطيع

من خلال ذلك التطبيق زيادة كفاءة وفعالية شعبة الموارد البشرية وتقليص تكاليف المعلومات والتخلّص من الإجراءات الورقية.

ولا يزال حضور الصندوق في الميدان آخذاً في الاتساع (انظر الخريطة في الصفحة 7). وأصدرنا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 عقوداً (بما فيها العقود التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن الصندوق) لصالح 60 موظفاً وطنياً وموظفين من فئة الخدمات العامة في 34 موقعاً في الأقاليم التي نعمل فيها. وعلاوة على ذلك، أصدرنا عقوداً تغطّي 23 موظفاً فنياً دولياً في المكاتب القطرية للصندوق، بما في ذلك 5 مهنيين مزاملين في 17 موقعاً.

وفي إطار جهودنا لتحقيق التكامل بين الموظفين على كافة المستويات في الصندوق، أجرينا برنامجين تعريفيين لمدة أسبوع في روما شارك فيهما ما مجموعه 17 موظفاً من الميدان و28 موظفاً من المقر الرئيسي للصندوق.

ونقوم أيضاً بتعزيز سياسة تناوب الموظفين لزيادة إمكانية التنقّل وتحسين الفعالية والكفاءة. وفي عام 2012، بلغ مجموع عدد حالات التناوب الداخلي 52 حالة، و5 تنقُّلات خارج الصندوق. وسوف نواصل المشاركة في اتفاق الأمم المتحدة المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم الذي جرى تنقيحه في عام 2012.

وفيما يلي أعداد الموظفين وإحصاءاتهم حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012:

- مجموع عدد الموظفين 538 موظفاً، بمن فيهم موظفو مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ومن بين هؤلاء الموظفين يندرج 312 موظفاً ضمن فئة الموظفين الفنيين الوطنيين فما فوقها، و226 موظفاً ضمن فئة الخدمات العامة.
- تشمل فئة الموظفين الفنيين والموظفين الوطنيين فما فوقها، موظفين وطنيين من 82 دولة عضواً. وتمثّل النساء 43 في المائة من موظفي هذه الفئة، بينما تبلغ نسبتهن 81 في المائة في فئة الخدمات العامة. وتشكّل النساء عموماً 59 في المائة من موظفي الصندوق.

ميولي نيامبي، عضو في جماعة مزارعي البستنة في ليندا، يُعنى بمحصول الطماطم في صوبة بالقرب من بلدة ليفينغستون

زامبيا – برنامج التمويل الريفي

©IFAD/Siegfried Modola

بيانات التمويل وتعبئة الموارد

تتضمن الجداول والأشكال البيانية الواردة في هذا الفصل بيانات مفصَّلة عن الحافظة الجارية والتراكمية للصندوق. ويتضمن أيضاً الجدول 1 والأشكال البيانية 1، 2، و3 (في صدر هذا التقرير) الأرقام الرئيسية.

الموارد الأساسية والأموال المتممة في عام 2012

يستمد الصندوق تمويله من عدة مصادر تشمل رأسماله الأوَّلي، وإيرادات استثماراته، وتدفقات القروض العائدة، ومساهمات الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف. ويحصل الصندوق على هذه المساهمات من دوله الأعضاء من خلال التجديد المنتظم لموارده كل ثلاث سنوات وفي شكل أموال متممة.

التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015)

بدأ انعقاد اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق في عام 2011. ووافقت الدول الأعضاء في الصندوق على أن يكون المستوى المستهدف للمساهمات الجديدة 1.5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعات الزراعة والتنمية الريفية في العالم النامي. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 25 في المائة على المستوى المستهدف لفترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، وسوف يساعد على تمويل برنامج من القروض والمِنح تبلغ قيمته 2.95 مليار دولار أمريكي على امتداد فترة التجديد التاسع للموارد. وسوف يوجَّه الصندوق ما يتراوح بين 40 و50 في المائة من هذه الموارد إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

ودخل التجديد التاسع لموارد الصندوق طور التنفيذ في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 بفضل التزام الدول الأعضاء في الصندوق. وبموجب لوائح مجلس محافظي الصندوق فإن تجديد الموارد يدخل حيز النفاذ عندما يتلقى الصندوق نصف الأموال التي تتعهد بها الدول الأعضاء.

وبحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول، كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بما مجموعه 1 386 مليون دولار أمريكي تمثل 92 في المائة من المستوى المستهدف لتجديد الموارد. وبلغ مجموع قيمة وثائق المساهمات المودعة 1 001 مليون دولار أمريكي، وبلغت المدفوعات الفعلية 406 ملايين دولار أمريكي (29 في المائة من التعهدات). وكانت المدفوعات الفعلية خلال نفس الفترة من التجديد الثامن للموارد قد بلغت 278 مليون دولار أمريكي (26 في المائة من التعهدات).

وتبلغ النسبة المستهدفة للتمويل المشترك في فترة التجديد التاسع للموارد: 1: 1.6 ويعني ذلك أن برنامج القروض والمِنح (2.95 مليار دولار أمريكي) إلى جانب التمويل المشترك والمساهمات المحلية من الكيانات العاملة في الدول الأعضاء النامية، والأموال التي يديرها الصندوق لصالح جهات أخرى سيبلغ مجموع قيمتها 7.9 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات.

وفي إطار جهودنا لتحديد مصادر جديدة للتمويل، أنشأنا مكتب الشراكات وتعبئة الموارد في عام 2012. وقمنا في يونيو/حزيران بتنظيم مائدة مستديرة لمناقشة موضوع "تعبئة الموارد لبرامج الصندوق: مصادر بديلة وطرائق مبتكِرة". وحضر المائدة المستديرة أكثر من 50 مشاركاً من خارج الصندوق يمثلون طائفة عريضة من المؤسسات التي تراوحت بين المصارف المركزية ووزارات المالية ومؤسسات التمويل الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة وبيوت الخبرة والمصارف التجارية وصناديق الاستثمارات المؤثرة. واستجابت المائدة المستديرة لتوجيه صدر في فبراير/شباط 2012 لإدارة الصندوق من مجلس محافظيه بشأن استطلاع نطاق زيادة التمويل من مصادر بديلة. وكانت تلك المناسبة بداية للانطلاق في جُهد متعدد السنوات لبحث آفاق جديدة لدعم عملنا في الحد من الفقر الريفي.

التجديد الثامن لموارد الصندوق (2010-2012)

انتهت فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. وبحلول ذلك التاريخ، كانت الدول الأعضاء في الصندوق قد تعهدت بما مجموعه 1 056 مليون دولار أمريكي تمثل 88 في المائة من المستوى المستهدف. وبلغ مجموع وثائق المساهمات المودعة 1 048 مليون دولار أمريكي، وبلغت المدفوعات الفعلية 1 048 مليون دولار أمريكي (99 في المائة من التعهدات).

واستطاع برنامج عمل الصندوق الذي بلغت قيمته 3 مليارات دولار أمريكي على امتداد السنوات الثلاث التي استغرقتها فترة التجديد الثامن للموارد، إلى جانب التمويل المشترك، أن يحقق ما مجموعه 7.5 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في التنمية الزراعية والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي.

الأموال المتممة

الأموال المتممة هي موارد تقدَّم إلى الصندوق بالإضافة إلى المساهمات العادية في تجديد الموارد لدعم مبادرات ومشروعات محددة على النحو المبيَّن في الاتفاق ذي الصلة بين الصندوق والجهات المانحة.

وشملت الاتفاقات الرئيسية التي وقِّعت خلال عام 2012 كلاً من المفوضية الأوروبية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وحكومات كل من فرنسا وجمهورية كوريا وسويسرا. وتدعم هذه الاتفاقات شراكات الصندوق مع منظمات المزارعين، وإدارة الموارد الطبيعية ومخاطر الطقس، وتنمية سلاسل القيمة، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية الريفية. وعُين الصندوق أيضاً كياناً إشرافياً وقناة تمويلية للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي تبلغ قيمته 30 مليون دولار أمريكي في بوروندي.

وإجمالاً، تلقى الصندوق في عام 2012 ما قيمته 42.7 مليون دولار أمريكي من الأموال المتممة بموجب اتفاقات موقعة في عام 2012 والسنوات السابقة (الجدول 3). ولا يشمل هذا الرقم التمويل المقدَّم لبرنامج الموظفين المهنيين المزاملين أو تمويل المؤسسات التي يستضيفها الصندوق.

الحافظة الجارية

استمر نمو حافظة برامجنا ومشروعاتنا الجارية في عام 2012 (الشكل البياني 1). ووصل عدد البرامج والمشروعات الجارية في نهاية السنة إلى 255 برنامجاً ومشروعاً في جميع أنحاء العالم استثمر فيها الصندوق ما قيمته 5.3 مليار دولار أمريكي (الجدول 4) مقابل 238 برنامجاً ومشروعاً جارياً في نهاية عام 2011 بما قيمته 4.5 مليار دولار أمريكي من التمويل المقدَّم من الصندوق. وفي عام 2012، بلغ عدد البرامج والمشروعات الجارية في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى وإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية معاً 111 برنامجاً ومشروعاً بما مجموع قيمته 2.3 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات.

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق

يضاعف التمويل المشترك الذي يقدمه شركاؤنا قيمة التدخلات الإنمائية التي ندعمها. ويشمل ذلك موارد الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمساهمات المحلية من الحكومات المتلقية والمشاركين في المشروعات أنفسهم. ويبين الشكل البياني 9 توزيع هذه الموارد حسب نوع التمويل المشترك الخارجي للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق والتي تمت الموافقة عليها في عام 2012.

الجدول 3

مُجمل الأموال المتممة للمساعدة المواضيعية والتقنية والتمويل المشترك في عام 2012

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

الجهة المانحة	المساعدة المواضيعية والتقنية	التمويل المشترك (بعد استبعاد التمويل المشترك الموازي)	المجموع
مرفق الأغذية	-	*0.7*	
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية	-	*15.4*	
منظمات المزارعين	*5.8*		
إريتريا	-	*1.2*	
اليمن	-	*1.2*	
مرفق المساعدة التقنية	*1.8*	-	
مبادرة الخدمات المالية البريدية الأفريقية	*2.6*	-	
مجموع المفوضية الأوروبية	**10.2**	**18.5**	**28.7**
الدانمرك: أرمينيا وجمهورية مولدوفا	-	3.6	3.6
فنلندا	0.7	1.6	2.3
هولندا	-	2.2	2.2
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي: إشراف بوروندي	1.5	-	1.5
سويسرا	1.2	-	1.2
لكسمبرغ: مرفق تمويل التحويلات المالية	1.0	-	1.0
صندوق الأوبك للتنمية الدولية: الصومال	-	0.6	0.6
إيطاليا: فيبت نام	-	0.5	0.5
جمهورية كوريا	0.5	-	0.5
الجمعية التعاونية الأوروبية لتجار التجزئة المستقلين	0.4	-	0.4
التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا: مرفق المساعدة التقنية	0.2	-	0.2
المجموع[1]	**15.7**	**27.0**	**42.7**

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

واتسمت المساهمات المقدمة إلى الصندوق من جهات مانحة ثنائية بنمو قوي ومطرد في السنوات الأخيرة، إذ ازدادت من 13.3 مليون دولار أمريكي في عام 2008 إلى 183 مليون دولار أمريكي في عام 2012 (الجدول 1). وقدَّم المانحون الثنائيون هذه السنة وللمرة الأولى أكبر جزء من التمويل المشترك للبرامج والمشروعات الجديدة المعتمدة.

ويصنِّف الشكل البياني 10 الجهات المانحة الثنائية التي شاركت في تمويل برامج ومشروعات بمبادرة من الصندوق، وتأتي على رأسها إسبانيا وهولندا وبلجيكا التي قدَّمت معاً أكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك الثنائي المقدَّم إلى مشروعات بمبادرة من الصندوق بما قيمته 1 مليار دولار أمريكي منذ بداية عملنا في عام 1978.

ويعرض الشكل البياني 11 أكبر 15 جهة متعددة الأطراف شاركت في تمويل برامج ومشروعات بمبادرة من الصندوق حتى الآن. ويأتي على رأسها صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي،

الجدول 4
حافظة البرامج والمشروعات الجارية حسب الإقليم[أ]
في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2012

	عدد البرامج والمشروعات	التمويل المقدَّم من الصندوق[ب] (ملايين الدولارات الأمريكية)
أفريقيا الغربية والوسطى	55	966.7
أفريقيا الشرقية والجنوبية	56	1 368.7
آسيا والمحيط الهادي	59	1 592.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	39	574.1
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	46	787.7
المجموع[ج]	**255**	**5 290.1**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] تتألف الحافظة الجارية من البرامج والمشروعات المعتمدة التي دخلت حيز التنفيذ ولكنها لم تُنجز حتى الآن.

[ب] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وهذه المبالغ تشمل القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح مكونات البرامج والمشروعات الاستثمارية، ولا تشمل أموال المنح غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ج] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 5
تمويل البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 1978-2012
المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	1999-1978	2005-2000	2010-2006	2011	2012	2012-1978
الصندوق[أ، ب]	6 518.3	2 400.9	3 056.0	951.8	988.2	13 915.2
تمويل مشترك[ج]	5 864.0	1 092.0	1 800.9	412.2	458.5	9 627.6
تمويل محلي	7 006.1	1 687.4	2 141.8	834.3	600.1	12 269.6
المجموع[د، هـ]	**19 388.3**	**5 180.3**	**6 998.7**	**2 198.3**	**2 046.8**	**35 812.4**
عدد البرامج والمشروعات[و]	551	152	154	34	33	924

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات قروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح المكونات، ولا تشمل المنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ب] تشمل الأرقام التمويل المقدَّم من الصندوق إلى البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية من إندونيسيا المعتمد في عام 2008.

[ج] تشمل التمويل المشترك الذي ربما لم يكن قد تأكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[د] مجموع المبالغ قد يشمل التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل.

[هـ] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[و] لا يشمل البرامج والمشروعات التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

الشكل البياني 9
التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 2012
الحصة من المجموع البالغ 458.5 مليون دولار أمريكي[أ]

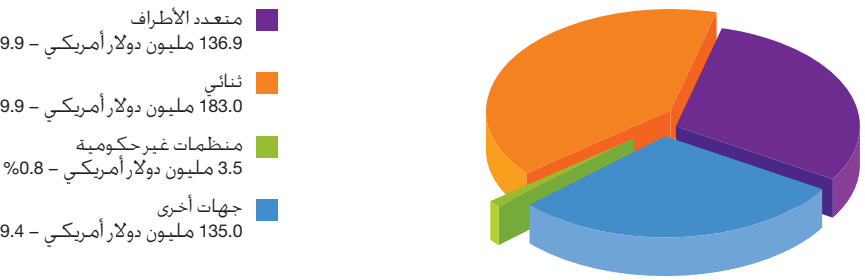

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 10

التمويل المشترك من الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978-2012[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

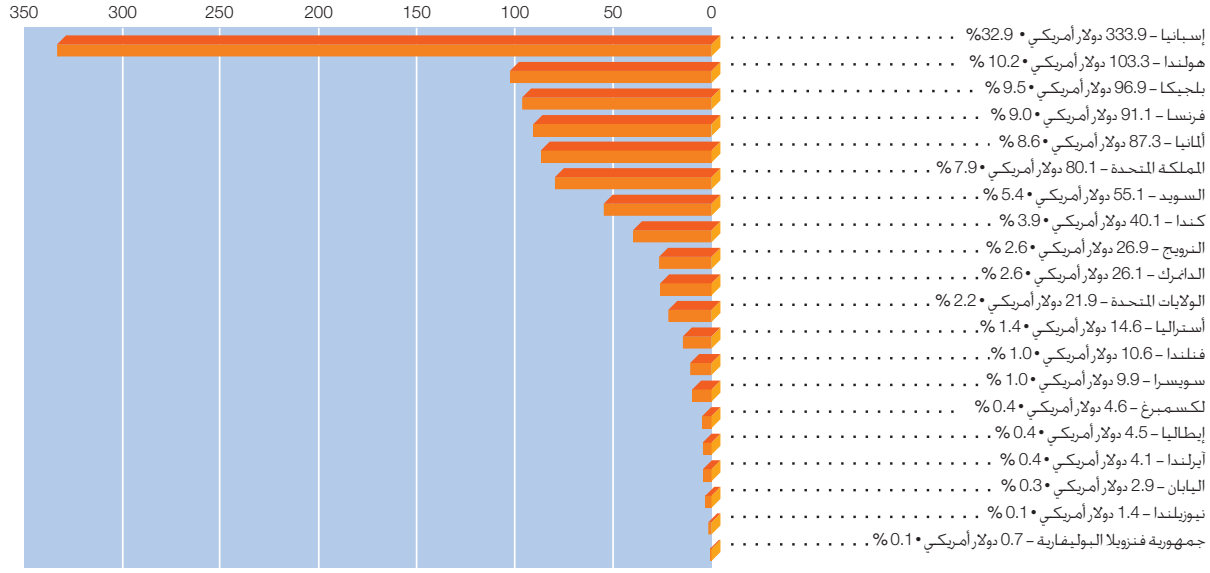

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع عُرض على المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية المبيَّنة في هذا الشكل حصة كل جهة ثنائية من مجموع التمويل المشترك الثنائي البالغ 1 016 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات الثنائية في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

الشكل البياني 11

التمويل المشترك من جهات مانحة متعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978-2012[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

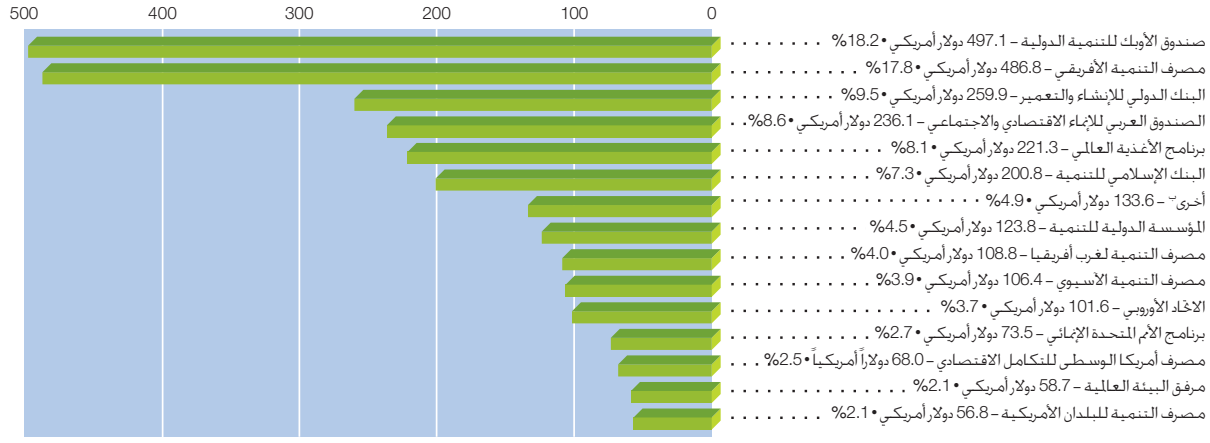

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع عُرض على المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية المبيَّنة في هذا الشكل حصة كل جهة متعددة الأطراف من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 2 732.9 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات المتعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

[ب] تشمل الجهات الأخرى المشاركة في التمويل كلاً من الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وصندوق أفريقيا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومؤسسة تنمية الأنديز، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف الاستثمار والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (التابع لمجموعة البنك الدولي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقدَّمت هذه الجهات معاً أكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف الذي بلغ 2.7 مليار دولار أمريكي.

ووافق المجلس التنفيذي في عام 2010 على إنشاء حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي. ويتألف هذا الحساب من قرض من الحكومة الإسبانية قيمته 285.5 مليون يورو (400 مليون دولار أمريكي) ومنحة قيمتها 14.5 مليون يورو (20.3 مليون دولار أمريكي). وكان المجلس قد وافق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 على تمويل قدره 246.9 مليون يورو من حساب الأمانة لتوسيع نطاق مشروعات يدعمها الصندوق: 9 مشروعات في أمريكا اللاتينية والكاريبي (121.7 مليون يورو)، و3 مشروعات في أفريقيا الغربية والوسطى (28.1 مليون يورو)، و3 مشروعات في أفريقيا الشرقية والجنوبية (40.4 مليون يورو)، و2 في آسيا والمحيط الهادي (27.7 مليون يورو)، و3 مشروعات في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا (29 مليون يورو).

أولويات التمويل القطري والإقليمي

ما زلنا نوجه أولوية المساعدة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي ينخفض فيها مستوى الأمن الغذائي. وخصصنا 70.8 في المائة من تمويل البرامج والمشروعات في عام 2012 لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة)، و44.5 في المائة لأقل البلدان نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة. وعلى الجانب الإقليمي، حصل الإقليمان الفرعيان اللذان يغطيهما الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على 40 في المائة من التمويل الجديد للبرامج والمشروعات في عام 2012 (الشكل البياني 12). ويبين الجدول 6 التمويل حسب الإقليم منذ عام 1978.

الشكل البياني 12

التوزيع الإقليمي للتمويل المقدَّم من الصندوق للبرامج والمشروعات المعتمدة في عام 2012[1]

الحصة من المجموع البالغ 988.2 مليون دولار أمريكي

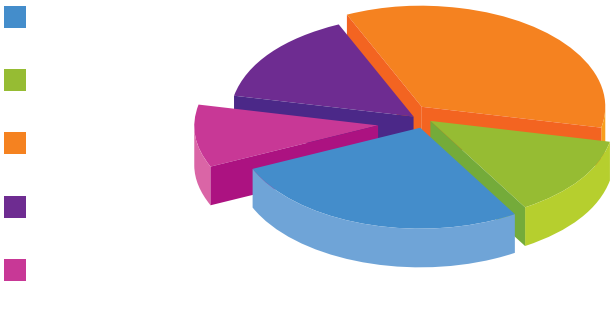

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير لرئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح المكونات. ولا يشمل المنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

الجدول 6

تمويل البرامج والمشروعات حسب الإقليم، 1978-2012[1،ب]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	1999-1978	2005-2000	2010-2006	2011	2012	2012-1978
أفريقيا الغربية والوسطى						
مجموع المبلغ	1 127.2	449.2	505.3	173.1	268.9	2 523.6
عدد البرامج والمشروعات	120	35	32	9	7	203
أفريقيا الشرقية والغربية						
مجموع المبلغ	1 120.9	468.9	806.8	223.6	130.9	2 751.1
عدد البرامج والمشروعات	100	30	33	5	4	172
آسيا والمحيط الهادي						
مجموع المبلغ	2 136.9	728.2	934.4	330.8	345.1	4 475.4
عدد البرامج والمشروعات	139	37	35	9	10	230
أمريكا اللاتينية والكاريبي						
مجموع المبلغ	1 036.4	349.7	352.8	70.6	149.6	1 959.2
عدد البرامج والمشروعات	99	20	26	4	8	157
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا						
مجموع المبلغ	1 096.9	404.9	456.7	153.6	93.9	2 206.0
عدد البرامج والمشروعات	93	30	28	7	4	162
مجموع التمويل المقدَّم من الصندوق[ج]	**6 518.3**	**2 400.9**	**3 056.0**	**951.8**	**988.2**	**13 915.2**
مجموع عدد البرامج والمشروعات[د]	**551**	**152**	**154**	**34**	**33**	**924**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح المكونات. ولا يشمل المنح الأخرى المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ب] مجموع المبالغ قد يشمل التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل.

[ج] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[د] لا يشمل البرامج والمشروعات التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

التمويل حسب القطاع الفرعي

يتبيَّن من استثمارات الصندوق حسب القطاع الفرعي أن تمويل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية يتصدَّر أولوياتنا، حيث استثمرنا أكثر من 30 في المائة من موارد الحافظة الجارية في دعم أنشطة هذه الفئة (الشكل البياني 13). ويعبِّر ذلك عن التزامنا الأساسي بتمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء من تحقيق زيادة مستدامة في مستوى إنتاجيتهم وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وتمثل الخدمات المالية الريفية والأسواق وما يتصل بها من بنية أساسية 15 في المائة من الأموال المستثمرة. ويساهم هذان القطاعان الفرعيان بدور مهم في دعم النمو الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية.

تخصيص التمويل للبرامج والمشروعات حسب الوسائل والشروط[9]

بالرغم من أن القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية لا تزال تمثل الجانب الأكبر من تمويلنا للبرامج والمشروعات الاستثمارية، فقد شهد عام 2012 زيادة حادة في قيمة القروض المقدمة بشروط عادية وقيمة منح إطار القدرة على تحمل الديون (الجدول 7).[10] ووزِّع التمويل الجديد المقدَّم خلال السنة بالتساوي تقريباً بين هذه الأنواع الثلاثة من الاستثمارات: استأثرت القروض التيسيرية للغاية بنسبة 33 في المائة، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون بنسبة 32 في المائة، والقروض العادية بنسبة 30 في المائة (الشكل البياني 14)، وأما القروض المقدَّمة بشروط متوسطة فهي تمثل 4 في المائة من المجموع.

وكحصة من حافظة تمويلنا التراكمي منذ عام 1978، تمثل القروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية ومنح إطار القدرة على تحمل الديون 74 في المائة تقريباً من المجموع، بأكثر من ثلثي المستوى المستهدف المحدد في سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق. ويبين الجدول 8 استثماراتنا حسب الشروط والأقاليم.

الشكل البياني 13

تمويل الحافظة الجارية حسب القطاع الفرعي (في نهاية 2012)

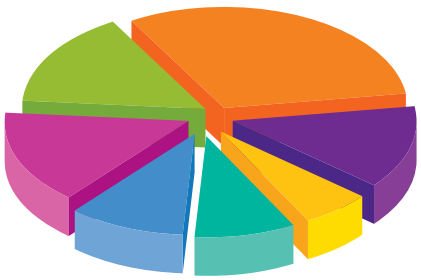

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري، والمراعي، ومصايد الأسماك، والبحوث، والإرشاد، والتدريب.

[2] تشمل القطاعات الأخرى الاتصالات، والثقافة والتراث، والتخفيف من الكوارث، وإنتاج الطاقة، والرصد والتقييم، والإدارة والتنسيق، والإدارة في أعقاب الأزمات.

الشكل البياني 14

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2012

الحصة من المجموع البالغ 968 مليون دولار أمريكي[1]

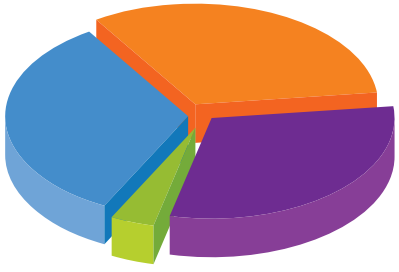

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي، وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ومنح إطار القدرة على تحمل الديون.

[9] يقصد بهذه الوسائل والشروط ما يقدمه الصندوق إلى البلدان المتلقية من قروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون. وهذه الوسائل والشروط ليست مرتبطة بالشروط والأحكام المفروضة على الحدود الائتمانية المقدَّمة من خلال البرامج والمشروعات.

[10] يقدِّم الصندوق قروضه بأربعة أنواع مختلفة من شروط الإقراض: قروض بشروط تيسيرية للغاية لا تُدفع عنها أي فوائد، ولكن يفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة وتسدَّد على 40 سنة؛ وقروض بشروط متشددة لا تُدفع عنها أي فوائد ويفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة وتسدَّد على 20 سنة؛ وقروض بشروط متوسطة تدفع عنها رسوم فائدة متغيرة تعادل 50 في المائة من سعر الفائدة المرجعي وتسدد على 20 سنة؛ وقروض بشروط عادية تدفع عنها فائدة متغيرة تعادل سعر الفائدة المرجعي وتسدد على فترة تتراوح بين 15 و18 سنة.

الجدول 7

مُجمل قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2012[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	1999-1978	2005-2000	2010-2006	2011	2012	2012-1978
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	-	-	502.8	196.9	313.1	1 012.8
عدد المِنح	-	-	49	16	17	82
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	4 415.1	2 011.3	1 930.1	493.7	321.0	9 171.2
عدد القروض	391	128	111	24	19	673
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	-	-	13.5	32.1	-	45.6
عدد القروض	-	-	1	2	-	3
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	1 404.0	166.7	242.4	137.1	40.4	1 990.6
عدد القروض	120	11	13	3	4	151
قروض بشروط عادية						
المبلغ	643.3	230.3	337.0	87.5	293.5	1 591.5
عدد القروض	52	13	26	6	13	110
مجموع المبلغ	**6 462.4**	**2 408.3**	**3 025.8**	**947.2**	**968.0**	**13 811.7**
مجموع عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون[2، 3]	**563**	**152**	**200**	**51**	**53**	**1 019**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وتشمل هذه المبالغ قروض البرنامج العادي، وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تمت الموافقة عليه في عام 2005 لإندونيسيا ويتألف من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1997 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[2] قد يموّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وبالتالي قد يختلف عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج أو المشروعات الواردة في جداول أخرى.

[3] لا يشمل القروض التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

الجدول 8

مُجمل قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، حسب الإقليم، 1978-2012[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	أفريقيا الغربية والوسطى	أفريقيا الشرقية والجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	المجموع
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	350.9	306.8	202.6	30.0	122.5	1 012.8
عدد المِنح	25	20	18	6	13	82
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	2 028.6	2 299.1	3 478.8	416.5	948.3	9 171.2
عدد القروض	192	163	192	42	84	673
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	-	-	-	-	45.6	45.6
عدد القروض	-	-	-	-	3	3
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	105.2	109.0	609.9	488.0	678.5	1 990.6
عدد القروض	11	11	36	51	42	151
قروض بشروط عادية						
المبلغ	21.3	10.7	163.9	1 016.6	378.9	1 591.5
عدد القروض	3	3	4	71	29	110
مجموع المبلغ	**2 505.9**	**2 725.6**	**4 455.2**	**1 951.1**	**2 173.8**	**13 811.7**
النسبة المئوية من مجموع قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون	**18.1**	**19.7**	**32.3**	**14.1**	**15.7**	**100.0**
مجموع عدد القروض[2، 3] ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون	**231**	**197**	**250**	**170**	**171**	**1 019**

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تم اعتماده في 2005 لإندونيسيا من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1979 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[2] قد يموّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وبالتالي قد يختلف عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج والمشروعات الواردة في جداول أخرى.

[3] لا يشمل القروض التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

صرف الأموال

ازدادت الأموال المصروفة من قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون إلى 652.9 مليون دولار أمريكي في عام 2012 مقابل 625.9 مليون دولار أمريكي في عام 2011 (الجدولان 9 و10). وخلال الفترة 1979–2012، بلغ المجموع التراكمي للمبالغ المصروفة من قروض البرنامج العادي 435.2 8 مليون دولار أمريكي تمثل 75 في المائة من الالتزامات الفعلية في نهاية عام 2012 (الجدول 11) مقابل 900.7 7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011، أي ما يمثل74 في المائة من الالتزامات الفعلية.

إدارة السيولة والتدفقات النقدية والسياسات المالية في الصندوق

يتولّى الصندوق إدارة 2.3 مليار دولار أمريكي في إطار برنامج العمل العادي، و0.7 مليار دولار أمريكي بالنيابة عن البرامج التكميلية وحسابات الأمانة وكل أنشطة التدفقات النقدية التشغيلية المتصلة بها.

وسجَّلت المعاملات النقدية في عام 2012 مستويات قياسية بلغت 5.2 مليار دولار أمريكي في إطار البرنامج العادي، و2.3 مليار دولار أمريكي في البرامج التكميلية وحسابات الأمانة. ويُمثِّل ذلك زيادة إجمالية بنسبة 25 في المائة على عام

الجدول 9

القروض المصروفة سنوياً في إطار البرنامج العادي، حسب الإقليم، 1979-2012[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2012-1979
أفريقيا الغربية والوسطى	34.5	48.6	61.4	62.3	57.8	61.8	64.4	66.8	66.0	74.4	94.2	1 232.1
أفريقيا الشرقية والجنوبية	46.9	55.4	70.2	75.9	88.6	89.4	85.4	106.4	99.4	104.3	140.4	1 551.8
آسيا والمحيط الهادي	86.1	78.7	73.1	93.1	127.2	122.0	99.1	129.2	158.0	230.7	172.2	2 920.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	51.4	47.0	49.1	42.3	57.4	63.4	79.1	61.6	64.0	72.9	65.7	1 319.3
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	44.5	56.1	57.6	68.0	55.9	62.1	96.1	73.5	70.1	67.3	61.9	1 411.7
المجموع[2]	**263.4**	**285.8**	**311.4**	**341.6**	**386.9**	**398.7**	**424.1**	**437.5**	**457.5**	**549.6**	**534.5**	**8 435.2**

المصدر: نظام القروض والمنح.

[1] لا ترتبط المبالغ المصروفة إلاّ بقروض البرنامج العادي. ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون.

[2] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 10

المصروفات السنوية من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، حسب الإقليم، 2007-2012

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2007
أفريقيا الغربية والوسطى	-	1.1	1.9	8.5	23.3	36.2	71.1
أفريقيا الشرقية والجنوبية	1.0	3.6	5.2	16.8	27.3	41.7	95.6
آسيا والمحيط الهادي	0.9	1.7	4.6	8.8	13.9	24.3	54.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-	-	0.6	0.9	2.9	6.6	11.0
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا		-	0.9	3.8	7.5	9.1	21.3
عالمية	0.1	0.1	0.6	0.7	1.4	0.5	3.4
المجموع[1]	**2.0**	**6.5**	**13.8**	**39.4**	**76.3**	**118.4**	**256.4**

المصدر: نظام القروض والمنح.

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

2011، وهي زيادة ترجع أساساً إلى استمرار اتساع البرنامج العادي والبرامج التكميلية وأنشطة حسابات الأمانة.

ونفذ الصندوق تماماً خلال السنة بيان سياسة الاستثمار الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2011 (https://webapps.ifad.org/members/eb/104/docs/EB-2011-104-R-43.pdf). وطُرحت عروض جديدة للتعاقد مع مديري الاستثمار الخارجيين بالنسبة لفئات الأصول الحالية والجديدة. وأسفرت هذه العملية عن تعيين أربعة مديرين وأجريت على إثر ذلك عمليات نقل الحوافظ. ونوّعنا أيضاً استثماراتنا بحيث باتت تشمل ديون الأسواق الناشئة المؤهّلة من رتبة الاستثمار والأوراق المالية العالمية المنوّعة ذات العائد الثابت. ورُوجِعت كل الخطوط التوجيهية المتعلقة بالاستثمار وجرت مواءمتها مع بيان سياسة الاستثمار وإطار ميزنة المخاطر.

وقمنا بإعادة تحديد وتعزيز وتوثيق عمليات الخزانة الداخلية وإجراءاتها وأدواتها فيما يتصل بإدارة المخاطر. وتلتزم شعبة خدمات الخزانة في الصندوق بمواصلة تعزيز الكفاءة في أنشطتها على كافة المستويات. وفي هذا الصدد، ساهمت شعبة الخزانة خلال عام 2012 في المرحلة الأولى من مشروع استبدال نظام القروض والمِنح. وعلاوة على ذلك، استعرضت الشعبة العمليات داخل الشُعَب لتحديد حجم التحسينات المطلوبة. وأسفرت عملية الاستعراض عن زيادة ترشيد الأنشطة والعمليات وتقليص المخاطر التشغيلية.

ولا يزال الصندوق يتصدّر الجهود الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لزيادة الكفاءة التشغيلية في خزانات الأمم المتحدة بحكم مشاركته في رئاسة الفريق العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة التابع لشبكة المالية والميزانية. وتتولّى الخزانة في الصندوق استضافة وإدارة الموقع الشبكي لجماعة ممارسي خزانات الأمم المتحدة التي باتت تشكّل المنتدى الرئيسي للتفاعل بين خزانات الأمم المتحدة.

وتماشياً مع الحضور المتزايد للصندوق في البلدان التي نعمل فيها، قدّمت شُعبة الخزانة دعمها إلى المكاتب القطرية في عام 2012 لتيسير المدفوعات المحلية وإدارة الالتزامات الخاصة المتعلقة بالمشتريات التشغيلية. وعقب التشاور مع مصرف ستاندرد تشارترد بنك، قام الصندوق بفتح أول حساب لمكتبه القطري في فييت نام.

وشاركت شُعبة الخزانة في جهود تعبئة الموارد التي يحتاجها الصندوق للاضطلاع بولايته، وشاركت في نقاش المائدة المستديرة التقنية التي عُقدت في يونيو/حزيران (انظر الصفحة 48).

الجدول 11

مبالغ القروض المصروفة في إطار البرنامج العادي، حسب الإقليم وشروط الإقراض، 1979-2012[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	تيسيرية للغاية	متوسطة	عادية	متشددة	المجموع
أفريقيا الغربية والوسطى					
المبلغ	1 156.9	60.3	14.9		1 232.1
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	72.0	100.0	83.1		73.2
أفريقيا الشرقية والغربية					
المبلغ	1 453.4	95.0	3.4		1 551.8
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	72.4	92.5	33.2		73.2
آسيا والمحيط الهادي					
المبلغ	2 502.0	410.3	8.0		2 920.3
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	76.7	84.2	5.0		75.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي					
المبلغ	352.6	401.9	564.8		1 319.3
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	86.4	88.7	61.9		74.6
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا					
المبلغ	798.5	383.3	226.3	3.6	1 411.7
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	91.6	67.3	65.6	8.0	77.2
مجموع المبلغ	**6 623.4**	**1 350.8**	**817.4**	**3.6**	**8 435.2**
مجموع النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	**76.8**	**80.9**	**56.9**	**8.0**	**74.7**

المصدر: نظام القروض والمِنح.

[1] لا ترتبط المبالغ المصروفة من القروض إلاّ بالبرنامج العادي ويُستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، والتمويل من منح إطار القدرة على تحمل الديون.

النهج المتّبع من الصندوق والدعم المقدّم منه لتخفيف أعباء الديون وإدارتها

يساهم تخفيف أعباء الديون وإدارتها بدور رئيسي في الحدّ من الفقر في الكثير من أفقر بلدان العالم. وواصلنا في عام 2012 دعم العمل على الصعيد الدولي في التصدّي لاحتياجات البلدان الفقيرة فيما يتصل بتخفيف أعباء ديونها القائمة من خلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستخدمنا أيضاً إطار القدرة على تحمُّل الديون لضمان عدم تراكم المزيد من الديون على البلدان الضعيفة في المستقبل. وانتهينا خلال السنة من طرح مقتَرحين، أحدهما لتسوية الديون والآخر لإعادة هيكلتها، على التوالي، بالنسبة لكل من كوبا والسودان، بالاستناد إلى الإطار السياساتي للصندوق بشأن إدارة الشراكات مع البلدان المتأخرة عن السداد. ووافق المجلس التنفيذي على المقتَرحين.

ومنذ اتخاذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تمكّنت بلدان كثيرة من تحقيق تقدّم كبير في الحصول على تخفيف لأعباء ديونها. واجتاز أكثر من 93 في المائة من البلدان المستوفية للشروط (35 من بين 39) نقاط اتخاذ القرار التي تؤهّلها للحصول على مساعدة من الصندوق في إطار المبادرة. ووصل ثلاثة وثلاثون بلداً إلى نقطة الإنجاز التي تؤهّل البلد لتخفيض كامل ونهائي لديونه، بينما لا تزال أربعة بلدان في المرحلة المؤقتة بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز.

ووافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2012 على زيادة تخفيف أعباء الديون عند نقطة الإنجاز لكل من كوت ديفوار وغينيا.

وبلغ مجموع التزاماتنا حتى الآن 741.6 مليون دولار أمريكي تقريباً من تخفيف رسوم خدمة الديون بالقيمة الإسمية. وقدّم الصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 ما قيمته 411.9 مليون دولار أمريكي لتخفيف أعباء الديون في البلدان الثلاثة والثلاثين التي وصلت إلى نقطة الإنجاز.

ولا يزال تمكين البلدان من تحمُّل عبء الدَين بعد نقطة الإنجاز يبعث على القلق، لا سيما في أثناء الأزمة المالية الراهنة، وهو ما يؤكّد ضرورة تنفيذ سياسات إقراضية سليمة وتعزيز قدرات البلدان على إدارة دَينها العام. وتعمل الجهات الدائنة المتعدّدة الأطراف المشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون معاً في رصد مستويات تخفيف أعباء الديون من خلال استقصاء سنوي يجريه البنك الدولي. ويشارك الصندوق في هذا الاستقصاء ويعرض كل المعلومات المتعلقة بالديون كجزء من مسؤولياتنا في إطار القدرة على تحمُّل الديون وبالاتصال مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية.

وقدّمنا في عام 2012 ما نسبته 32 في المائة من مجموع قيمة التمويل المعتَمد للبرامج والمشروعات الاستثمارية في شكل مِنَح إطار القدرة على تحمُّل الديون. ووافقنا على سبع عشرة منحة بما مجموع قيمته 313.1 مليون دولار أمريكي (الجدول 7).

جوائز الموظفين

ندعو سنوياً كل موظفينا لاختيار زملائهم الذين يرون أنهم يستحقون اعترافاً خاصاً لمساهماتهم المبتكرة وإنجازاتهم الاستثنائية وأدائهم المتميِّز. وهؤلاء هم الزملاء الذين من خلال تصرفاتهم وسلوكهم يشكّلون باستمرار مصدر إلهام لنا بتفانيهم وحماستهم وتفكيرهم الخلّاق.

وتعترف جوائز الموظفين السنوية في الصندوق بما يقدمه الزملاء من إسهامات استثنائية على ثلاثة محاور: القيادة على أي مستوى في المنظمة؛ وتصميم أو تنفيذ المشروعات أو اتخاذ مبادرات ابتكارية؛ والعمل الفعال في تيسير إحداث تغييرات تحسِّن العمليات التي نمولها.

ونحن نوجِّه تهنئتنا للفائزين بجوائز الموظفين في عام 2012 ونُعرب لهم عن اعتزازنا بمساهماتهم في جهود الصندوق لتهيئة ودعم فرص تمكِّن السكان الريفيين الفقراء من النهوض بسُبل كسب عيشهم وقدرتهم على الصمود والإفلات من براثن الفقر.

الفائزون بجوائز الموظفين لعام 2012 مع رئيس الصندوق (من اليسار إلي اليمين):
Clare Bishop-Sambrook، Tina Frezza، Francesca Tarabella،
Adriana Bombardone، Aisha Nazario، Edward Gallagher،
Silvana Scalzo، Paula Kim، Kanayo F. Nwanze، David Hartcher،
Maria Turco، Tomás Rosada، Federica Cerulli Irelli، Bobby Baber،
Rajiv Sondhi، Fabio Mariano، Sandra Reyes، Purificación Tola Satue

2012

مبادرات فوق العادة

- فريق كوبا: Tomás Rosada، Natalia Toschi، Rajiv Sondhi، Purificación Tola Satue، Deirdre McGrenra، Sandra Reyes، Mirka Ferrise، David Hartcher؛
  وسام الشرف: Ruth Farrant، Rutsel Martha، Josefina Stubbs
- Fabio Mariano
- Silvana Scalzo

عناصر التغيير

- Clare Bishop–Sambrook

مشروعات مبتكرة

- Maria Turco

عناصر تيسير التغيير

- Thu Hoai Nguyen
- رشا عمر
- Federica Cerulli Irelli
- الفريق: Adriana Bombardone، Aisha Nazario، Francesca Tarabella، Tina Frezza
- Edward Gallagher

القيادة

- Paula Kim
- Bobby Baber

وسام التقدير من رئيس الصندوق

- رشا عمر

2011

القيادة

- Shyam Khadka

مشروعات/مبادرات متميِّزة

- فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/مكتب سكرتير الصندوق: Amedeo Paglione، Victoria Chiartano، Paola de Leva، Shamela Brown
- فريق معرض التبادل العالمي: Christiano de Santis، Roberto de Tora، Roberto Rea، Christian Assogba، Birgit Plockinger، Beate Stalsett، Florence Yu، Alessio Accardi، Fabio Caruso، Jean–Philippe Decraene، Severino Manuel، Roberto Montalto، Dave Nolan، Elisabetta Vaccari

عناصر التغيير

- Rahel Getachew
- Hubert Boirard
- دينا نبيل
- فريق Go Green (رفقاً بالبيئة): Moses Abukari، Hazel Bedford، Sabine Pallas، Steven Jonckheere، Miriam Blanco

وسام التقدير من رئيس الصندوق

- Ron Hartman

2010

مشروعات متميِّزة

- Edward Heinemann
- فريق مشروع اليمن: Omer Zafar، فتحية بهران، Nicole Hervieu، Jessica Lattughi

القيادة

- Roberto Haudry
- Henning Pederson

عناصر التغيير

- فريق منتدى المزارعين في الصندوق: Jean–Philippe Audinet، Philippe Remy، Roberto Longo، Carla De Donato، Sandra Di Rienzo، Gisella Barbieri، Natalia Espinel، Sylvia Isaia، Vincent Sineau
- Roxanna Samii

جائزة الرئيس

- شعبة الاتصالات

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الغلاف:

قرويون يستخدمون جسورا مؤقتة مصنوعة من الخيزران لعبور مجاري المياه في أثناء الفيضانات الموسمية في بيشامباربور، سونامغانج

بنغلاديش: مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج

©IFAD/GMB Akash

© 2013 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الطابع Quintily، روما، إيطاليا

2013

تمت الطباعة على ورق معاد تصنيعه

IFAD

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44 – 00142 Rome, Italy

رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org

ifad-un.blogspot.com

www.facebook.com/ifad

www.twitter.com/ifadnews

www.youtube.com/user/ifadTV

ISBN 978-92-9072-384-4